



PROVISIONAL

A/37/PV.14
7 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ، أول تشرين الأول / أكتوبر الساعة ١٥ / ٠٠

(هنفاريما)	السيد هولاي	الرئيس :
(نيكاراغوا)	السيدة استورغا (نائبة الرئيس)	ثم :
(هنفاريما)	السيد هولاي (الرئيس)	ثم :
(نيكاراغوا)	السيد هردوشيا (نائب الرئيس)	ثم :

— جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة [١١٠] (تابع)

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعاً من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر .

82-63079/A

خطاب صاحب السعادة السيد فرانسيسكو بينتو بالسيماو ، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات كل من

السيد راو (الهند)

السيد مويسوف (يوغوسلافيا)

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٣] (تابع)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات كل من

السيد ساكوراوشى (اليابان)

السيد دانا بالان (سنغافورة)

السيد أغويرى لانارى (الأرجنتين)

السيد فانبوليه (ليبيريا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٥٠البند ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أستري انتباه الجمعية الى الوثيقة A/37/461/Add.1 التي تتضمن خطاباً مؤرخاً في أول تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٢ من الأمين العام يحيطني فيه علماً بأن جمهورية افريقيا الوسطى قد قامت بأداء المدفوعات اللازمة لكي تخفض المبالغ المتأخرة عليها الى مستوى أدنى من الحد المنصوص عليه في المادة ١٩ من الميثاق .

خطاب صاحب السعادة السيد فرانسيسكو بينتو بالسيماو ، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تستمع الجمعية الآن الى بيان من رئيس

وزراء البرتغال .

أصطحب السيد فرانسيسكو بينتو بالسيماو ، رئيس وزراء جمهورية البرتغال الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أعظم سرور أن أرحب برئيس وزراء البرتغال

وَأدعوه الى الحديث الى الجمعية العامة .

السيد بينتو بالسيماو (البرتغال) (تحدث بالبرتغالية ؛ وقدّم الوفد نصا بالانكليزية) :

سيدى الرئيس ، اسمحوا الي أن أبدأ بتهنئتك بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وفي الوقت ذاته أود أن أعرب لكم عن ارتياحنا لرؤية سياسي يتمتع بهذه الخبرة الدبلوماسية الهائلة في هذا المنصب الرفيع ، ولا شك في أن فضائلكم سوف تسهم بقسط وافر في تحقيق أهدافنا . كما أود أن أشيد بسلفكم المرموق الذى ترأس الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة بكفاءة وخبرة بالغتين ، وتستأهل مساهمته اعجابنا وامتناننا .

أود أيضا أن أوجه تحية خاصة الى السفير بيريز دى كوبيار وأن أعرب عن ارتياحي ان أرى فى هذا المنصب الهام شخصية مؤثرة ثبتت خصالها الدبلوماسية والانسانية بصورة واضحة . ان أهمية وتعقد المسائل المدرجة في جدول الأعمال تظهر بوضوح أن الحوار بين الشعوب أمر ضرورى في العلاقات الدولية ، بيد أن الحوار المشرع على وجود مناخ من الثقة الدولية . ان الثقة لا تتسق مع استمرار أعمال عدم احترام المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ومع انتهاكات السيادة التي تمس السيادة الإقليمية للدول ، وتتجاهل حقوق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال .

ان الثقة تستبعد أيضا ميل بعض الدول الى أن تفرض على بلدان أخرى ، عن طريق التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، سلوكا معيناً ، أو خضوعا ليدولوجيا معينة يتناقض مع المشاعر العميقة لهذه الشعوب .

وقد تجلّى انعدام مناخ الثقة في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . وما لا شك فيه أنها كانت أكثر جهود هذه المنظمة طموحا . ان نزع السلاح باعتباره تخفيضا متوازنا خاضعا للرقابة ، في الأسلحة النووية والتقليدية لا يشكل طائفة منفصلة في اطار العلاقات بين الدول .

بيد أن ازدياد حدة التوتر في العلاقات الدولية ينبغي ألا يكون ذريعة أو تبريرا للناتج المتواضعة التي تحققت . ان أمن الانسانية ومستقبلها يحتاجان الى اتخاذ اجراءات فورية في ميادين معينة من سياق التسليح ، بغية تحويل مجراه الحالي . وتبعاً لذلك ، فان بدء المفاوضات في جنيف بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية لتحديد وتخفيض القذائف النووية المتوسطة المدى ، وكذلك الأسلحة النووية الاستراتيجية يعتبر خطوة مشجعة ، وينبغي بمشاغل

عديدة . ونأمل أن تتم تخفيضات هامة كبيرة بعد ذلك ، ولا سيما فيما يتصل بالمنظومات الأرضية التي - نظرا لكونها الأكثر تعرضا - تعتبر الأكثر زعزعة للاستقرار .

وقد تتبعنا أيضا باهتمام كبير مفاوضات جنيف بشأن التخفيضات المتوازنة المتبادلة في القوات . ان الاقتراحات الجديدة التي قدمها الغرب مؤخرا تتيح امكانية ايجاد مخرج من المأزق الحالي . واننا نعتقد أنها تتيح أساسا طيبا لاحتراز التقدم .

ان تنفيذ أحكام وثيقة هلسنكي الختامية ، من شأنه أن يشكل عنصرا حاسما صوب الانفراج الدولي . ان الانفراج يجب أن يكون عالميا متكاملا ، يقوم على أساس المعاملة بالمثل ويجب أن يحكم العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية السياسية المختلفة ، وكذلك بين الحكومات ذات الهياكل الابدولوجية المتماثلة . بيد أن مناقشات مدريد في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، التي تشتبك فيها حكومتنا ، تظهر أن آثار أزمة الثقة الحالية أحدثت تأثيرا هناك وعرقلت تحقيق نتائج ايجابية كلما تعلق الأمر بحل المشكلات الأساسية .

كما أن الأحداث الماضية والحالية في بولندا توضح تماما هذه الحالة . ولهذا السبب فإن الحكومة البرتغالية أدانت منذ البداية هذه الأحداث وخلصت منها الى الاستنتاجات الضرورية .

ان موقف البرتغال يمثل في أن الالتزامات المضطلع بها في هذا الميدان ينبغي أن تنفذ بحسن نية ، ومن الضروري السعي الى تحقيق الأغراض التي حددناها بحيث نساهم في الاعمال الكامل لعمادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وليست المسألة هي احداث تغيير جذري في الوقائع الدولية . فهذا أمر لا يمكن التفكير فيه . ان المسألة هي مسألة تخفيف حدة التوتر وتعزيز الثقة في العلاقات بين الدول وبين الشعوب ، بما أن هذه أيضا تتضمنها الوثيقة الختامية .

هذا الموقف لا يمكن أن ينفذ باتجاه واحد فحسب ، فهو يهم جميع الأطراف المعنية ، ولا يسمح باعلان مذهب رسمي يفسر التعايش - حسب المناطق المعنية وحسب ملائمة المرء - على أنه تعاون أو على أنه مجابهة يعوزها التسامح .

وبهذه الطريقة فقط يمكن للانفراج أن يصبح حقيقة واقعة ، ويترجم الى أعمال ايجابية ، لا أن يظل مجرد حوار بين الصم .

ان الاعتبارات العامة الي سقتها الآن ، لا تنتقص من أهمية التوترات الاقليمية التي تنطوى على امكانية تعريض الاستقرار العالي للخطر بل تؤكد عليها .
وسأكتفي بذكر بضعة أمثلة فحسب .

أولا ، أود أن أشير الى الحالة في ناميبيا ، حيث ممارسة الحق في تقرير المصير لا تزال مرجأة ، مما يشير أخطارا جدية لنشوء المجابهة في الجنوب الافريقي ، وترى البرتغال أن استقلال ناميبيا ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أمر ضروري في عملية تحقيق الاستقرار في المنطقة .

ان الاعتداءات المتكررة التي شنت ضد اقليمي أنغولا وموزامبيق ، والتي أدانتها البرتغال بطريقة ملائمة شديدة ، لا يمكن الا أن تجعل حل المشكلة أكثر الحاحا في هذا السياق .

وبالنظر الى الصلات الخاصة بين بلادي وأنغولا وموزامبيق ، فان الرأي العام البرتغالي يتتبع باهتمام بالغ الجهود المبذولة الرامية الى تحقيق السلم ، والتطورات التي تترتب عليها في الجنوب الافريقي . ان الترابط بين هذين العنصرين يتجلى في الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها هذان البلدان والتي تتعرض لها زمبابوى .

وفي هذا السياق فاننا نعتقد أن الأهداف التي يسعى الى تحقيقها مؤتمر تنسيق الانماء لافريقيا الجنوبية قد تشكل مساهمة ايجابية جدا من أجل التنمية المتوازنة في المنطقة .

وأود أن أوضح أننا لا نريد للبرتغال دورا محمدا . اننا نضع ثقتنا في جهود الأمين العام ، وفي المساعي الدبلوماسية ، والدور المسؤول الذي تضطلع به مجموعة الاتصال ودول الخـطـط الأول . لكن تطور الأحداث يظهر أنه من الضروري ابداء العرونة ، واتخاذ اجراءات سريعة . وكلما اقتضت الضرورة ، فان البرتغال على استعداد للتعاون في هذا الصدد ، اذا طلب منها ذلك . وقد سبق لحكومتني أن قامت بذلك بصورة مخلصة .

ان التماس حل للمشكلة الفلسطينية يفضي الى سلم دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط ، يشكل اليوم عنصرا جوهريا للأمن الدولي . ان أحدث جوانب المشكلة تنطوي على المزيد من التأكيد على ضرورة احترام مبدأ تقرير المصير وبحث المطالب العادلة للشعب الفلسطيني الذي يتوق الى انشاء دولة جديدة مستقلة ؛ ولكن في أزمة الشرق الأوسط ، لا بد أيضا من التصريح بوضوح باحترام جميع الدول في المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ، ولا سيما لبنان واسرائيل ، وكذلك حق شعب كل من دولها في العيش بسلام داخل حدود دولية معترف بها ومضمونة .

ان حكومة البرتغال ترحب بآخر العبادات التي قام بها المجتمع الدولي وهي خطة الرئيس ريفان للسلام ، وتوافق الآراء في مؤتمر قمة فاس للدول العربية الذي عقدته مؤخرا . ولا ينبغي النظر في أي من هاتين الخطتين على حدة . فكلاهما تشكل خطوة هامة صوب تحقيق السلم في المنطقة . ان تعقيد الحالة في الشرق الأوسط ينظر اليه الآن بالمزيد من الواقعية وقد يفضي ذلك الى حلول وسط طالما انتظرها المجتمع الدولي وتاق اليها . فعندئذ يستبعد تصور حدوث مذابح مروعة كتلك التي اقترفت مؤخرا ضد اللاجئين الفلسطينيين العزل .

ان التدخل السوفياتي في أفغانستان الذي ينتهك بصورة واضحة المبادئ القانونية التي تقوم عليها الأمم المتحدة ، قد أدين مرارا في هذه الجمعية ، وما زال يشير انتقادات عنيفة ضد أهداف الهيمنة التي كانت تكمن وراءه . ويعتبر الاحتلال الفيتنامي لكبوتشيا مصدرا آخر للتوتر . وتشارك حكومة بلادي في الجهود الدبلوماسية الموصى بها أو التي بذلت بالفعل ، التي تهدف الى ايجاد حل سلمي لهذه النزاعات .

يتضح مما قيل ان عواقب ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها لها أثر كبير في العلاقات الدولية ؛ ولهذا يتوجب على الأمم المتحدة أن تعمل على فرض احترام هذا المبدأ الذي أعلنته الدول الأعضاء بصورة قاطعة ، والذي تدين له بالولاء الأغلبية الساحقة من الدول الممثلة هنا .

وينبغي النظر الى مشكلة تيمور الشرقية في هذا الاطار وفي ضوء مبادئ حقوق الشعوب التي التزمت هذه المنظمة بالدفاع عنها فان مشكلة تيمور الشرقية ، وضرورة قيام المجتمع الدولي بضمان ممارسة سكان ذلك الاقليم لحقوقهم هما بالنسبة لبلادي مسألتان تحظيان بأولوية كبيرة ، ولهما أهمية لا يمكن انكارها .

ان البرتغال التي لم تعد قادرة منذ سبع سنوات مضت على الاضطلاع بمسؤولياتها كدولة قائمة بالادارة ، أعلنت مرارا أن لا مطالب لها بأراضي تيمور التي تربطها بها روابط تاريخية وعلاقات نابغة من التضامن الانساني مازالت قائمة حتى هذا اليوم . وتنعكس هذه الروابط في الاحساس العميق الذي تتابع به الأمة البرتغالية بأسرها ، هذه المشكلة في الوقت الذي تترجى فيه حلا يتفق مع العدالة والمبادئ الأخلاقية الدولية .

لقد أعلنت دولة البرتغال مرارا أن هدفها الوحيد هو أداء واجب وطني وأخلاقي . وان ندرك عدالة قضيتنا ، وان نشق بأننا نعبر عن الشعور الجماعي لدولة البرتغال وشعبها ، أود أن أؤكد مجددا وبوضوح رغبتنا في التعاون بنشاط مع الأمم المتحدة مستعينين بكل الأجهزة المنصوص عنها في الميثاق بحيث نستطيع جميعا أن نهتدي ، بفضل الحوار المفتوح ، الى حل يحترم احتراما حقيقيا مصالح شعب تيمور الشرقية وهويته الثقافية ويمكّنه من تحديد مصيره الجماعي .

اننا نجتاز أياما على جانب خاص من الدقة يتزايد فيها أثر المشاكل الاقتصادية وتترتب عليها أصداء واضحة في المجال الاقتصادي . ان الحالة الراهنة للاقتصاد العالي مازالت تثير قلقا جديا حيث نواجه واقعا مظلما يتسم بضغط تضخمية وتقلبات نقدية متواصلة وارتفاع أسعار الفائدة والبطالة والتوترات الاجتماعية . ان آفاق المستقبل القريب لا تبعث الا على القلق . ان التردى المستمر للحالة الاقتصادية قد أثر على جميع البلدان بغض النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، ولكن أفرنا هم الذين تضرروا بصورة بالغة .

ان تجربة السنوات الأخيرة الماضية قد أظهرت أن التكافل العالي حقيقة لا يمكن تجنبها وهي بذلك تستلزم تضامنا أوثق بين الدول ، وهذه مهمة جسيمة حيوية ، تتطلب جهودا منسقة واقعية ودؤوبة من جميع أعضاء المجتمع الدولي بدون استثناء .

ان حكومتي تؤمن بأهمية وفائدة عقد حوار واقعي مشر بين الشمال والجنوب يؤدي الى تحريك ايجابي . اننا نواجه مشاكل عالمية تتطلب نهجا وحلولا عالمية . ولهذا فاننا نأمل أن يستطاع التوصل الى اتفاق بشأن الشروط التي قد تتيح البدء في مفاوضات عالمية شاملة بروح تسترشد بالسعي الى تحقيق المصلحة المشتركة واحترام المنظمات القائمة . ان العلاقات بين الشمال والجنوب لا تعد وأن تكون عادة أكثر من تمييز بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، ولكن هذا الفارق بعيد كل البعد عن الواقع الحالي .

والبرتغال ، التي تقع في جنوب الشمال ، تمر الآن في مرحلة وسط من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي : فهي بلد متبرع بقدر ما تستطيع ، وفي الآن ذاته بلد يتلقى المساعدة الضرورية لعملية التنمية الوطنية التي تخوضها .

وبوصفنا من بلدان الأطلسي ، وعضوا عاملا في حلف شمال الأطلسي ، وبلدا أوروبا ، ومرشحا لعضوية الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، فإننا في وضع يمكننا لا من إدراك احتياجات البلدان النامية فحسب ، بل أيضا الصعوبات التي تواجه الاقتصادات الأكثر تقدما . ونحن متأكدون من أن انضمام البرتغال الى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي - وهو احدى أولويات سياستنا الخارجية ، - سيكمن لنا من توطيد قدرتنا على تفهم جانبي المشكلة ، وفي الوقت ذاته ، سيجيء لنا المشاركة بصورة نشطة في حلها .

سنمضي من جهة بالمزيد من الاصرار في عملية تنمية البرتغال ، ومن جهة أخرى ستفتح آفاق أوسع للعلاقات المفضلة التي نقيمها مع أجزاء كثيرة من العالم غير البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية . ان حكومة بلادى تعمل على زيادة مساعدتها الثنائية وتنويعها ، ولكنها مهتمة بنفس الدرجة بتنمية المشاريع التعاونية بمساعدة الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ومعاونة البلدان الأخرى .

اننا ندرك حدودنا وامكانياتنا ، ولكننا نعي أيضا انه بالإضافة الى النواحي الكمية توجد نواح نوعية ، وسنعمل جاهدين لتحقيق هذه الاهداف .

واذا كان الدور الذي تقوم به المؤسسات المتوسطة والصغيرة أصبح متزايد الأهمية في اقتصادنا ، والمثل في النظام السياسي الدولي ، فان دور البلدان الصغيرة والمتوسطة لابد من الاعتراف بأنه وثيق الصلة بالموضوع بصورة متزايدة .

وفي الحقيقة فان مفهوم وأثر مسائل مثل أزمة الطاقة ، ومشاكل الاستثمار والتكنولوجيا والسياسات الحمائية هي امر مشترك بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان ، وتشكل ، فـ في حالتها الخاصة ، عوامل تكيف تتسم بطابع نوعي وليس مجرد كمي فقط .

وهذه الحقيقة تميز بيننا وبين البلدان الأكبر . اننا نعتقد انه بغية ارساء أساس واقعي ومفيد للحوار فانه من المصلحة القصوى أن نقوم بدراسة مشتركة لهذه المسألة .

ان بلدي ، شأنها شأن الآخرين ، تشعر بحساسية خاصة بمشاكل الطاقة التي تؤثر بطريقة سلبية للغاية على ميزان مدفوعاتنا ، وتخفيض امكانيات قيامنا باتخاذ تدابير التنمية الضرورية لمواصلة عملتنا الانمائية .

ان النمو الاقتصادي المستمر يعتمد الى حد كبير على تكثيف الاستثمارات الانتاجية ، وزيادة الانتاجية والمحافظة على نظام منفتح للتجارة .

ورغم ذلك لابد أن نقر بأن خطورة الحالة الاقتصادية العالمية لم تسبب زيادة جذرية في الحمائية . وأود أن أركز على قلق الحكومة البرتغالية بشأن بعض التدابير الحمائية التي تؤثر على الصادرات من البلدان النامية وعلى صادرات البلدان التي بلغت مرحلة متوسطة من التنمية ، مثل البرتغال . ونأمل انه خلال الاجتماع الوزاري القادم لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") . أن تتخذ قرارات هامة للمساهمة ، بطريقة حاسمة ، في تعزيز التجارة الدولية الحرة بين جميع البلدان ، ومجموعات البلدان .

واود أيضا أن أشير الى اتفاقية قانون البحار . لقد صوتت البرتغال في نيسان /ابريل الماضي تأييدا لمشروع الاتفاقية . وقد اتخذ هذا القرار في ضوء مصالحنا الخاصة

بوصفنا دولة ساحلية ، وقد أخذ في الاعتبار أيضا مصالح المجتمع الدولي التي قد تتأثر بدرجة كبيرة اذا لم يتم ارساء تنظيم واف لهذه المسائل .

ولا يعني هذا ان بلادى راضية عن جميع الاحكام الواردة في مشروع الاتفاقية ، لاسيما تلك الاحكام المتعلقة بتشكيل السلطة الدولية . وفي الحقيقة فان مصالح البلدان شبه المصنعة لم تؤخذ في الاعتبار ، وخاصة في حالة تلك البلدان ، مثل البرتغال ، التي يتعين عليها ان تواجه مشاكل هجرة خطيرة . وهذه الاعتبارات ، مع ذلك ، لا تضعف من نيتنا على توقيع الاتفاقية والتصديق عليها ، وذلك نسهم في تجنب الفوضى في العلاقات الدولية في مجال البحار ، وتبعاً لذلك فان البرتغال تهيب بجميع البلدان ان تبذل جهوداً اضافية للتوصل الى صيغة توفيقية من شأنها ان تجعل مشروع الاتفاقية الجديدة مقبولا عالميا . واذ كانت المسائل الاقتصادية تتصل بصورة وثيقة بالمشاكل السياسية من ناحية ، فمن الصحيح أيضا انه ينتج عنها عواقب وخيمة للغاية بالنسبة لحقوق الانسان . وهكذا ، عندما نناقش هنا أفضل طريقة لتحقيق الاهداف التي اقترحناها لانفسنا - وهي انشاء نظام دولي أكثر انصافاً - لا يمكننا ان نتغاضى عن مبدأ أساسي : وهو ان الأمم المتحدة ، قبل كل شيء ، هيئة لخدمة الانسانية ، فضلاً عن تنوع التقاليد ، والثقافات ، والنظم ، فان الانسان بوصفه هدف الحقوق والحريات الأساسية ، يحقق عن طريق الكرامة الفعلية قيمة عالمية .

ونتيجة لذلك ، وبالإضافة الى العوامل المذكورة آنفاً ، يوجد شاغل آخر / فمازلنا نواجه باستمرار بالسياسات التي تتجاهل جوهر حقوق الانسان ، وتؤدي الى انتهاكات خطيرة لهذه الحقوق ، كنتيجة للمنازعات المحلية أو لحالات عدم الاستقرار وعدم التسامح . ومن بين هذه الحالات فان نظام الفصل العنصري يأتي في المقدمة . ان هذا النظام قد ابدناه لاننا نعتقد ان اى شكل من اشكال الميز ، فضلاً عن كونها غير مقبولة على أساس اخلاقي وانساني ، فانها تمثل انكاراً للتقدم والثقافة .

وكما سبق ان قلت ، توجد مناطق كثيرة في العالم لا تحترم فيها حقوق تقريباً المصير ، والا اختيار الحر للنظام ، واستقلال وأمن الدول ، وعندما يتعلق الأمر بحقوق الانسان " بالمعنى الدقيق " ، الذى يعنى العلاقات بين الحكومات والافراد ، والحالات التى ينكر فيها على الانسان حقوقه الأساسية فاننا نجد انها للأسف آخذة في التكاثر ، وانني اشير الى القمع السياسي ، والعنصرية ، والسيطرة الأجنبية والفقر .

ويقتر المجتمع الدولي بحقيقة ان حقوق الانسان لا تنفصل عن حقوق الشعوب والامم ، وانها وثيقة الصلة بالسلم والامن والرخاء في العالم . وبغية تحقيق الاستقرار الدولي لا بد ان تحترم الدول حقوق الامم الأخرى وحقوق مواطنيها هي . وفي هذا السياق ، تقع على الامم المتحدة مسؤولية مزدوجة : تحديد المبادئ عن طريق وضع مدونة لقواعد السلوك ، والاشراف على تنفيذها بطريقة فعالة .

ان حكومة البرتغال تعلق أقصى الأهمية على السعي لتحقيق هذا الهدف . وتبعاً لذلك فان البرتغال قد انضمت الى الصكوك الدولية الأساسية في مجال حقوق الانسان ، وكان آخرها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وقد انضمامنا اليها في ٢٣ أيلول / سبتمبر .

لقد انشأت الامم المتحدة نظاماً ومؤسسات لدعم وحماية احترام حقوق الانسان في كافة أرجاء العالم . ولكن عدد الحالات التي ارتكبت فيها انتهاكات لضمير الامم آخذ في التزايد للأسف .

وفي هذا السياق ، نشعر بقلق عميق ازاء الأوضاع الصعبة التي يعانيها الشعب التيموري ، وكذلك ازاء انتهاك هويته الثقافية وحقوقه ، الذى نجم عن الحالة السائدة حالياً في الاقليم ، ان التقارير المتشابهة والمعلومات التي تصلنا من تيمور الشرقية لا تدع مجالاً للشك بشأن المعاناة المعنوية والمادية التي يتحملها شعب تيمور .

لقد نوقشت مشكلة تيمور الشرقية مؤخرا في جنيف عندما قامت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات باعتماد قرار تعترف فيه بالجهود الدبلوماسية التي بذلتها البرتغال لتصبح الحالة في الأقليم ، ودعت الى تحقيق التعاون الدولي للدفاع عن حقوق الشعب التيموري .

وفي هذا السياق أيضا ، ومط يتسم بأهمية بالغة في مجال القانون الدولي والاخلاقي ، أود أن أكرر الاعراب عن تصميم البرتغال على التعاون من أجل تسوية العديد من المشاكل الناجمة عن الحالة في تيمور الشرقية ، ضمن الاطار الواسع للمسائل الانسانية .

أود أن أؤكد من جديد هنا ان موقف البرتغال فيما يتعلق بالمبادئ الانسانية وحقوق الانسان واضح تماما ، وانه يشكل انتهاجا واجب سياسي واخلاقي لا يمكن التغاضي عنه اذا أردنا ألا نعرض للخطر القيم التي تحكمنا .

وبالمثل ، فاني أكرر الاعراب عن تصميم البرتغال الراسخ على التوصل الى حل شامل لهذه المشكلة في اطار هذه المنظمة عن طريق اجراء حوار مفتوح وصرح .
ان تاريخ الأمم المتحدة يشكل مثالا على الجهود الرامية الى اعطاء الانسانية كامل أبعادها بمنأى عن نير السيطرة السياسية والاحتياجات المادية الملحة والحروب الفتاكة . لقد ووجهت صعوبات عديدة عند السعي لتحقيق هذه الأهداف ، ولقد حققت بعض المنجزات مشاكل جديدة ومعقدة .

ان الاعتراف بوجوب ادخال الاصلاحات على بعض الهياكل لا يعني انه ينبغي علينا أن نشكك في أحكام الميثاق . وعلى النقيض من ذلك ، فانه ضمن الحدود التي يفرضها اطار العلاقات الدولية ، مازالت هذه المبادئ تتيح أفضل الأوضاع للتغلب على العقبات المؤسسية وهي في الوقت ذاته اطار مرجعي لا غنى عنه عند حسم بعض أنواع المنازعات .
ان حكومة البرتغال تؤمن باخلاص بأن هذه المنظمة يمكنها أن تعالج المنازعات وأن تمهد السبل لحلها عن طريق الحوار ، وأن تتيح في الوقت ذاته عدم التحيز الضروري كمحفل للتفاوض .

اذا كان المنظمة تعاني من بعض مواطن القصور فهذا ليس خطأها . ان مواطن القصور هذه التي تم توصيفها في تقرير الأمين العام ، يسببها اولئك الذين يوجدونهم لتحقيق مصالحهم . ولهذا ، فانه عند ابداء الارادة المشتركة تقدم الأمم المتحدة الوسيلة الدولية الملائمة للحلول المتعددة الأطراف .

من أجل إعادة تأكيد هذه الأهداف يتعين علينا جميعا نحن المجتمعين هنا أن نسعى دون تراخ أو تمسك بأفكار مسبقة ودون أى ديماجوجية أو معاملة ، وان القوة المعنوية لمن يقفون في صف الحق لا بد وان تنتصر في النهاية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء جمهورية البرتغال على بيانه الهام الذى القاه الآن .
اصطحب السيد فرنسيسكو بينتو بالسيماو رئيس وزراء جمهورية البرتغال من المنصة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد راو (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،
اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم بالا جماع رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . اننا نشعر بالسعادة لأن مثل هونغاريا التي نقيم معها علاقات ودية وثيقة ، قد انتخب ليرأس مداولاتنا هنا .
انني أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا للقيادة القديرة والحاسمة التي حققها سلفكم السيد عصمت كاتاني للجمعية العامة خلال دورتها السادسة والثلاثين .
أود كذلك أن أشيد بأميننا العام السيد بيير دى كوييار الذى حاز اعجابنا وتقديرنا لادارته القديرة لأعمال الأمم المتحدة هذا العام وللطريقة الماهرة التي عالج بها العديد من المواقف المتأزمة . اننا نرجوه مزيدا من النجاح في المستقبل .
ان الهند تباشر العمل في الدورة الحالية للجمعية العامة ويحدوها التزام متجدد بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة . ان جهود الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق هذه المبادئ على

أرض الواقع تستحق تأييد كل فرد منا ، لأن الإنسانية لها مصلحة عظيمة في تحقيق هذا النجاح . لذلك ، فإن مساعيها للإسهام في هذا النجاح تطيحها علينا إرادتنا في البقاء ومواصلة طريقنا نحو التقدم في مناخ دولي متحرر من كل سيطرة واستغلال .

إن بناء الاعتماد الذاتي في الداخل والمحافظة على سياسة مستقلة في الخارج مازالا يشكلان الهدفين التوأم لحكومة الهند منذ استقلالها . إن التقاليد التي ورثناها عن ماضينا العريق مازالت قائمة . لكن زعماء الهند الحديثة نجحوا في أن يفرسوا روحا من المغامرة وحب البحث في شعبنا مما جعله مستجيبا للأفكار الحديثة . بهذا الإحساس فإن تقاليدنا ذاتها لم تبقى خامدة لكنها مكنت من إدخال تغييرات جديدة مع الحفاظ على الاستقرار والاستمرارية في كل وقت .

جنباً إلى جنب مع تنمية الاقتصاد الريفي الذي يوفر أسباب المعيشة لمعظم سكان الهند ، فقد قمنا بإنشاء بنية صناعية حديثة تمكننا من أن نواكب التقدم العلمي والتكنولوجي الشير الذي يحدث في العالم . إن اقتصادنا المختلط الذي يحتل فيه القطاع العام مكانة مرموقة بينما يوفر القطاع الخاص غالبية وسائل الإنتاج ، قد قدم الدليل على مرونته وقوته . إن التعاون الخارجي والتعاون التقني قد أعطيا دفعة قوية لتنميتنا ، لكن كليهما يدخلان في إطار أولوياتنا الوطنية التي يحددها تخطيط متكامل . إن الاستقرار الذي حظينا به — من خلال مؤسساتنا الديمقراطية التي توفر لشعبنا إحساساً بالمشاركة العميقة ، تكشف أنه ملائم لتقدمنا .

ورسم الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الرصين صورة قاتمة للعالم الذي نعيشه اليوم . لقد وصل الأمر إلى طريق مؤسف بحيث أنه إذا لم نوجد علاجاً لهذا الوضع ، فسوف نقرب — في اعتقاده — من "فوضى دولية جديدة" . (A/37/1 ص ٣) تلك كلمات كئيبة ذكرها الأمين العام . وحذر جواهر لال نهرو ، رئيس وزراء الهند ، في خطابه الأول إلى

الجمعية العامة للأمم المتحدة من انه قد أصبح من الواضح بصورة مضطربة انه اذا لم نتقدم بسرعة كافية تجاه نظام عالمي ، فسوف نترك بلا نظام في العالم . واذا كانت المنظمة بعد ٣٧ عاما من وجودها لا تستطيع أن تقدم أكثر من مسكنات ، فقد حان الوقت لتقييم الوضع والبحث في أعماق الذات وبصفة خاصة بالنسبة لاتخاذ اجراءات محددة لمعالجة الموقف .

ان يدى الأمين العام في حاجة لأن تقويا حتى يستطيع أن يسدى النصح أو حتى يدفع مجلس الأمن ، اذا كان ذلك ضروريا ، الى اتخاذ اجراء لمنع حدوث منازعات جديدة . انه من الجلي المؤلم أن مجلس الأمن الذى لا يستطيع أن يضطلع بمسؤولياته الا على أساس الاتفاق بين أعضائه الدائمين ، يقف عاجزا مشلولا بسبب عدم قدرة الأعضاء الدائمين على أن يرتفعوا فوق أهدافهم الوطنية الضيقة حتى تنسجم مواقفهم مع قضية السلام .

ومع أننا جميعا ، بصفتنا ممثلين لدول قومية ، نؤمن ايماننا " قويا " بالسلمات المعروفة للسيادة الوطنية ينبغي ألا يصعب علينا أن نرى ضرورة ايلاء الصالح العام للبشرية الأولية القصوى في ناموس الطبيعة والأشياء وعلى أية حال فان المصالح الوطنية لا يمكن أن تتناقض مع الصالح المشترك للإنسانية ؛ وينبغي لهذين الأمرين أن يتواكبا سويا وأن يفهما بصورة متناغمة بالرغم من بعض المواقف التي تبدو غير محققة مزايا في المدى القصير على المستوى الوطني .

اننا ملتزمون جميعا بهدف نزع السلاح العام والكامل ، وعلى الأخص نزع السلاح النووي . وقد أدرك الناس في كل أرجاء العالم بدرجة كبيرة انهم قد يقضون ، بسدون أن يكون الخطأ خطأهم ، اذا ما تمت تجربة استراتيجيات الردع النووي ، حيث انهم سيكسبونون - دون شك - موضع هذه التجارب . انهم يعرفون أيضا تمام المعرفة أنه بعد قيام نزاع نووي ، لن تكتب الحياة لهم على الاطلاق ، أو ان الحياة ، اذا عاشوا ، ستكون من الغطاعة بحيث انهم سيفضلون الموت عليها . وهذا الادراك هو الذي دفع بالجماهير الفقيرة الى الشوارع ، بغض النظر عن لونها أو عقيدتها ، أو ديانتها ، أو قوميتها ، أو معتقداتها السياسية ، لكي تطالب بأن يسود صوت العقل حينما تتعلق الأمور بالحياة أو الموت . وان أصواتها العالية والواضحة تعني انه لا يمكن أن تكون هناك مهمة أكثر الحاحا من اتخاذ التدابير الفورية من أجل نزع السلاح النووي ومنع حدوث حرب نووية .

واستجابة لهذا الشعور الجماعي السائد في العالم أجمع فان السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند ، قدمت الى الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح في هذا العام برنامجا محددا للعمل يشتمل على التفاوض بشأن التوصل الى اتفاقية الزامية حول عدم استخدام الأسلحة النووية ، وتجميد انتاج الأسلحة النووية والمواد الانشطارية المستخدمة في صنعها ، ووقف التجارب على الأسلحة النووية ، واستئناف المفاوضات الرامية الى ابرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل . ولقد تقدمت الهند بعدد من المقترحات ومشاريع القرارات من أجل

تسهيل البدء بتنفيذ برنامج جدى لنزع السلاح النووى . بيد أن معارضة الدول الحائزة للأسلحة النووية حالت دون اتخاذ الدورة الاستثنائية لأية خطوات ملموسة في هذا الاتجاه . وقد كانت الوثيقة المسماة بالوثيقة التوافقية التي تمخضت عنها الدورة في نهاية المطاف باهتة الى درجة أنها كانت غير مجدية . وفي ظل هذه الظروف لم يكن بوسع الهند سوى التنصل من النتائج الواردة في الوثيقة .

لعل نتيجة الدورة الاستثنائية تمثل حالة أخرى مما يصفه الأمين العام بعدم توفر القدرة لدى منظمتنا على التعامل مع الواقع الراهن . ومع هذا ، فلن نياس ، بالرغم من المحاولات التي تبذلها قلة من الدول القوية ، لجعل السلم رهينة لترساناتها النووية ولمصالحها الأمنية حسب مفهومها لها .

بيد انه ، ظهرت في الآونة الأخيرة بوادر ايجابية ، وان كانت واهية . ونرحب بالتطور الذى طرأ على موقف بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية . ونأمل مخلصين في أن تحظى اقتراحات الهند بالنظر الجدى في هذه الدورة وأن يتم اتخاذ قرارات تخلص العالم من أسلحة التدمير الشامل .

ومما يبعث على الارتياح أن نرى أن الغالبية الساحقة من الانسانية ، في عالم يترنح على شفا الكارثة النووية ، تفضل بحكمة ، البقاء خارج اطار التحالفات العسكرية التي استحدثتها الدول الكبرى . وان دول عدم الانحياز تعلم تمام العلم أن التحالفات العسكرية وترتيبات الترابط لا تضمن السلم والاستقرار ، بل انها على النقيض من ذلك تحمل في ثناياها دعوة الى التدخل والتورط في المنازعات الاستراتيجية .

ولهذا يكمن حفظ السلم في جوهر فلسفة عدم الانحياز التي وصفها آباؤنا المؤسسون ، وتصبح أكثر أهمية يوما بعد يوم . وان ممارسة هذه الفلسفة قد مكنت الهند ، كما تعهد رئيس وزراءنا عند استقلالنا ، بالنظر الى بقية العالم بأعين صافية وودية : وهي صافية لأننا لسنا

مضطرين الى النظر عبر منظر غريب مهما كانت صبغته ، وهي ودية لأننا نؤمن بإمكانية ارسال العلاقات المفيدة بصورة متبادلة على أساس المساواة .
وان عدم الانحياز ، الذي يعتبر في معجمنا ، مرادفا لحرية الفكر والعمل ، قد أمد استقلالنا بمعني وضمون . كما انه شحذ تصميمنا على مناهضة آفات الامبريالية ، والاستعمار ، والعنصرية وجميع مظاهر السيطرة الأجنبية . وان قيمة حركة عدم الانحياز وأهميتها لم تتجليا فحسب في تزايد عدد المنضمين اليها منذ انشائها ، بل تجلت أيضا في التغير النوعي الذي ساهمت في احداثه في العلاقات الدولية .

وبالرغم من التنوع الواضح في النظرة السياسية والاقتصادية ، والانشغال بصورة يمكن فهمها بالمشاكل الاقليمية ، فان وحدة الهدف الأساسية لبلدان عدم الانحياز باقية كما هي فيما يتعلق بالمسائل التي تتسم بأهمية عالمية حاسمة وحيوية . وتتمثل الصلة الفريدة التي تربط بين هذه البلدان في صوت التعقل الذي رفعته باستمرار وتصميم . وهذه الوحدة بدورها ، قد عززت هبة الحركة ونفوذها عبر التغير المستمر لأنماط العلاقات الدولية . ومما يشرف الهند انها مدعوة في هذه الأوقات الصعبة الى استضافة مؤتمر القمة المقبل لحركة دول عدم الانحياز . ولئن كنا بالطبع نشعر بالامتنان لهذه الفرصة ، فاننا نعي المسؤولية الجسيمة المترتبة عليها . وأعدكم باخلاص بالغ بأن تبذل الهند قصارى جهدها لتكون جديرة بالثقة التي أولتها اياها الحركة .

ان محيطنا المباشر وهو شبه قارة جنوبي آسيا يشهد حاليا عطية للتعاون الاقليمي على أساس المنفعة المتبادلة . وتشعر الهند بالارتياح ازاء هذه التطورات المنشودة ، التي تتفق مع الجهود التي بذلتها عبر السنين لبناء جسور التفاهم فيما بين بلدان المنطقة . ومن الصحيح ، ان التدخل الخارجي لا يزال يزرع الشكوك ويهيج المشاعر . ولا يزال تزايد الأسلحة المتطورة بصورة لم يسبق لها مثيل ولا تتصل بالاحتياجات المعقولة أو بالأخطار المترتبة ، يشير الى استمرار حالات توافق الآراء الاستراتيجي الذي يلحق ضررا بالغا باستقلال المنطقة ووثامها .

ومع هذا ربما يمكن أن يساور المرء أمل ، أكبر مما ساوره في الماضي ، بأن تتمكن شبه القارة من التمتع بحقبة من السلم تتجاوز في شمولها مجرد انعدام الحرب ، وتنطوي على علاقات الصداقة والتعاون الايجابيين .

وان الخيط الواهي الذي وجده الأمين العام الموقر في التماس تسوية سلمية للحالة في أفغانستان ، يعتبر تطورا آخر حظي بترحيب في الجزء الذي نفتي اليه من العالم . ويجري التأكيد من جديد على الصعيد العالمي على عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وكذلك ادخال القوات الأجنبية الى أى بلد . وهنا أيضا ، وبالنظر الى احتمال نجاح سعى الأمين العام ، تشعر الهند بالارتياح بأن نهجها القائم على أساس ايجاد حل سياسي ، قد ثبتت صحته . واننا ننوه ببدء محادثات جنيف ونأمل في أنها ستستمد زخما من الآن فصاعدا لتدخل في المجالات المضمونية ؛ واننا نرى انه قد آن الأوان لتقوم بهذا ، وان شعورنا يتفق مع الرغبات الحثيثة للشعب الافغاني .

ان شعب كمبوتشيا الصديق ، الذي ينأى عنا جغرافيا ولكنه قريب الى قلوبنا أيضا ، يكافح ببسالة لزالة الخراب الذي تسبب فيه نظام دكتاتوري عديم الرحمة . وان ظهور تحالف نفعي ، يتستر مضمونه الحقيقي بستار واه بحيث لا يحتاج الى كشف ، ينبغي ألا يحول اهتمامنا . وما أن يزول خوف شعب كمبوتشيا من عودة المحرقة ، ويزول الخطر على سيادته وسلامته الإقليمية ، سيكون هذا الشعب مستعدا لحمل القوات الأجنبية على مغادرة ترابه بل مظهرها على ذلك . وان الذرائع التي اختلقت لاعطاء مقعد في هذه القاعات القوي التي تعوزها الشرعية ، لا يمكن أن تساهم في عطية التثام جراح كمبوتشيا ، أو في ايجاد حل سياسي مقبول . أما ما تقتضيه الضرورة فهو انهاء المجابهة في جنوب شرقي آسيا ، الأمر الذي يمكنه وحده أن يحدث أثرا مرجوا في استقرار ورخاء المنطقة بأسرها .

وقد تفاقم المناخ الأمني في منطقة المحيط الهندي بدرجة أكبر بسبب تصاعد التواجد العسكري للدول الكبرى ، مما يتناقض ورغبات دول عدم الانحياز الساحلية والمغلقة . وان تنفيذ القرار التاريخي للأمم المتحدة الذي يعلن منطقة المحيط الهندي منطقة سلم ، والذي تم اعتماده عام ١٩٧١ ، لا يزال حلما بعيدا . تثار في أغلب الأحيان نظريات بتوازن الرعب من أجل ادخال الأسلحة المتطورة الى المنطقة . وان مؤتمر كولومبو الذي كان متوقعا انعقاده في عام ١٩٨١ ، لا يزال مؤجلا حتى الآن بناء على طلب أولئك الذين يوجدون في مناطق بعيدة عن تلك المنطقة . وفي الوقت ذاته ، تبذل جهود لتقويض العناصر الأساسية الواردة في القرار الصادر عام ١٩٧١ ، وبغية تشويه مضمونه .

ونحن نعتقد أن الوقت قد حان للبدء على نحو سريع في عطية انهاء الوجود العسكري في المحيط الهندي ، ونعتقد انه ينبغي عقد مؤتمر كولومبو ، مهما يحدث ، وفقا لما يقتضيه الجدول الجديد ، وعليه أن يكرس جهوده لتلك المسألة بطريقة مباشرة .

ان تحول المواقف في الحرب الايرانية العراقية ، وما أحدثته تلك الحرب من خسارة جسيمة في الأرواح والممتلكات قد سلط الضوء مرة أخرى على عبث الحرب كوسيلة لحل المنازعات وقد اتاحت لي شخصيا تجربة المشاركة في المسعى الرامي الى تحقيق السلم على أساس ولاية فوضت بها مع زملائي من كوبا وزامبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية من جانب المؤتمر الوزاري للبلدان عدم الانحياز في نيودلهي . وانني وزملائي على قناعة بأنه في الوقت الذي لا يمكن أن يوجد فيه منتصر ولا مهزوم ، فان الأضرار التي أنزلها هذان البلدان ببعضهما البعض سوف تضعف قدرتهما على مواجهة التحديات بوصفهما من البلدان النامية .

ان اشتعال الموقف الذي وقع مؤخرا في غربي آسيا والذي أدى الى تد مير بيروت والمذبحة الفظيعة ضد السكان الفلسطينيين قد هزا أعماق الضمير الانساني . لقد كان ذلك محرقة فرضتها اسرائيل بصورة غريبة وتثير السخرية . ومما يبعث على السخرية أيضا أن انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت لانقاذ المدنيين الأبرياء من المزيد من المعاناة والتد مير قد أدى الى المذبحة الشنيعة ضد الفلسطينيين في مخيمي شاتيلا وصبرا . ان مسؤولية اسرائيل بل وتواطئها أمر جلي تماما واولئك الذين تعهدوا بحماية المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في بيروت في أعقاب انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن يتحملوا أيضا قسما من المسؤولية عن الدماء التي سفكها المجرمون .

ولن يضعف تشتيت الفلسطينيين الأبطال من ارادتهم في الكفاح من أجل حقوقهم غير القابلة للتصرف ولن يحقق السلم في المنطقة . ولن يكون احتلال اسرائيل لأراضي جيرانها بمثابة ضمان لأمن اسرائيل بل انه سيؤدي الى عكس ذلك تماما . ويجب أن يتحقق الحل الشامل الذي يتمثل في انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها منذ ١٩٦٧ واقامة دولة فلسطينية وتوفير ضمانات متبادلة للأمن فيما بين دول المنطقة . ويبدو ان هنالك الان تفهما أكبر لحقيقة ان أي حل شامل لن يتحقق دون مشاركة فعالة من منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني . وفي الاحداث الدامية التي وقعت في لبنان ابدت منظمة التحرير الفلسطينية شجاعة وبطولة كبيرتين ، وقد اظهرت منظمة التحرير الفلسطينية

والدول العربية الأخرى حنكة سياسية كبيرة في وضع واعتماد " ميثاق فاس " الذي تستحق مقترحاته البحث الجدى .

وفي الأسابيع الأخيرة قدم قادة عالميون مقترحات هامة . وتختلف هذه المقترحات من حيث النهج والمضمون ولكنها تشترك جميعا في الاعتراف بأنه لا بد من ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني المشرود . وفي هذه الحالة ، كما هو الامر في حالة المشاكل الأخرى ، فان تباطؤ الجد الرامي الى ايجاد حل ، يؤدى في كثير من الأحيان الى تكريس مصالح راسخة في عدم حل المشكلة . ويؤدى ذلك الى التسويف والمراوغة والى طريق مسدود . وقد حدث ذلك في غربي اسيا وترتبت عليه عواقب وخيمة نشهد لها الان . ولهذا ، فان السعي الى حل شامل ينبغي ان يستمر بلا هوادة . وبدلا من ان نعكف على تدقيق مفرط لمختلف الخطط المقترحة حتى الان واهدار الوقت الثمين في مناقشات لا نهاية لها ، ينبغي اتخاذ خطوات فورية في الامم المتحدة لاستحداث آليات ملائمة لايجاد حل دائم لمشكلة غربي اسيا وهذا اقل قدر يمكن القيام به تكفيرا عن دماء الأبرياء التي أريقت أنهارا في لبنان .

ولا تزال العنصرية والاستعمار يستشريان في الجنوب الافريقي اليوم دون احراز تقدم كبير في ازالة الفصل العنصرى او في تحرير ناميبيا . ولا يزال شعب جنوب افريقيا مكبلا بالاغلال رغم الادانة العالمية لقوانين التمييز البغيضة لنظام بريتوريا . وما فتئنا ننظر نتيجة الاتصالات التي تقوم بها مجموعة الدول الغربية الخمس من اجل تنفيذ خطة الامم المتحدة لاجراء انتخابات حرة في ناميبيا . ان المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) ، وهي الممثل الوحيد والاصيل لشعب ناميبيا ، التي تفاوضت بحسن نية من اجل وقف اطلاق النار واجراء انتخابات حرة ، لديها ما يحملها على الاعتقاد بان جنوب افريقيا ومؤيديها يقدمان صورة زائفة للتقدم في هذه المحادثات لمجرد ربط الحالة في ناميبيا بمسائل لا صلة لها بها . ولا بد للمجتمع الدولي ان يكف مطالبته بفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا بموجب الميثاق اذا أخفقت الجهود الحالية من اجل تحقيق تسوية تفاوضية . وسوف يجد مؤيدو جنوب افريقيا أنه من الصعب حمايتها من غضب العالم لأمد طويل .

ولا تزال بنود عديدة قديمة في جدول أعمالنا تستقطب اهتمامنا . وهكذا ، فإن الحالة في قبرص لا تزال كما هي لسوء الحظ . ورغم الدعوات المتكررة التي وجهتها حركة بلدان عدم الانحياز وتأييد المجتمع الدولي بوجه عام ، لا تزال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة دون تنفيذ حتى الآن . ونحن نشق في ان المحادثات بين الطائفتين ستؤتي ثمارها قريبا ، وان المسألة سوف تحل دون تدخل خارجي ووفقا لمقررات الأمم المتحدة . وفي الآونة الأخيرة ، ورغم جهود أميننا العام الحكيم لم يتحقق تلافي النزاع وسفك الدماء في جنوب الأطلنطي . وفي أمريكا الوسطى ، هناك بوادر تنذر بحظر التدخل وزعزعة الاستقرار . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تظل متفرجا صامتا وانما يجب عليها أن تدعم جميع الجهود من أجل اجراء حوار ومفاوضات لخلق الثقة المتبادلة ولحسم الخلافات القائمة .

ويسعدنا أن نعلن بارتياح عظيم أن المفاوضات الطويلة والشاقة أيضا قد انتهت بصورة ناجحة باعتماد اتفاقية عالمية وشاملة لقانون البحار . وتعد الاتفاقية رمزا للتطلعات المشتركة للمجتمع الدولي كما أنها تمثل مساهمة أساسية في السلم العالمي وفي النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي وقت لاحق من هذا العام ، ستعرض الوثيقة الختامية للتوقيع في كانون الأول / ديسمبر في جامايكا . ونحن نأمل باخلاص في أن تعتمد اتفاقية قانون البحار من جانب جميع الدول ، وأن يتم التصديق والتوقيع عليها على وجه السرعة .

ان التعاون الدولي من أجل التنمية هو موضوع عصرنا . ونحن نؤمن بشدة أن منهجنا في التنمية والتعاون لا بد أن يتوخى اهدافا معينة واعتبارات اساسية ، هي :

أولا - أن سباق التسلح لا يتفق مع التحرك صوب تنمية عالمية أكثر استقرارا ، ونظاما عالميا قابلا للبقاء . ثانيا - لا يمكن للمجتمع الدولي أن يطمح الى تحقيق سلم دائم طالما ظل عنصر أساسي منه يعاني من التخلف . ثالثا - يمكن أن تتم التنمية المنتظمة والتقدم المستمر بصورة مثلى فقط في جو من الوثام والتعاون . رابعا - يستلزم التعاون ألا تتحول المميزات التي ما فتئت البلدان المتقدمة النمو تتمتع بها حتى الآن الى حقوق ، وأن تراعى مشاغل البلدان النامية .

وقبل بضعة أشهر ، أوضحت هذه الجمعية بجلاء في دورتها الاستثنائية الصلوة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية ، ولكنها أخفقت في استخلاص النتائج اللازمة منها .

وقبل عام ، أشار الرئيسان المشاركان لقمة كانكون الى العلاقة بين الشمال والجنوب بوصفها أحد أهم التحديات التي ستواجهها البشرية في العقود المقبلة بالإضافة الى صيانة السلم . وقد كان موضوع كانكون هو " التعاون والتنمية " . ومما يؤسف له أنه لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن كيفية مواجهة التحدي الحقيقي المتمثل في العلاقة بين الشمال والجنوب . ومع ذلك بقي الباب مفتوحا للحوار كما لاحظت رئيسة وزرائنا بعد قمة كانكون .

ولا يمكن للمرء الا أن يأمل في أن ينظر الساسة العالميون نظرة مستنيرة الى التاريخ تستشرف المستقبل . ونحن في حاجة أيضا الى النهوض بالتفهم السياسي العالمي ، بمشاركة الجماهير ، للعلاقة بين الشمال والجنوب وصيانة السلم . وذلك من شأنه أن يساهم بقسط وافر في توليه الارادة السياسية الضرورية جدا للتغلب على الشلل الحالي في الحوار بين الشمال والجنوب .

وازاء هذه الخلفية ، فانه لما يبعث على عميق الآسى ، ان الآثار الضارة المترتبة على استمرار الطريق مسدودا في التفاوض قد تفاقت نتيجة للتردى الفعلي في العلاقة بين الشمال والجنوب . وكما أوضح تقرير اللجنة المعنية بالتخطيط الانمائي ، يوجد تردى نوعي وكمي على حد سواء في التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف ، والأمثلة على ذلك هي : زيادة الحماية ، وارتفاع معدلات الفائدة ، والتضاؤل السريع للمساعدة الميسرة ، والانحدار الحقيقي في أسعار الكثير من السلع الأساسية ، والصعوبات في الوصول الى السوق الدولي لرأس المال واقحام العوامل غير الاقتصادية والاعتبارات السياسية في عمل المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف . وللمرة الأولى ، بعد الحرب العالمية الثانية ، سجلت البلدان النامية ، كمجموعة ، انخفاضا في نصيب الفرد من الانتاج .

ومنذ عامين مضيا ، اعتمدنا الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، لكنها لاتزال حبرا على ورق . اذ يوجد تقاعس عام من جانب البلدان المتقدمة عن الوفاء بالتزاماتها . ولا يوجد اتفاق حتى بشأن اجراءات المفاوضات الشاملة التي كان من المتوقع أن تساهم في تنفيذ الاستراتيجية .

وتبين التطورات الأخيرة انه بينما تنتهج البلدان النامية نهجا توفيقيا ، لا توجد استجابة مشجعة كافية من البلدان المتقدمة . وان كان العديد من هذه البلدان لا يتخذ موقفا سلبيا ، فان بعضها ليس على استعداد حتى للتفكير في اطار توافق آراء يربط بين الشمال والجنوب . ولا يزال يتعين اقناعها بأن المفاوضات العالمية والشاملة ستيسر في المدى الطويل بزوغ علاقة تعاونية مجدية بين أمم العالم . أما فيما يتعلق بالبلدان النامية ، فان ما يهمها ليس المعادلة التي لا تؤدي الا الى صفر بل المعادلة التي تؤدي الى نتيجة ايجابية . وهي تعي حقيقة أن احراز التقدم نحو اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد انما يرتبط بصورة عضوية ببرنامج الانعاش الاقتصادي العالمي . وهكذا ، لا يمكن حل المشاكل الاقتصادية العالمية اليوم الا بالعمل المشترك . ولا يوجد بديل أمام المجتمع الدولي سوى تجاوز المأزق الحالي الى علاقات أكثر جدوى وأكثر استمرارا وأكثر عدالة .

والآن ، اسمحوا لي أن انتقل الى المشاكل الراهنة الناجمة عن انتهاج السياسات المناهضة للتضخم ، وعن الاتجاهات الحمائية ، وارتفاع معدلات الفائدة ، وقلة مصادر التدفقات الميسرة . ان السياسات المناهضة للتضخم التي اعتمدتها بعض البلدان المتقدمة لا تؤدي الى النمو والعمالة . ونتيجة لذلك ، حدث تردى في سعر وحدة صادرات البلدان النامية من موادها الخام ومنتجاتها الأساسية . ولقد تأثرت الصادرات الصناعية للبلدان النامية تأثرا ضارا بنمو الحمائية . كما يثير ارتفاع معدلات الفائدة مشاكل خطيرة بالنسبة لعبء الدين والوصول الى الاسواق الدولية لرأس المال . والمؤسسة الانمائية الدولية أصبحت تعاني مشاكل خطيرة . وكل ذلك يجعل مهمة البلدان النامية بالغة الصعوبة . والموقف خطير بصورة خاصة بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للبتترول من حيث وضع موازين مدفوعاتهما ، وتنمية موارد الطاقة الخاصة بها التي تتطلب انفاقا راسماليا كبيرا .

لذا ، ينبغي ان نسارع الى وضع استراتيجيات ممكنة التنفيذ ، ومكملة للاستراتيجيات المبنية على المفاوضات الشاملة لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . ولا بد من اتخاذ خطوات عاجلة لوضع برنامج عالمي للانتعاش الاقتصادي او لتعزيز المكاسب المحدودة التي تحققت عن طريق التعاون بين الشمال والجنوب . وينبغي تلمس التوصل الى اتفاق حيثما امكن ذلك . كما ينبغي وضع مبادئ توجيهية مفصلة لمتابعة العمل ، وذلك كي ما يتم - عن طريق المناقشات - التوصل في نهاية المطاف الى اتفاق بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حيث سيكون هذا الموضوع على قمة بنود جدول اعماله .

لقد اكدت مؤتمرات دولية عديدة على ضرورة بذل الجهد ، بصورة متوازنة مع المفاوضات الشاملة ، بغية اخراز تقدم في مجالات ذات اهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية مثل الاغذية والطاقة والتجارة والتدفقات المالية . ولقد اوضحت قمة فرساي بعض المجالات العملية لهذا العمل . ونحن نحث البلدان المتقدمة النمو على الا تتخذ الافتقار الى اخراز تقدم في المفاوضات الشاملة ذريعة لعدم العمل . ونحن نتوقع منها ان تترجم اقتراحاتها الى برامج عمل تعاونية ومحددة من شأنها ان تسهم في تنمية البلدان النامية .

ويوجد الان توافق اراء واسع النطاق — ولقد كان ذلك حقا احد المكاسب العملية في كائون — بشأن وضع استراتيجية لزيادة انتاج الاغذية ونامل في ان يصدر برنامج دولي مدروس في هذا الصدد . ولا بد من مواصلة الجهود لوضع استراتيجية عالمية للامن الغذائي ولاستكمال التدابير والاجراءات بصورة مستمرة . ومن الاهمية بمكان ان يتم التوصل الى اتفاق بشأن الاتفاق الدولي لتجارة القمح . او بشأن تحقيق الاستقرار للتوريدات والاسعار .

وفي ميدان الطاقة ، فان من الاهمية القصوى مساعدة البلدان النامية المستوردة للبتترول على ان تستغل مواردها . وفي الوقت ذاته ، لا بد من الاضطلاع بانشطة بحثية اوسع نطاقا وتوفير موارد مالية اكبر ؛ وذلك لتطوير مصادر بديلة للطاقة ، ويجب ان تتم في موعد مبكر الدراسات الجارية لتأمين التمويل اللازم للاضطلاع ببرنامج موسع للاستثمار في مجال الطاقة وذلك بواسطة وكالة فرعية تخصص للطاقة وتتبع البنك الدولي ، أو بواسطة صندوق خاص او اية ترتيبات اخرى يتفق عليها .

وتقتضي الضرورة المسارعة في توسيع نطاق المرفق التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي ، والتخفيف من القيود المفروضة عليه . وفي الحقيقة ، اننا نحتاج الى اعمال المزيد من التفكير في انشاء نظام جديد تماما للسلع الأساسية . ويتعين علينا ان نسعى جاديين الى اتاحة امكانية التنبؤ فيما يتصل بحصيلة السلع الأساسية ، والعرض منها والطلب عليها . ويقتضي ذلك وضع ترتيبات فعالة وواقية لتثبيت الأسعار .

ان تردى الوضع التجارى العالمى يمس بصورة خاصة البلدان ذات الدخل الفردى المنخفض نسبيا ، ان نظام التجارة الدولي الذى ظهر لا ينسجم مع المبادئ والقواعد التي تتوخاها مجموعة غات ، كما انه لا يستجيب للظروف الجديدة . وما تقتضيه الضرورة هو النظر المتاني جدا في متطلبات نظام تجارى دولي يكون مقسما بالكفاءة والانصاف وبينه من العوائد المتفق عليها في العلاقات التجارية الدولية ، وبصفة خاصة عن طريق الدعم العملي لمبادئ تعددية الأطراف ، وعدم التمييز ، وعدم المعاملة بالمثل فيما يخص البلدان النامية ، والشفافية والقابلية للتنبؤ ، بما يتماشى مع المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان

النامية . ان رفع القيود بصورة تدريجية في تجارة المنسوجات والملابس وصناعة الجلود وغيرها من البضائع الاستهلاكية أمر يتسم بأهمية خاصة للتنمية الصناعية للبلدان النامية . ان البلدان النامية تتمتع بمزايا نسبية في هذه المجالات . ونحن نتوقع أن يتوصل الاجتماع الوزاري لمجموعة غات ، والأونكتاد السادس الى اتفاق على اتخاذ تدابير ملموسة في هذا الصدد .

ان الموقف الناجم عن الارتفاع الثاني الكبير في أسعار البترول مختلف نوعيا ويعتبر أشد حدة مما واجهه الاقتصاد العالمي ابان أزمة الطاقة الأولى قبل أقل من عشر سنوات . ولقد تمت المحافظة على قوة الدفع الانمائية للبلدان النامية انذاك عن طريق توفير التدفقات المالية الدولية بشروط ملائمة للبلدان المتضررة من الأزمة ، ومن خلال طرق جديدة لتقديم المساعدة الانمائية الميسرة . ويبدو انه لا يتم اليوم بذل جهود ماثلة أو حتى النظر فيها بل بدلا من ذلك تقترح الاستثمارات الرأسمالية الخاصة كحل لمشكلة البلدان النامية . وفي حين يمكن لرأس المال أن يكون مفيدا في مجالات معينة ، تظهر التجربة بوضوح أنه لا يمكن أن يوفر الموارد اللازمة للتنمية طويلة الأجل التي تستهدف تحقيق الرقي الاجتماعي والاستقرار ، بأرباح سوقية ضئيلة أو دون أرباح . كما لا يمكنه أن يخفف من حدة العبء الواقع على عاتق موازين مدفوعات البلدان النامية . وقبل كل شيء ، ينبغي ألا تكون المعونة المتعددة الأطراف مشروطة بتدقيق مقابل للاستثمارات الخاصة . وبالمثل ، فإن اللجوء المتزايد الى الطابع الثنائي المحض لا يزال مستمرا ، ويجب أن تتم مقاومته ، نظرا لأن الطابع الثنائي ينحو الى عرقلة التعاون المتعدد الأطراف بل ويتم على حسابه .

وهكذا ، يدفع النظام النقدي والمالي الدولي بالبلدان النامية بصورة متزايدة نحو سياسات تكيف تقوض استقرارها بصورة خطيرة . ويحدث هذا في وقت تبذل فيه البلدان النامية المستوردة للبترول جهودا كبيرة في مواجهة مصاعب جمّة تتمثل في زيادة الصادرات في الوقت الذي يتردى فيه الطلب العالمي ؛ وضرورة تعبئة المزيد فالمزيد من الموارد المحلية بغية تمويل نفس الحجم من الواردات ؛ وضرورة تحقيق المزيد من الخفض في مستويات استهلاك هي مستويات منخفضة أصلا بغية زيادة الاستثمارات والوفورات على أن لطاقة بلداننا حد ودا لا يمكنها أن تتجاوزها .

ويتم النظر الآن الى التعاون فيما بين البلدان النامية على أنه عنصر أساسي في النظام الاقتصادي الدولي الجديد وأداة هامة للتوصل اليه . ومنذ ثلاث سنوات مضت ، وافق مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في هافانا على مبادئ توجيهية في مجال السياسات لتوطيد الاعتماد الجماعي على الذات لدى البلدان النامية . ونحن نلاحظ بارتياح بدء السير في عملية فيها تعزيز متواصل للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، من حيث المفهوم والتطبيق والمضمون .

ان التدابير التي تبذل من جانب المنظمات الدولية في الوقت ذاته سوف تسدي
معاونة ضخمة للأعمال التحضيرية التقنية للمشاريع الكبرى المشتركة بين بلدان الجنوب ، مثل
ارساء النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، وانشاء مصرف للتعاون
بين بلدان الجنوب . ونحن نعتقد أن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية يمكن أن
يسهم بقسط وافر في الانتعاش الاقتصادي العالمي . كما نشق في أن هذه الجمعية سوف
تولي النظر في هذه المسائل بصورة واجبة ومواتية .

ليس هذا وقت التفكير في البدائل التي يستبعد بعضها البعض بصورة متبادلة .
ان الحالة الراهنة المحزنة لا يمكن اصلاحها الا بالعمل على جميع الجبهات . فنحن
بحاجة الى التعاون الثنائي ، والى التعاون المتعدد الأطراف ، والى المساعدات الانمائية
الرسمية ، والى التدفقات الرأسمالية الخاصة ، والى التعاون بين الشمال والجنوب والى
التعاون بين الجنوب والجنوب ، والى عقد مفاوضات شاملة لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية
الدولية ، وكذلك الى بذل جهود مترامنة لاحراز تقدم في المجالات القطاعية . ولهذا ،
دعونا لا نتورط في مناقشات عقيمة بل نعمل باخلاص لتحقيق نتائج ملموسة . وأمل أن تؤدي
بنا مداولاتنا في هذه الجمعية الى هذا السبيل .

كان الفيلسوف الألماني هيغل يؤمن بأن مساهمة الانسان الأساسية في الحضارة
هي انشاء الدولة الأمة التي تتيح للفرد الفرصة لتلبية احتياجاته بالتعاون بصورة تامة مع
المجتمع . ان هذه المنظمة المؤلفة من ١٥٧ دولة أمة تمثل جوهر الحضارة التي سعت
الانسانية بجهد عبر القرون لبنائها . وقد لاحظت السيدة شري ماتي انديرا غاندي رئيسة
وزراء الهند مؤخرا أن :

" لغزا من أغاز التاريخ المثيرة للغاية يكمن فيما يجعل مجموعة من الأفراد
تتقاسم احساسا بالمصير المشترك ، وينتج هذا بصورة دائمة تقريبا عما تعانيه سويا
من مشاق واذلال ، ويتأتى في كثير من الأحيان عن دعوتها الى بذل جهد عظيم
من جانب شخصية عظيمة ، أو مجموعة من الأشخاص تلهمها برؤيا الحقيقة أو المجد " .

ويواجه مجتمع الدول ، كما شدد على ذلك تقريبا كل متحد مقرر في هذه الجمعية ، أزمة اقتصادية وسياسية ومعنوية ، وينبغي لهذه الشدة ، بدلا من تفريقنا ، أن توطد عزمنا على تحقيق وضمان مصيرنا المشترك . وبوجود هذا التجمع المرموق من القادة من كافة أرجاء العالم ، الذين تحدث بعضهم وسوف يتحدث بعضهم الآخر أمام هذه الجمعية ، لا يمكننا أن نتحمل الفشل في تحقيق رؤيا الحقيقة والمجد . واود ان اختتم كلمتي بالاعراب عن قناعتني باننا اذا تعهدنا بالعمل سويا سنتغلب على الازمة التي نواجهها اليوم .

السيد مويسوف (يوغسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اود في مستهل حديثي ان اتقدم اليكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويسعدني بصفة خاصة ان ارحب بكم ، بوصفكم ممثل دولة مجاورة تقيم معها يوغسلافيا علاقات صداقة وحسن جوار وتعاون ، في هذا المنصب الهام المسؤول .

اود كذلك ان احيي سعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار الأمين العام للأمم المتحدة على صفاته الشخصية الممتازة كرجل دولة ، وكذلك على جهوده التي بذلها خلال الفترة القصيرة الصعبة التي انصرفت منذ انتخابه في منصبه . ويسعدنا كذلك ان يتولى ممثل لدولة صديقة غير منحازة هي بيرو هذا المنصب الهام للغاية . ان انتخابه يمثل تكريما لقارة امريكا اللاتينية بأكملها ، واعترافا بالأثر المتزايد لسياسة وحركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية .

وانتهز هذه الفرصة كذلك كي اعبر عن تقديري العميق للسيد عصمت كتناني رئيس الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة وممثل العراق والبلد الذي تقيم معه يوغسلافيا علاقات صداقة قوية ، وذلك لجهوده الممتازة ، وللمهارة التي ادار بها أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، والدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح والاجتماعات الأخرى للجمعية العامة خلال السنة المنصرمة التي كانت مليئة بالمشاكل والصعاب * .

* تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة استورغا (نيكاراغوا)

رغم ان هناك بعض الاختلافات في تقييم اسباب الوضع الحالي في العالم ، فاننا نعتقد اننا نكاد نتفق على اننا نشهد الان احد مفارق الطرق الحاسمة في تاريخ العلاقات الدولية عندما نختار ما بين الانزلاق في هوة خطيرة نتجت عن زيادة حدة التوتر ، وبين وقف هذا الاتجاه الخطير ، بعكس اتجاه التطورات وتوجيهها نحو تجديد الثقة الدولية والمسؤولية في المجال الدولي بعد ان تدهورت الى هذا الحد السيئ . وان هذا من شأنه ان يمهّد الطريق لعملية تفاوضية عادلة وسلمية بشأن عدد من مواقع الصراع والازمات القائمة في العالم .

ومما لاشك فيه ان الوضع في كل مجالات العلاقات الدولية قد تدهور ، لدرجة ان المجتمع الدولي بأكمله يواجه هذا الاختيار المتزايد الخطورة ، لاسيما وانه لا توجد اية دلائل على التحسن ، بل على العكس فان امورا كثيرة تفلت من نطاق سيطرتنا وتكتسب اندفاعا ذاتيا يجدد بدوره التوتر .

وهناك ثلاث ظواهر تشكل جزءا متكاملا وتعتبر الأسباب الرئيسية لحدوث تطوّر سلبي ، ألا وهي التصاعد اللولبي غير المحدود لسباق التسلح ، بعد أن اكتسب ابعادا لم تكن في الحسبان ، وانكار حق الشعوب والدول في التنمية الاجتماعية الحرة وتقرير المصير ، والصراع المتزايد من موقع القوة على كسب مناطق جديدة للنفوذ والمصلحة وتغيير حدود المناطق القائمة . ويجرى كل ذلك باسم حق صلف في حماية الأنظمة الاجتماعية ، وفي سبيل فرض نماذج غريبة للتنمية ، والاعلان عن مناطق كاملة باعتبارها مناطق أمن لا تنتهك للدول العظمى . ويكاد يصبح استخدام القوة اسلوبا مشروعاً في السلوك يستهدف فرض الكتل كحكم وحيد في الشؤون الدولية . ولهذا الفرض تلجأ سياسة التكتل الى استخدام اكثر الأساليب تنوعا لتقويض الاستقرار ، وهي تتفاوت ما بين التدخل في الشؤون الداخلية والضغط الاقتصادي ، والى التدخل العسكري والعدوان المباشر .

ولهذا فقد كان الأمين العام على حق عندما قال في تقريره السنوي الخاص بنشاط المنظمة والذي يدعو الى التفكير

" شهد العام الماضي سلسلة مزعجة من الأزمات الدولية ، فضلا عن حالات الجمود التي اعترت عددا من المسائل الدولية ذات الطابع الجوهري " .

(A/37/1 ص ٢)

وهذه ملحوظة خطيرة ولكنها للأسف صحيحة ولا تقبل الإنكار .

لا يترتب هذا الموقف على التدهور الدورى وانما يرجع الى الأزمة الخطيرة لنظام الكتل بعد الحرب القائم على توازن الرعب . يبين التطور الكامل للعلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية أن العملية التاريخية للتحرر والتطلع الى التنمية المستقلة المستقرة انما هي عملية عالمية ذات جذور عميقة . وبالرغم من كل المحاولات المضادة ، فقد فشلت السياسة الرامية الى تقسيم العالم الى كتل ، والهادفة الى التحكم في هذه العمليات والاحتفاظ بنظام السيطرة ، وسياسة التناقص . ولا يمكن أن يتم هذا عن طريق الحرب الباردة أو عن طريق الوفاق المحدود ، أو تفجير حالات النزاع وأشكال التدخل الأخرى ، أو عن طريق بذل محاولات لسحق مقاومة الشعوب للسيطرة الأجنبية ورغبتها في تكريس هويتها الوطنية والاجتماعية الخاصة بها . باختصار ، لم يعط سباق التسلح والحروب المحدودة والتدخلات العسكرية أية ميزة جوهرية لأى من الكتل كما لم تعمزز تماسكها الداخلى . بل على العكس ، فقد فشلت الطريقة التي ينظر بها من خلال الكتل الى العلاقات الدولية لازالة امكانية الحرب العالمية ، وأدت بالعالم الى أن يصبح على حافة الحرب . لا يمكن للكتل أن تحل الأزمات الموجودة بالطريقة القديمة سواء في داخلها أو في العلاقات الدولية وهي لا ترغب في أن تفعل ذلك على الأسس الجديدة ، ولكن تحاول أن تتغلب عليها على حساب البلدان الصغيرة الضعيفة اقتصاديا وعسكريا . يشير كل هذا دون شك الى تقادم النظام القائم للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية والمتسم اليوم بنسج متشابك من التناقضات المتبادلة . تحاول الكتل أن تجد مخرجا بتكثيف وتوسيع قوتها . وهي عاجزة عن أن تنظم الهيكل المتغير للمجتمع الدولى وزيادة هي الأمم والشعوب ، التي لم تكن في يوم من الأيام أقوى وأكثر تنظيما وأكثر التزاما بتغيير العلاقات الدولية القائمة ما هو عليه الآن . ولم تكن الفجوة بين العلاقات القديمة والحاجات والامكانيات الجديدة لتغيير الحالة الراهنة في الشؤون الدولية الى الأفضل ، أوسع ما هي عليه الآن ، وكذلك لم تكن الاخطار التي تهدد العالم أكثر قربا مما هو عليه الآن وغير خاضعة للتحكم فيها الى هذا الحد .

لا يوجد من الناحية العملية مجال في العلاقات الاقتصادية والسياسية لم يحدث فيه تفاقم خطير للصعوبات . ان تخفيف حدة التوترات والجهود الرامية الى حل النزاعات بالوسائل

السلمية تفسح الطريق لمزيد من مظاهر الحرب الباردة واستخدام القوة ؛ وان القنوات الرئيسية للمفاوضات ، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف ، قد توقفت ، كما انخفض مستوى الاتصالات من أجل المفاوضات الى أدنى مستوى ممكن ؛ كما يهدد يومياً أمن واستقلال العديد من الأمم ، بالإضافة الى أشد ظروف التنمية الاقتصادية اساسية .

ان مظاهر هذه الحالة ، لسوء الحظ ، عديدة للغاية .

يشكل سباق التسلح اليوم ، بنموه غير المقيد وغير المستحكم فيه ، كميًا ونوعيًا ، وتكديس الأسلحة ، أعظم تهديد مباشر للسلم العالمي كما يعد أداة للحفاظ على النظام غير المتكافس القائم للعلاقات الدولية ؛ كما تعطلت طوال سنوات المفاوضات حول جوانب محددة من الحد من سباق التسلح أو السيطرة عليه أو حول نزع السلاح ، بينما لم ينفذ برنامج العمل الذي اعتمدته بالاجماع الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة لنزع السلاح . ولم تكن الدورة الاستثنائية الثانية عاجزة فقط عن وضع استراتيجية دولية لعملية طويلة الأمد لنزع السلاح ، بل كانت أيضا خطوة الى الوراء .

ولم يفشل الوفاق فقط في أن يصبح استراتيجية متعسكة للسلام ، ولكنه واجه أيضا بصفته مرحلة انتقال بين الحرب الباردة والسلام ازمة في الوقت الذي كان أن يحقق نتائج دائمة ، وصفة خاصة في أوروبا .

ان بؤر الأزمات القائمة حالياً تتولد عنها باستمرار سلسلة من الأزمات الجديدة تمتد من البحر الأبيض المتوسط ، عبر منطقة الخليج ، والمحيط الهندي ، والجنوب الافريقي ، وأمريكا الجنوبية ، الى البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى .

وقد أدى السماح لفترة طويلة بسياسة اسرائيل العدوانية في الشرق الأوسط الى نشوء موقف لا مثيل له في التاريخ المعاصر ، ولا نجد مثيلاً له حتى أثناء الحرب العالمية الثانية . وبينما لا تهدو نهاية للسياسة الاسرائيلية التوسعية وخرق كل مقررات الأمم المتحدة ومعايير السلوك الدولي ، فقد لجأت اسرائيل الى ممارسة سياسة إبادة الجنس ضد الشعب الفلسطيني وما زالت

تنتهك استقلال لبنان . وقد ارتكبت المذابح الوحشية المتعمدة التي ذهب ضحيتها الفلسطينيون واللبنانيون الذين لا حول لهم ولا قوة أمام أعين الانسانية جمعاء ، التي وقفت عاجزة عن منسع تلك الجرائم أو معاقبة مرتكبيها . وقد أصبح من الواضح أن هذه السياسة سياسة عدوانية مستمرة تهدف الى القضاء على الشعب الفلسطيني ومحاولة لايجاد " حل نهائي " لأزمة الشرق الأوسط بدونه ، أو ضد ارادته . وترتكز مثل هذه السياسة على فكرة خادعة وهي أن مسألة فلسطين يمكن أن تحل دون تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني ، الذي يرغب مثله مثل أي أمة في المنطقة ، في أن يعيش في سلم وأمن في أرضه وفي دولته المستقلة ؛ ودون الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وبدون انسحاب اسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها منذ حرب ١٩٦٧ . وقد اعتمد مؤتمر قمة الجامعة العربية في فاس بالمغرب موقفا بنائيا ، ينهني أن يحظى تنفيذه بتأييد المجتمع الدولي أجمع . ومن المشجع كذلك أن نرى تطورا بنائيا حتى بين تلك العناصر التي أيدت حتى أمس اسرائيل بطريقة آلية في كل مظاهر سياستها العدوانية .

وقد حان الوقت لوقف هذه السياسة التي تهدف الى القضاء على الشعب الفلسطيني ولتمكين هذا الشعب من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . علينا أن نستخلص درسا من التطورات الأخيرة بأنه لم يعد يكفي أن نعبر عن الغضب ، أو خيبة الأمل أو الاستياء أو تأنيب الضمير والانغماس في أساليب الدعاية البلاغية ، بل لا بد أن نتخذ بدلا من ذلك اجراء حاسما . ولا يستطيع أحد أن يتنصل من المسؤولية عن الأعمال الوحشية الأخيرة التي ارتكبت في بيروت، وعلى الأخص أولئك الذين كان باستطاعتهم منسعها .

في جنوب شرق وجنوب غرب آسيا ما زالت الأزمات على ما هي عليه دون تغيير . وقد منسع شعبا افغانستان وكمبوتشيا من ممارسة حقهما في الحياة الحرة وما يزالان خاضعين للتدخل الخارجي . وأرسى المجتمع الدولي ، عن طريق قرارات الأمم المتحدة والمواقف المتخذة من جانب مؤتمرات بلدان عدم الانحياز ، أساس الحل السياسي السلمي لهذه المشكلات ، الذي يمكن أن يوفر عن طريق انسحاب القوات الأجنبية والقضاء على كل أشكال التدخل الخارجي .

وفي افريقيا ، وصفة خاصة في الجنوب الافريقي لا تزال القلاع العنصرية والاستعمارية موجودة بينما هناك محاولات لتحويل هذه القارة لسرح للتنافس بين الكتل . ان نزعات الاستعمار الجديد تهدد استقلال وأمن دول القارة ، وتعوق الدور الايجابي الذي تلعبه منظمة الوحدة الافريقية .

ان الوقت مناسب لحل مسألة ناميبيا ، وللوصول في هذه الدورة للجمعية العامة التي الخطه النهائية التي طالما توقعناها لتحقيق الاستقلال الكامل لناميبيا . اننا نعتبر ان هذا أمر لا غنى عنه ، ويمكن ، اذا ما بذلنا جهودا اضافية وابدينا تصميمًا أكبر . ان النجاح في حل المشكلة المعلقة لناميبيا سيثبت أن أكثر القضايا تعقيدا يمكن حلها في النهاية من خلال المفاوضات . سيساعد هذا على استعادة الثقة المهتزة في الأمم المتحدة . وعلى العكس ، فان المعاطلة سوف تؤدي بالوضع الحساس القائم حاليا في هذا الجزء من العالم الى حافة الانفجار ، بما في ذلك من آثار دولية واسعة .

ان تحرير ناميبيا على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتوفير الظروف التي تكمن شعب الصحراء الغربية من التعبير عن ارادته بحرية في اطار حق تقرير المصير ، لهما أهمية قصوى في تعزيز الاستقلال والاسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان الافريقية . ان شعب كوريا لم يحقق بعد حقه في الوحدة ، بغض النظر عن وضع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي تستحق الدعم الدولي .

ولا تزال قبرص مقسمة . وجهود الأمم المتحدة القائمة على مواقف معدة بوضوح لانشاء دولة قبرص المستقلة المتحدة ، غير المنحازة ، لم تؤدي الى نتائج . ونحن نرحب بمواصلة المحادثات المتبادلة ، ونأمل في انها ، مع جميع الجهود الأخرى ، ستؤدي الى حل عادل ودائم . وفي امريكا الوسطى ، وفي الكاريبي ، فان الشعوب تحارب من أجل وحدتها الوطنية والاجتماعية ، ومن أجل التحرر من جميع انواع السيطرة والتدخل الاجنبي .

ان تدهور الوضع في اوربا واضح ، قبل كل شيء ، من خلال تصاعد سباق التسلح ، وانتاج ونشر انواع جديدة من الأسلحة ، واعاقة قنوات التعاون الاقتصادي والثقافي وغيروهما من اشكال التعاون فيما بين البلدان الأوروبية . وبالإضافة الى ذلك ، فان الأمن الأوروبي تأثر

مباشرة بسبب حالة الأمن في المنطقة العريضة للبحر المتوسط ، بما فيها الشرق الأوسط ، وكذلك بسبب العلاقات بين الكتل في جميع اجزاء العالم . لذلك ، فاننا نعلق أهمية كبيرة على استئناف اجتماع المتابعة في مدريد لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، والذي سيكون لنتائجه ، بكل تأكيد ، تأثير ايجابي على العلاقات الدولية بصفة عامة .

تتجه جهودنا في منطقة البحر المتوسط الى تحويل هذه المنطقة وبلدانها غير الساحلية ، من منطقة مواجهة وقاتل ذائم الى منطقة للتعاون والأمن والتأثر المتبادل بحضارات بلدان وشعوب البحر المتوسط . واختصار ، فان جهودنا يجب أن توجه نحو ايجاد ظروف السلام والتعاون والتقدم للجميع .

ان الوضع الاقتصادي يتطور بشكل حرج للغاية ، والازمات المستمرة تمس جميع مجتمعات الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية . وبالرغم من أنه لا يوجد بلد بمنأى عن بعض الصعوبات ، فان البلدان النامية التي هي ضحية لازمة في الاقتصاد العالمي ، والنظام غير المنصف للعلاقات الاقتصادية الدولية ، هي أكثر الدول معاناة من هذا الموقف .

ان الوضع الحرج للاقتصاد العالمي يصاحبه تقطع متكرر من الروابط الاقتصادية ، وانكماش في التعاون الاقتصادي متعدد الاطراف ، وتراجع كل بلد الى داخل حدوده الضيقة . ان التعاون الاقتصادي الدولي في مرحلة ركود ، ويفسح الطريق أمام التحركات الفردية والثنائية التي لا تؤدي الى حلول ، بل تثير نزاعات أكثر حدة . وتكمن اسباب الازمة الحالية بصورة غالبية في هيكل النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي توفر عدم التوازن وعدم الانصاف في هذا النظام .

هذا هو مصدر الفجوة الاقتصادية التي تزداد اتساعا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، والتي تزيد عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي ، وتشكل خطرا متزايدا على السلم والأمن في العالم .

ان المسؤولية العظمى عن مثل هذا الوضع في الاقتصاد العالمي تقع على البلدان الصناعية المتقدمة النمو سياساتها الاقتصادية والنقدية المقيدة قد أدت ، ليس فقط الى الكساد العميق وزيادة البطالة ، ولكن كذلك الى اعاقبة النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، وزيادة ديونها الخارجية ، وخطورة وضع ميزان المدفوعات فيها .

ان الازمة المالية الحالية التي تهز الاقتصاد العالمي ، والنظام النقدي الدولي ، هي نتيجة مباشرة للركود الطويل الأمد في الاقتصاد العالمي ، والعلاقات الاقتصادية الدولية . وان بلدانا كثيرة ، وبصفة خاصة البلدان النامية ، وجدت نفسها في موقف اقتصادي حرج . ان عدم تفهم البلدان المتقدمة النمو لجهود البلدان النامية للتغلب على هذه الصعوبات يهدد النمو الاقتصادي والتنمية في هذه البلدان بنتائج سياسية واجتماعية لا يمكن تحسب مداها . ان السبيل الوحيد للخروج من هذا الوضع الاقتصادي الحالي الصعب لا يوجد الا في دعم التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف ، وفي اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وحل المشكلات الاقتصادية المتراكمة ، ليس في مصلحة البلدان النامية فقط ، وانما اقتصاد العالم كله والتقدم بصفة عامة .

وفي سياق الوضع الحالي العليّ بعدد من المشاكل وأوجه القلق ، فان المفاوضات العالمية في اطار منظومة الأمم المتحدة ، والتقدم بصفة عامة هما السبيل الوحيد . ان بدء المفاوضات العالمية الشاملة لم يكن من قبل بمثل هذا الالاحاح . ان التطور العام غير المشجع للوضع في العالم قد جمد عمل واداء المنظمات الدولية ، بل وجميع الهيئات المتعددة الأطراف ، وأثار القلق ، وبصفة خاصة ، في موقف الأمم المتحدة نفسه . لقد أصبحت المنظمة الدولية عاجزة في جهودها في أن تكون حارسا ، مثالا للسلام ، وحامية لاستقلال البلدان والشعوب . وفي أن تكون محفلا لحل المشكلات الدولية الرئيسية عن طريق تعزيز التعاون . ان عجز مجلس الأمن قد ظهر مؤخرا في ازمة لبنان ، كما ظهر في حالات مماثلة في الماضي بسبب عدم توافر الارادة السياسية للدول العظمى ، واساءة استخدام حق النقض .

ويقل اعتماد ضحايا العدوان على الأمم المتحدة في الحصول على الدعم الفعال .
 ويتطلب هذا التدهور المستمر في العلاقات الدولية من المجتمع الدولي أن يستجيب
 استجابة عالمية سريعة للغاية . ان أضحى من الواضح جدا أنه لا يمكن تسوية أو حل المشاكل
 الأساسية في عالمنا الحالي في سياق ثنائي ، بين كتل ودول عظمى . فهذه المشاكل لا يمكن
 أن تحل إلا على أساس المشاركة العادلة والمسؤولية المشتركة بشأن جميع المواضيع من جانب أعضاء
 المجتمع الدولي الذين يدافعون عن السلام باعتباره " التراث المشترك للإنسانية " ، وذلك في
 إطار إقامة نظام جديد للعلاقات الدولية . وان حركة وسياسة عدم الانحياز - التي تسهم باستمرار
 وبفعالية في إيجاد مفهوم جديد للمجتمع الدولي ولحل المسائل الدولية - قد دافعتا باستمرار
 عن الحاجة الى هذه الاستجابة العالمية . ولهذا فان وجود حركة عدم انحياز قوية ومستقلة من
 شأنها أن تحد باستمرار من مناطق المجابهات بين الكتل ، وتضيق من فجوة إيجاد مناطق نفوذ ،
 وتوسع أساس التعاون الدولي ، يعد امرا أساسيا ليس لبلدان عدم الانحياز فحسب ، انما
 للمجتمع الدولي بأسره .

وسوف تطالب بلدان عدم الانحياز مرة أخرى في الدورة الحالية بأن يتم التغلب على التوتر
 القائم عن طريق الحوار الذي تشترك فيه جميع البلدان على قدم المساواة . وفي تقييم بلدان
 عدم الانحياز ثبت أن السلام لا يمكن ان يركز على توازن الرعب وسباق التسلح والانقسام السو
 كتل ومناطق للنفوذ ، وفرض الإرادة الأجنبية والاملاء على الشعوب والبلدان . وان هذا السلام
 لن يكون هشا فقط ، بل سيؤدي بالعالم الى عدم استقرار دائم . وان السلام الذي يسمح لكل
 البلدان والشعوب ان تمارس حقها في التنمية الحرة المتوازنة هو السلام الراسخ والدائم . وان
 سياسة وحركة عدم الانحياز أصبحت اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى .

وان مثل هذا المفهوم لعدم الانحياز يركز على الطموحات القوية للشعوب بأن تشارك
 بحرية في الحياة الدولية وعلى قدم المساواة . ومما أثبت صحة هذا النهج هو حقيقة ان عدد
 بلدان عدم الانحياز في العالم لم يبلغ من الضخامة من قبل ما هو عليه اليوم ، ان أنها تمثل اليوم
 ثلثي المجتمع الدولي ، ولم يكن لهذه البلدان في يوم من الأيام هذا القدر من الاصرار على
 معارضة سياسة القوة ومقاومة قمع الحرية والمساواة عما هو عليه اليوم . وفي الواقع ، انه بفضل عدم

الانحياز أصبح الاستقلال اليوم لا يتمثل فقط في ايجاد توازن بين الكتل ، أو في الحياد ، بل في المشاركة النشطة في الشؤون الدولية . هذا هو أساس تفاؤلنا الذي يدفعنا الى القول بأن الطريق للخروج من الازمة الحالية موجود ، وأنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يستسلم لليأس . ونواجه في الدورة الحالية مهمة أساسية وذات مسؤولية تتمثل في معارضتنا بقوة لاى تدهور جديد في العلاقات الدولية ، وفي أن نبدأ في تسوية المشكلات التي يمكن تحقيق اتفاق بشأنها . والأخطار وشيكة للغاية والأولويات معروفة بحيث لا مجال لأى تردد قد تكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها . وينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشارك مشاركة نشطة في هذا الاتجاه بغض النظر عن الاعتبارات الايديولوجية أو الكتل الإقليمية أو غيرها من الاتجاهات ، وبغض النظر عن مستوى تنميتها الاقتصادية . وتقع مسؤولية خاصة على البلدان التي تتمتع ببعض الحقوق خاصة بسبب قوتها العسكرية والاقتصادية . هناك إذن أساس قوى للمصلحة المشتركة لبذل مثل هذا الجهد . وينبغي القيام بعمل سياسي حاسم يهدف لتغيير الوضع الراهن للمسائل ، وتوسيع أسس التعاون والعودة الى الانفراج الذي سيعود بالفائدة على جميع البلدان . ولتحقيق هذه الغاية لا بد من البدء في مفاوضات سياسية موسعة ترمي الى وقف سباق التسلح وحصره في اطار العملية المؤدية الى تحقيق نزع السلاح العام والشامل . وان أى خطوة في هذا الاتجاه سوف تكون موضع ترحيب ويمكن أن تتخذ دون أن تشكل خطراً على الأمن المتناقص ، لأن الدول النووية الرئيسية لديها كميات كافية من الأسلحة تسمح بالتدمير المتبادل لعدة مرات . وإذا لم يتم ذلك فاننا سنخسر السباق ضد التسلح . وان أى مسألة متعلقة بالهبة أو بالمزايا السياسية الخادعة في العالم لا يجب أن تحول دون القيام بمبادرات لوقف سباق التسلح .

وان القرارات الصعبة بشأن البدء في عملية التفاوض على جميع المشكلات هي أيضا قرارات ضرورية ، مع الأخذ بالاعتبار عدم مساس هذه القرارات بالحق المشروع لكل الشعوب والبلدان في الأمن والتنمية المستقلة . وان أى حل وسط في هذا المجال لن يكون غير أخلاقي فقط ، بل سيؤدي أيضا الى خلق القلاقل . ولهذا فان مثل هذه المفاوضات يجب ألا تتناول فقط سباق التسلح ، حيث ان وقفه او حتى الشروع في عملية نزع السلاح ، على الرغم من مغزاه بالنسبة لمشكلة السلم والحرب في العالم ، لن يحقق السلم والأمن لجميع الشعوب ما لم يتم كبح جماح استعمال القوة .

ومن الخداع أن نتصور بأن الاستقرار والتنمية يمكن أن يقتصرا على جزء من العالم دون سواه ، بينما تكون المناطق الأخرى موضع أطماع وتنافس واستغلال . ويثبت يوما بعد يوم أنه لا يمكن للدول الكبرى أن تكون هي الحكم الوحيد حتى في "سنواتها الخوالي" . ولهذا فإنه قد أصبح من الضروري لها إجراء تغييرات أساسية ليس فقط في علاقاتها المتبادلة إنما في العلاقات مع بقية العالم انطلاقا من الفكرة القائلة بأن العالم قد تغير وأن السلام لا يتجزأ وأن الشعوب غير مستعدة لقبول مواقف الانعاز السلبى أو أن تعيش في ظل الخضوع السياسى والاقتصادى والثقافى الدائم .

وقد ركزت الدول غير المنحازة باستمرار على الأهمية الخاصة للأمم المتحدة والحاجة إلى تدعيم دورها بوصفها أداة لا غنى عنها للحفاظ على الأمن والسلم في العالم ولحل المشكلات الدولية الأساسية .

وترتبط مبادئ وأهداف سياسة عدم الانحياز ارتباطا وثيقا في جوهرها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي كلها تكون كلاً لا يتجزأ . ولذا فإن بلدان عدم الانحياز تهتم ايماء اهتمام بتطبيق الميثاق بالكامل وبمثل هذا الدور للأمم المتحدة الذى أوحى بانشائها .

اننا نعتقد بأنه لا يكفي أن نشدد على أنه ينبغي لجميع البلدان أن تلتزم في سلوكها الدولى بالمبادئ التي تعهدت بها عندما وقعت على الميثاق ، ولكن ما نعتقد أنه هنا بالدرجة الأولى هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم القبول المطلق لاستعمال القوة في العلاقات الدولية ، والاحترام الكامل لاستقلال وسيادة ووحدة الأراضي وبالمثل حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها * .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ان الأمم المتحدة يجب أن تصبح أداة تمكن من ممارسة هذه المبادئ يوميا . ان المنظمة العالمية ، أى الدول الأعضاء فيها ، عليها أن تعمل لاقرار نظام امن جماعي يضمن الحرية ويتيح الفرصة للتنمية المستقلة لكل بلد من البلدان .

وفي الوقت الحاضر ، فاننا نمر بمرحلة صعبة للغاية في العلاقات الدولية نتيجة للعديد من الانتهاكات والتنصل من الالتزامات التي اتخذت وفقا للميثاق ، وعدم تنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن . وينبغي وضع نظام للعلاقات الدولية لتأمين احترام القرارات الصادرة عن هيئات الامم المتحدة الرئيسية وتطبيقها . ان المسؤولية الأساسية في ذلك قد عهد بها الى مجلس الأمن الذي يعد وفقا للميثاق الجهاز الأساسي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين . اننا نعتبر انه ينبغي ان نشير مرة اخرى الى الالتزامات الخاصة للدول الأعضاء في مجلس الأمن بالحفاظ على السلم الدولي واحترام مبادئ الميثاق وتنفيذ قرارات الامم المتحدة . وكخطوة أولى في هذا الاتجاه ، يجب على الأقل أن نحقق التطبيق الكامل للقرارات التي اعلنت بالاجماع .

اننا نقترح اتخاذ اجراءات شاملة ومحددة لتحقيق الامم المتحدة للدور الفعال في حل المشكلات الدولية الرئيسية . ونعتبر ان هناك مجالا كافيا لتعزيز دور الامم المتحدة . ولعل الوقت قد حان للبدء في استعراض شامل لسير العمل في الامم المتحدة ، اى السبل لتعزيز فعاليتها . ولتحقيق ذلك ، فان تجربة ما يقرب من أربعين عاما من وجود الامم المتحدة وعملها يجب أن تكون موضع دراسة . ويمكن أن تكون المادة ١٠٩ من الميثاق أساسا لمثل هذا الجهد الذي يجب أن تشارك فيه كل الدول الأعضاء في الامم المتحدة وأجهزتها .

وبهذه الطريقة يمكن اعداد تدابير محددة وعملية للمستقبل . اننا نؤمن بأن الأمين العام ، الذي أوضح في تقريره المشكلات والصعوبات القائمة ، ينبغي أن يقوم بدور خاص . وطنينا أن نطلب منه أن يولي اهتماما خاصا لسير العمل للأمم المتحدة ، وأن يقترح التدابير الملائمة في هذا الشأن . ومن الطبيعي أن جهودهم يمكن أن تثمر وفقا للدعم الذي ستقدمه الدول الأعضاء .

والآن اسمحوا لي أن أضيف ملاحظة شخصية لهذه المرافعة التي أدفع فيها عن الحاجة

الملحة لاتخاذ تدابير محددة لدعم دور الامم المتحدة . يجتمع في هذه القاعة العديد من الممثلين الذين لهم خبرة طويلة في اعمال هذه المنظمة . واذ اتحدث عن نفسي ، في السنوات العديدة التي شاركت فيها بنشاط وتغان في عمل الأمم المتحدة نظرت الى هذا المنبر الذي أقف عليه الان من كل الزوايا الموجودة في هذه القاعة ، ومن كل وجهات النظر بصفتي عضوا في وفد وبصفتي ممثلا دائما بل وبصفتي رئيسا للجمعية العامة . لقد شاهدنا العديد من الاحداث التاريخية واستمعنا الى العديد من رجال الدولة والشخصيات البارزة من جميع انحاء العالم . وخلال كل هذه السنوات لعلي استمعت الى اكثر من الف خطبة وبيان في المناقشات العامة للجمعية العامة وحدها . والكثير من الممثلين المجتمعين هنا قد فعلوا مثلي .

لماذا لا نستفيد من خبرتنا ومن الدروس العديدة التي استخلصناها في تقديم الكثير من المقترحات حول كيفية دعم دور الأمم المتحدة عن طريق تنظيم أعمال الجمعية العامة وأجهزتها الرئيسية وعن طريق تحسين اجراءات عمل هذه المنظمة العالمية الفريدة وفعاليتها .

ويمكن أن يدعم ويحسن دور الأمم المتحدة وفعاليتها أولا بتأثير من الخارج وذلك بتوفر الارادة السياسية للدول الاعضاء وحكوماتها ، ولكن يمكن أن يدعم كذلك من الداخل بخلق مناخ أفضل للعمل ، وبتغان أكبر من كل الممثلين وأعضاء الأمانة . وفي هذه اللحظة التاريخية في الشؤون الدولية التي نواجه فيها ازدياد خطورة وتصعيد المواقف نرى أن الوقت قد حان لنستعرض مرة أخرى خبرة العمل السابق للأمم المتحدة ولنحدد السبل الجديدة لتعزيز دور وفعاليتها هذه المنظمة التي يجب ألا يكون الفشل مصيرها في التاريخ .

ختاما سأحدث عما نتوقعه من هذه الدورة : أن تسهم في عدم استخدام القوة ضد البلدان المستقلة ، وأن تؤمن تنميتها الوطنية الحرة ، وأن تسمح بالمقاومة الجماعية لسباق التسلح وأن تسهم في اقرار جو عالمي خال من التوتر ، وأن تسهم في بدء المفاوضات العالمية التي رغم الصعوبات ووجه الغموض قد توفرت لها الظروف المشجعة لاعتراف كل الأطراف بصفة طنية بأن المفاوضات العالمية تمثل ضرورة سياسية واقتصادية في عالم اليوم . وأن تعطي دفعة لحل الازمات ابتداءً بتلك الخاصة بتحرير الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية فضلا عن كل الازمات الأخرى التي تمس الأمن وسلامة الأراضي والاستقلال وتقرير المصير للبلدان

والشعوب، وأن تمنع أي مساس بالسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال للشعوب، وأن تتخذ تدابير فعالة ضد أولئك الذين انتهكوا مبادئ وأهداف الأمم المتحدة المقبولة عالمياً، فضلاً عن كل القرارات الصادرة عن أجهزتها، والآن فإننا سنواجه الفوضى وكارثة عالمية. ويجب ألا يسمح باتباع سياسة فرض الأمر الواقع كما تمارس في العلاقات الدولية.

إن وفد جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية، مع وفود البلدان غير النحازة وكل البلدان التي تقدم تعاونها، سوف يسهم اسهاماً كاملاً في تحقيق هذا الهدف.

إننا ندرك أن الاختلافات في الرؤية ستظل قائمة وستستمر، بل تمثل عاصراً تشرى الطبيعة التعددية، ولكنها في رأينا يجب ألا تتعارض مع مصلحتنا المشتركة في الحفاظ على السلم العالمي الذي يصبح بشكل متزايد الشرط المسبق لاستمرار البشرية في البقاء.

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا (A/37/L.2/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقاً للقرار الذى اتخذ في نهاية جلسة

- صباح اليوم سوف تبحث الجمعية الآن مشروع القرار A/37/L.2/Rev.1.
- هناك تعديل في الفقرتين الأولى والثانية من المنطوق كما وردتا في الوثيقة A/37/L.2.
- فقد استعيف عن كلمة "شئ" في الفقرتين بكلمة "إعدام".

وفي الوقت ذاته اتصلت بي عدة وفود للاستفسار عن موعد اعزامي اشارة هذه المسألة ، وقلت ان ذلك سيتم بين الخامسة والسادسة مساء . وقد قبلوا هذا . وفي الوقت ذاته فان بعض بلدان عدم الانحياز قد اتصلت بي وطلبت مني أن أطن هنا أن هذا ليس مشروع قرار مقدم من كوبا نفسها بل مقدم منها باسم حركة عدم الانحياز . وثانيا طلبت مني هذه الوفود أن أطن أن هذه المسألة مسألة ذات طابع انساني محض .

وبعد الاطلاق عن هذه الامور جميعا هل لي ان أسأل الجمعية ما اذا كانت على استعداد لقبول مشروع القرار هذا دون تصويت ؟
فهت أن السيدة ممثلة الولايات المتحدة الامريكية تود أن تشرح موقفها .

السيدة كيركياتريك (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان مشروع القرار المعروض علينا قدم قبل ساعات فقط . وبناء على الحاح مقدميه اضطر أعضاء هذه الهيئة الى اتخاذ مواقف بشأن الحقائق الفعلية للحالة موضع النظر التي هي غير معروفة لنا بالقدر الكافي ، وعلو على ذلك فان ما تعرفه حكومة الولايات المتحدة عن هذه الحالة يوحي بأن المسائل المعقدة التي تتضمنها والمتعلقة بالحقائق والقانون تستحق الاهتمام وبالنظر الى التعجل الذي طالب المشاركون في تقديم مشروع القرار ولأن حكومتي لم تتح لها الفرصة لبحث الوضع الراهن للقضية ، لهذا فهي ليست في موضع يتيح لها التصويت على مضمون مشروع هذا القرار . بيد ان علينا ان نسجل اعتراضنا الشديد على طريقة طرح هذه المسألة ودفعها الى التصويت . واننا نرى ان الاجراءات التي استخدمت في الجمعية العامة بعد ظهر اليوم تتناقض مباشرة مع روح وممارسة المداولات القانونية التي تلتزم الأمم المتحدة بتشجيعها .

ولهذه الاسباب لا بد للولايات المتحدة أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد روا كوري (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أقدم تعديلا

يدخل على الفقرة الثانية من مخطوط ذلك النص الذي قدم باسم البلدان غير المنحازة ، ولهذا طلبت الكلمة لأن الصيغة الجديدة للفقرة الثانية من المخطوط تسمح بالحصول على تأييد أوسع لمشروع القرار . اننا ندرك جميعا حقيقة ان البلدان غير المنحازة قد تقدمت بمشروع القرار على نحو عاجل بناء على طلب المجموعة الافريقية ، والسبب هو أننا لا نعلم متى ستقوم سلطات جنوب

افريقيا بتنفيذ حكم الاعداء الذى صدر ضد الشبان الثلاثة اعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ، هذا هو سبب تلهفنا على ان تنظر الجمعية العامة بسرعة في مشروع القرار هذا .

وأود الآن أن أتقدم اليكم بالتعديل الذى نقترح ادخاله على الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار بعد مشاورات مع عدد من الوفود . سوف أقرأ الفقرة الثانية من المنطوق بالتعديل المقترح : والأصل باللغة الانكليزية ، ولهذا سأقرؤها باللغة الانكليزية . الفقرة الثانية من المنطوق تقول (ثم تكلم بالانكليزية)

" يوصي مجلس الأمن بأن يوجه نداء الى السلطات في جنوب افريقيا من اجل استخدام الرأفة كيلا تمضي في اعدام اعضاء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا الثلاثة المذكورين اعلاه " .

(ثم تابع بالاسبانية)

تلك هي الفقرة الثانية من المنطوق بعد تعديلها . ولذلك فاننا نطلب الى اعضاء الجمعية العامة أن ينظروا في الصيغة الجديدة للفقرة الثانية من المنطوق ، وكما قلت لكم يا سيدى بالامس نيابة عن بلدان عدم الانحياز وبلدان المجموعة الافريقية ومكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز فاننا نرجو أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت نظرا لطابعه الانساني البحت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي ان أعتبر أن الجمعية ستعده لاتخاذ اجراء حول مشروع القرار هذا ؟ ان مثلة الولايات المتحدة الامريكية قد طلبت اجراء تصويت سجل فهل الجمعية العامة مستعدة للتصويت على مشروع القرار كما تم تعديله ؟

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا كنت قد فهمت

تعديل مشروع هذا القرار من قبل ممثل كوبا فقد عدله بحيث يقول " Recommends the Security Council... " لأنني أعتقد أن ما قصده هو " Recommends to the Security Council ... " فهل أنا محق في ذلك لأنه يوجد فرق في المعنى بين الصيغتين ، فأنا أعتقد أنه قصد " توصي مجلس الأمن ... " ومن ثم ساعد له مرة أخرى على هذا النحو .

الرئيس : ان فهمكم صحيح . أقترح أن تبت الجمعية العامة في مشروع القرار

(A/37/L.2/Rev.1) اذا لم يكن هناك اعتراض . طلب اجراء تصويت سجل .

أجرى تصويت سجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ،
 النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ،
 بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ،
 بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، السراس
 الأخضر ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،
 قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
 الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،
 السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ،
 غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية المانيا
 الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ،
 ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ،
 ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،
 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
 مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،
 نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا ،
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية
الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المقتنعون : الولايات المتحدة الأمريكية .

تمت الموافقة على مشروع القرار بأغلبية ١٣٦ صوتا ضد لا شيء واقتناع عضو واحد عن

التصويت (القرار ١/٣٧)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف أدعو الآن الممثلين الذين

يرغبون في تحليل تصويتهم بعد التصويت .

* ثم بعد ذلك أبلغ الأمانة وقد أوروغواي وفانواتو أنهما كانا ينويان التصويت

مؤيدين .

السيد جوتريت (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : ان وفد بوليفيا صوت مؤيدا لمشروع القرار لأنه ، فضلا عن أنه يفي بحاجات انسانية ، فهو يتماشى مع موقفنا الدائم ضد الفصل العنصرى .

السيد جولد ينغ (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادى حداثه الى التصويت لصالح مشروع القرار دافع انساني محض . اننا لا نحبذ صيغة مشروع القرار جميعها كما اننا لم نحبذ الاجراء الذى اتبعه مقدموه ، ولم يكن واضحا لو قد بلادى أن المسألة تتسم بطابع الاحاح بصورة وافية ، بحيث تبرر ايقاف المناقشة العامة والخروج على القاعدة العامة الواردة في المادة ٧٨ من النظام الداخلى للجمعية العامة . ومع هذا فان اهتمامنا بالناحية الانسانية في هذه الحالة حطنا ، بشئ من التردد ، على تفسير الشك لصالح مقدمي المشروع وأن نصوت على اقتراض أن دافعهم الوحيد هو المساعدة على انقاذ الأرواح .

وأخيرا ، لدى وفدى تعليقات بأن يسجل في محضر الجلسة بأن تصويتنا لا يعني ضمنا أى تعليق على خصائص الاجراءات القضائية التي نتج عنها ادانة الأعضاء الثلاثة في المؤتمر الوطنى الافريقى .

الآنسة دفر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان بلجيكا قد صوتت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.2 . بيد أنني أود أن أوضح هنا أننا قد فعلنا ذلك لأسباب انسانية بحتة ، حتى نعيد تأكيد النداء الموجه الى جنوب افريقيا بأن تدخر حياة الاشخاص الثلاثة المعنئين . وتصويتنا لا ينبغي ، مع ذلك ، أن يفسر على أساس أنه حكم على جوهر الاجراءات القضائية التي أتبعنا في هذه الحالة بعينها .

ونحن نعتزم أن نواصل عملنا للتشجيع على التغيير السلمى في جنوب افريقيا .
أود كذلك أن أعرب عن أسفنا بالنسبة للاجراء الذى أتبع في تقديم مشروع القرار ، والحقيقة أن هذا الاجراء لم يتيح لنا الوقت الكافي لدراسة مشروع القرار المقدم الينا . وهذا لا ينبغي ، بأى حال من الأحوال ، أن يشكل سابقة .

السيد فان ول (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أضف صوتي الى أولئك الذين أعربوا عن أسفهم للاجراء الذى اتبع في تمرير مشروع هذا القرار . لقد صوتنا لصالح المشروع مراعاة لما ينطوى عليه من أهداف انسانية ، الا أننا لا نستطيع أن نؤيد جميع الصياغات

الواردة في النص . ولا ينبغي تفسير تصويتنا على أساس أنه تعقيب على جوهر الاجراءات القانونية لهذه الحالة .

السيد جولمان (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : يأسف وفدي لأنه لم يكن في القاعة وقت اجراء التصويت ، ويود أن يسجل اننا لو كنا متواجدين هنا لصوتنا لصالح مشروع هـ هذا القرار .

ان أوروغواي كان يودها أن تصوت مؤيدة نظرا للضمون الانساني الكبير لمشروع القرار . وفي رأينا أن هذا النداء يجب أن يكون عالميا . كذلك ينبغي تفسير تصويتنا في ضوء الادانة المستمرة من جانب حكومة أوروغواي لسياسات الفصل العنصري . ومع ذلك كنا نفضل أن يخلو المشروع من بعض الجوانب السياسية المشار اليها فيه ، وأن يفسر تصويتنا من الناحية الانسانية للموضوع .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد ساكوراوتشي (اليابان) (تكلم باليابانية ، وقدم الوفد نصا بالانكليزية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم حكومة وشعب اليابان أود أن أتقدم اليكم ، سيدي ، بتهانئي القلبية بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وانني على ثقة انه بفضل خبرتكم الواسعة وحكمكم فان الدورة الحالية سوف تكون مثمرة حقا . وأرجو أن تطمئنوا ، أن وفد اليابان لن يدخر أي جهد للتعاون معكم في اضطلاعكم بمهامكم الجسيمة .

وفي الوقت ذاته أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفكم رئيس الدورة السادسة والثلاثين صاحب السعادة السيد عصمت كاتاني للطريقة الكف التي اتبعها في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة . أود كذلك أن أختتم هذه الفرصة لكي أحبي الأمين العام صاحب السعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار . ورغم قيامه بمهام منصبه منذ بضعة شهور فقط فقد أبدى روحا قيادية جعلته يحظى بكل ثقتنا . لقد كان مصدر سرور عظيم بالنسبة لي أن أرحب به في اليابان في الصيف الماضي وأن أبادل معه وجهات النظر بشأن الدور الذي ينبغي أن تلعبه الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وكذلك بشأن مختلف مجالات التعاون الدولي .

وفي المجتمع الدولي المعاصر ، بما يسوده من علاقات التكافل المتزايدة ، هناك حاجة متزايدة بين الدول للتعاون من أجل بلوغ السلم والرخاء العالميين . الا أنه لا يفوتنا أن نذكر أن التوتر وعدم الثقة مازالا قائمين بين دول العالم .

وفي بياني اليوم أود لذلك أن ألق أولاً على الوضع الدولي الراهن ، ثم أعرض وجهات نظري بشأن الدور الذي ينبغي أن تلعبه الأمم المتحدة في هذه الظروف .
انني أعتقد أن أحد المصادر الرئيسية لعدم الثقة والتوتر السائد بين في المجتمع الدولي المعاصر هو اتجاه إحدى البلدان ، كوسيلة لحل نزاعاتها الدولية ، اللجوء الى الأسلحة لفرض ارادتها على بلد آخر عن طريق التدخل العسكري .

وسوف أناقش ، بادئ ذي بدء ، الموقف في آسيا التي تشكل اليابان جزءاً منها . ان كمبودشيا لا تزال ضحية للتدخل العسكري الأجنبي ولا زال ينكر على شعبها حق تقرير المصير . وتبعاً لذلك يعاني شعب كمبودشيا من المرض والمجاعة ، وما زال تدفق اللاجئين خارج البلد مستمراً . ان اليابان تحث فييت نام ، مرة أخرى ، على أن توقف تدخلها العسكري في كمبودشيا وأن توافق على الدخول فـي المفاوضات وذلك تستجيب الى الجهود الدولية الرامية الى التوصل الى تسوية سياسية شاملة تتضمن انسحاب جميع القوات الأجنبية ، واجراء انتخابات حرة تحت رقابة الأمم المتحدة * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هردوشما (نيكاراغوا) .

وفضلا عن ذلك ، ينبغي على الأمم المتحدة أن تواصل استكشاف جميع وسائل حل المشكلة الكيبوتشية . واقترحت اليابان ، في الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، ارسال ممثل عن الأمين العام الى البلدان المعنية . ولقد تحقق هذا الاقتراح في غضون هذه السنة ، وأرسلت اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكيبوتشيا بعثات للبحث عن طرق لحل المشكلة . وتؤيد اليابان بقوة جهود الأمم المتحدة بغية التوصل الى تسوية سياسية شاملة .

أود كذلك في هذه اللحظة أن أتناول الموقف في شبه جزيرة كوريا ، التي تقع على الشاطئ الآخر عبر البحر من اليابان . ففي هذه المنطقة أيضا مازالت التوترات قائمة ، ولكن في شهر كانون الثاني /يناير الماضي تقدمت حكومة جمهورية كوريا باقتراح من أجل توحيد الجنوب والشمال . وآنسي أرحب بهذا الاقتراح وأقدره ، لأنه يشكل مخططا تمهيدا لاجراء يعد ذا طبيعة ملموسة واقعية أكثر من أي مقترح آخر قدم حتى الآن . وآمل أن تستمر الجهود الرامية الى تحقيق الحوار بين الجنوب والشمال . ان التدخل السوفياتي المسلح في أفغانستان لم ينته بعد ، مضيفا بذلك الى معاناة الشعب الأفغاني ويتعين على الاتحاد السوفياتي أن يواجه ، قبل كل شيء ، حقيقة أن أنشطته العسكرية في أفغانستان تلحق ضررا شديدا بعلاقات الثقة بين الشرق والغرب ، وتهدد السلم والأمن الدوليين . وتنهز اليابان هذه الفرصة لتناشد مرة أخرى ومأشدة العبارات ، الاتحاد السوفياتي بسحب قواته فوراً من أفغانستان ، وأن يعيد حق تقرير المصير للشعب الأفغاني .

لقد شهد العام الماضي ازديادا مقلقا في حدة التوتر في الشرق الأوسط . وفي الوقت الذي تقدر اليابان فيه إعادة اسرائيل لشبه جزيرة سيناء الى مصر وفقا لاتفاقات كامب ديفيد ، فانها تنسدد بشدة بأعمال اسرائيل الأخرى ، مثل ضم مرتفعات الجولان ، وتعزيز سياستها في انكار حق تقرير المصير على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وغزوها للبنان . وتطالب اليابان ، بصفة خاصة ، بأن تسحب اسرائيل قواتها من لبنان على الفور .

وبالاضافة الى ذلك ، ان المذبحة الأخيرة لعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الابرياء في بيروت الغربية تعد عملا شنيعا من أعمال العنف . ان اليابان تسجل سخطها ازاء هذا العمل القاسي . وتحث حكومة اليابان بشدة الأطراف المعنية على ضمان حياة السكان المدنيين في المنطقة وأمنهم ، بما في ذلك الفلسطينيين الذين يقيمون هناك ، استنادا الى قرارات مجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة

الأخرى ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، ترحب اليابان باعادة وزع القوة المتعددة الجنسيات في بيروت ، التي تضم قوات من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا .

ومن ناحية أخرى تقدّر اليابان تقديرا عظيما لتنصيب السيد أمين جميل رئيسا للبنان رغم مختلف الصعوبات وتعتبر ذلك اسهاما في استقراره ، وتأمل بجد أن يتوحد لبنان تحت لواء الرئيس الجديد ليحقق الاعادة المبكرة لنظامه الداخلي على أساس المصالحة الوطنية ، وأن يشرع في اعادة اعمار ذلك البلد . واليابان مستعدة لتقديم أكبر قدر ممكن من التعاون لبلوغ هذه الغاية .

لقد عززت التطورات الأخيرة في لبنان اقتناع اليابان بأنه من الضروري التوصل ، بأسرع وقت ممكن ، الى تسوية مشكلة السلم في الشرق الأوسط ، التي تشكل القضية الفلسطينية جوهرها . ومغية تحقيق السلام العادل الدائم والشامل في الشرق الأوسط ، من الضروري انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، واحترام حق جميع الدول المعنية في الوجود ، والشرع في المفاوضات بين الأطراف المعنية طبقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ومن الضروري كذلك الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وخاصة حقه في تقرير المصير ، الذي يتضمن حقه في اقامة دولة مستقلة ، تحظى بالاعتراف والاحترام ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

وأود أن أعرب عن تقديري للمبادرة التي اتخذها الرئيس ريغان في اقتراحه الأخير بشأن السلم في الشرق الأوسط ، والتي تتناول مباشرة القضية الفلسطينية ، جوهر مشكلة الشرق الأوسط . وعقب تقدم الرئيس ريغان بمقترحه ، اعتمد اجتماع القمة العربي ، المعقود في المغرب ، مقترحها للسلام خاصة به . وتقيم اليابان تقييما عاليا حقيقة أن الأقطار العربية قد توحدت في ابداء رغبتها في السلام . ويحدونا وطيد الأمل أن الأطراف المعنية ستأخذ هذين المقترحين بالاعتبار ، وتستأنف الجهود من أجل التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط .

ان القتال المستمر بين ايران والعراق يعد أيضا مصدر قلق عميق لنا . وتجدد اليابان نداءها الى البلدين لايقاف القتال ونما ابطاء وتسوية الخلاف بالوسائل السلمية .

وان نوجه انتباهنا الى أوروبا الشرقية ، نلاحظ أن الأوضاع الغربية ما زالت سائدة في بولندا . وهذا يعرض للخطر علاقات التعاون والتبادل بين الشرق والغرب ، التي اتبعناها حتى اليوم ، ومن

المحتمل أن يؤثر ذلك أيضا وشكل خطير على السلم والاستقرار في العالم . وتأمل اليابان أن يحصل الشعب البولندي بنفسه المشاكل الحالية ، ويحقق مصالحه وطنية حقيقية في المستقبل القريب .

في ظل هذه الظروف الدولية ، عقدت اليابان العزم على الإبقاء على سياستها الأساسية المتعلقة في السعي إلى السلام ، وفي رفض أن تصبح قوة عسكرية ، وفي المساهمة في بناء السلم والرخاء العالميين . وتشيا مع هذه السياسة ، بذلت اليابان كل ما في وسعها لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الأخرى في جميع أرجاء العالم . وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، تأمل اليابان باخلاص تطوير علاقات مستقرة ، مبنية على التفاهم المتبادل الأصيل ، مع الاتحاد السوفياتي ، أحد جيرانها المهمين جدا .

ومع ذلك ما زالت مشكلة الأقاليم الشمالية بين اليابان والاتحاد السوفياتي بدون حل ، وقد طالبت اليابان دوما باستعادة هذه الأقاليم من الاتحاد السوفياتي . وسبب هذه المشكلة لم يوقع بلدنا معاهدة سلام . فضلا عن ذلك ، ووجهنا موقف مؤسف للغاية ، حيث قام الاتحاد السوفياتي بوزع قواته العسكرية وتعزيزها في الأقاليم الشمالية . ان تدابير كهذه لا تساعد بأي حال إقامة علاقات من الثقة بين الدول . وتحث حكومة اليابان بقوة الاتحاد السوفياتي على العمل على تصحيح الموقف بسرعة ، وأن يجلس على مائدة التفاوض بغية حل مسألة الأقاليم الشمالية ، وبالتالي إبرام معاهدة السلام .

ان عدم الثقة المتبادلة والتوترات المتزايدة السائدة في المجتمع الدولي هذا اليوم تنطوي على خطر جسيم انسانية إلى كارثة محققة . ومع ذلك لا تستطيع الأمم المتحدة ، التي أنشئت لانقاذ البشرية من خطر كهذا ، أن تزعم بأنها تضطلع بمهامها على أكمل وجه . لقد أعرب الأمين العام ، في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة ، عن أسفه لواقع الحال ، ان قال :

" اننا ... قد انحرفنا بعيدا عن الميثاق في السنوات الأخيرة ... ان مجلس الأمن ... كثيرا ما يجد نفسه عاجزا عن اتخاذ اجراء حاسم ... كما أن قراراته تقابل بصورة متزايدة بروح التحدي أو التجاهل ... ولذا فان عطية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ... كثيرا ما يضرب بها عرض الحائط ... ولقد اقتربنا بشكل خطير من حالة دولية جديدة تعمها الفوضى " .

(A/37/1 ، ص ٣) .

ان هذه بالضبط هي الأوقات التي تتطلب إعادة النظر بصورة جادة في أساليب بناء علاقات الثقة المتبادلة بين الأمم وتحقيق السلم والرخاء في أنحاء العالم . وفي مثل هذه الأوقات يتعين علينا أن نذكر أنفسنا بأن هذه المنظمة قد أنشئت في تصميم على انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الانسانية أحزانا يعجز عنها الوصف .

واعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعزز كل المهام التي يمكن أن تضطلع بها بحيث لا يصبح عدم الثقة المتبادل مرة أخرى يهدد مستقبلنا . وإذا أخذنا هذا في الاعتبار فإني أود أن أؤكد على المتطلبات الثلاثة التالية لتطوير علاقات الثقة المتبادلة بين الدول من خلال الأمم المتحدة : أولاً ، ينبغي تعزيز مهام حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة ؛ ثانياً ، ينبغي تعزيز مهام الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ؛ ثالثاً ، كما ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أود أولاً أن أتحدث تفصيلاً عن مسألة تعزيز مهام الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام . ان الهدف الأساسي للأمم المتحدة يكمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ومع ذلك ، وكما أشير الأمين العام ، فان المنظمة لم تعمل بفعالية كافية من أجل بلوغ هذا الهدف . وإذا نظرنا الى هذا الموقف على أساس أنه موقف حتمي وتقاوسنا عن واجبنا ، فان الثقة التي وضعتها الأمم في المنظمة ستضيع هباءً وسوف تتقوض دعائم هذه المنظمة . وبالتالي أود الآن أن أشير ببعض القضايا فيما يتعلق بمهام الأمم المتحدة في حفظ السلام وأن أعرب عن أفكارى حول كيفية تحسين وتعزيز هذه المهام .

وأحد هذه القضايا يتعلق بدور الأمين العام . وأود أن أقول ان إحدى الوسائل التي يمكن للأمم المتحدة أن تتصرف من خلالها ، من أجل منع المنازعات الدولية ، الأمين العام ، لأنه حينما يرى أن السلم مهدد ، يتخذ المبادرة ويتصل فوراً بالأطراف المعنية في محاولة لمنع تروى الموقف . واعتقد أن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تتعاون بحيث يمكن الاستفادة من سلطة الأمين العام الى أقصى حد ممكن .

وفضلاً عن ذلك ، فان حكومتى قد اقترحت في الماضي أن يرسل الأمين العام بمثليه لاستقصاء الحقائق في مناطق النزاع . وأود أن أركز مرة أخرى على أن سلطة الأمين العام في هذا الصدد ينبغي كذلك أن يستفاد منها بالكامل .

وبالإضافة الى ذلك فأنني على قناعة بأن سلطة الأمين العام في مجال الوساطة والتوفيق ينبغي أن تعزز . وفي قيامنا بهذا فمن الضروري أن الأطراف في النزاع ينبغي أن يظهرها الشجاعة بقبول جهود الوساطة والتوفيق من جانب الأمين العام أو مثليه وأن يتعاونوا معها . لقد أرسل الأمين العام بالفعل مثليه الى المناطق المعنية في جهد لتسوية المشكلات المتعلقة ، على سبيل المثال ، بموضوع كمبوديا ، والموقف في أفغانستان ، والنزاع بين ايران والعراق . وجهود الوساطة التي قام بها الأمين العام بنفسه في النزاع على جزر فولكلاند (مالغيناس) كانت جهودا قيمة للغاية . ومن ثم ورغم أن هذه الجهود قد لا تؤدي دائما الى نتائج فورية ، الا أنه من الضروري أن تستمر جهود الوساطة والتوفيق من جانب الأمين العام ، واعتقد أن هذه الجهود سوف تسهم في استعادة وتعزيز علاقات الثقة بين الأطراف ، وهو الأمر الذي يمكن أن يكون أساسا للتسوية السلمية للمنازعات .

والقضية الثانية التي أود اثارتها فيما يتعلق بتعزيز مهام الأمم المتحدة في حفظ السلام هي دور مجلس الأمن . وكما هو معروف ، فان مجلس الأمن قد أنيطت به مسؤولية رئيسية هي صون السلم والأمن الدوليين . ومع ذلك ، للأسف الشديد ، فان المجلس لم يقم بمهامه بصورة فعالة . واعتقد انه من الحيوى أن أعضاء المجلس استجابة منهم للثقة التي أولوها ، يجب أن يعملوا جاهددين ليستعيدوا لهذا الجهاز مهامه كما تم تصورها أساسا . ومن الأهمية بمكان أن يعترف الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بأهمية واجباتهم وأن يتعاونوا فيما بينهم . ولقد أشار الأمين العام بالفعل في تقريره السنوى الذى أشرت اليه من قبل ، الى أن التعاون بين الأعضاء الدائمين في المجلس لا غنى عنه لتحقيق فاعليته ، وقد توجه بنداء خاص الى هذه الدول لاعادة تقييم التزاماتها ومسؤولياتها . وانني أؤيد هذا النداء ، وأود أن أناشد كذلك الأعضاء الدائمين أن ينظروا بجدية في الحاجة الى تعزيز مهام مجلس الأمن .

وأخيرا ، حينما تسهم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تهدئة المنازعات المحلية والحفاظ على وقف إطلاق النار ، الا أن هناك حاجة محددة لاستكشاف وسائل لتمكين هذه العمليات من العمل بصورة أكثر فاعلية . ان عمليات حفظ السلام قد لعبت دورا قيما ، ولكن لا يمكننا أن ننكر أنها تعاني من عدم وجود حكم واضح في الميثاق فيما يتعلق بأنشطتها ، الأمر الذى يعنى وضع هذه الأحكام كلما حدث نزاع . وفي هذه الأوقات التي تحدث فيها المنازعات بين الأمم باستمرار فمن الضروري اعادة النظر في عمليات حفظ السلام بغية التوصل الى نشرها بسرعة وكفاية تامتين .

وهناك عدد من النقاط يمكن بحثها ، مثل ايجاد نظام للتسجيل المسبق ، وتنظيم الأفراد والمعدات والعتاد التي ينبغي أن تكون الدول مستعدة للاسهام بها لمواجهة العمليات المستقبلية ، وقيام الأمم المتحدة بالدراسة واجراء التدريبات المتعلقة بعمليات حفظ السلام ، وتأمين مساندة مالية فعالة . وقد اقترح الأمين العام في تقريره السنوي كذلك أنه ينبغي أن يقوم مجلس الأمن بدراسة عاجلة عن كيفية دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام . وأرجو مخلصاً أن تتم الدراسة بشأن تعزيز مهام الأمم المتحدة في حفظ السلام ، وأن تتخذ اقتراحات الأمين العام في الاعتبار عند اجراء هذه الدراسة .

ان اليابان ، من جانبها ، مستعدة للتعاون بنشاط في دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام .

وفيما يتعلق بمهام الأمم المتحدة في حفظ السلام ، أود أن أعلق على دور المنظمة وجهودها لتحقيق استقلال ناميبيا . ونلاحظ أنه رغم الجهود الجادة من جانب الأطراف المعنية ، فان عملية الانتخابات باشراف الأمم المتحدة لم تبدأ بعد . وأرجو بشدة أن تواصل الأطراف المعنية العمل لتحقيق استقلال ناميبيا ، وأن تكفل بالنجاح جهود الأمم المتحدة من أجل تصفية الاستعمار . ان اليابان تؤكد مرة أخرى استعدادها للتعاون مع فريق الأمم المتحدة للمعاونة في مرحلة الانتقال ، بتقديس الموظفين المدنيين ، وكذلك بأي وسائل أخرى مناسبة بمجرد أن يبدأ العمل .

والمجال الثاني الذي أود مناقشته هو فيما يتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . ان تصعيد التوترات الدولية وتفشي عدم الثقة بين الدول ، يؤدي الى الاسراع في سباق التسلح ، والتوسع في سباق التسلح يؤدي بدوره الى زيادة عدم الثقة المتبادلة والتوتر ، وذلك يهدد بقاء البشرية . وفي هذه الظروف فمن غير المستغرب أن تصل انداءات الأمم ، بما في ذلك دولتي ، من أجل نزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووي ، قد وصلت الى مستويات لم يسبق لها مثيل .

وفي ظل هذه الخلفية لزيادة الادراك بسائل نزع السلاح في المجتمع الدولي ككله ، عقدت الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في حزيران / يونيه الماضي باشتراك السيد زنكو سوزوكي رئيس وزراء اليابان وكثير من رؤساء الدول والحكومات . ورغم أنه كان يحدونا الأمل الصادق في أن تعتمد الدورة الاستثنائية وثيقة حول برنامج شامل لنزع السلاح ، إلا أنها لم تتمكن من القيام بذلك . ورغم ذلك فإن الدورة الاستثنائية قد أكدت بالاجماع من جديد على شرعية الوثيقة الختامية للدورة الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وتم الاعراب ، عن قناعة بأن المداولات في الدورة الثانية سوف تهيئ دفعة قوية نحو النهوض بنزع السلاح .

وخلال المداولات تبلور شعورنا ، مرة أخرى وشدة ، ازاء مدى صعوبة تعزيز نزع السلاح في ظل الموقف الدولي الذي يسوده التوتر الآن . وفي الوقت ذاته ، فإن الدورة الاستثنائية قد هيات لنا الفرصة لكي نعزز الاعتقاد ، الذي شاركت فيه كل الدول الأعضاء ، بأننا سوف نعمل ، عن طريق الاستثمار في جهودنا لنزع السلاح في ظل هذه الظروف ، على توطيد أكبر لأسس السلم والأمن للمجتمع الدولي . وينبغي علينا ألا نفقد الدفع الذي تولد في الدورة الاستثنائية الثانية . لكنه يتعين علينا أن نعزز خطوة بخطوة الجهود الدولية الرامية الى تحقيق نزع السلاح وخاصة السلاح النووي .

لقد كرر سوزوكي رئيس الوزراء في الدورة الاستثنائية التزام اليابان الوطني بالسلم ورفضها أن تصبح قوة عسكرية ، بينما هي ترفع في الوقت ذاته لواء مبادئها غير النووية الثلاثة : عدم الاستحواذ على الأسلحة النووية ، وعدم انتاجها ، وعدم السماح بدخولها الى اليابان . وعلى أساس هذا الموقف الرئيسي ، فقد اقترحنا ثلاثة مبادئ لتحقيق السلم من خلال نزع السلاح . أولاً ، تعزيز نزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووي . ثانياً ، استخدام الموارد الانسانية والمادية التي سيوفرها نزع السلاح لتخفيف الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي . ثالثاً ، تقوية وتدعيم مهام الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم للنهوض بنزع السلاح . تعتزم اليابان الاستثمار في لعب دور الايجابي في الأمم المتحدة ، وفي المحافل الأخرى ، بغية تحقيق تلك المبادئ في أسرع وقت ممكن . لقد أكدت اليابان على أن معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية وحظر الأسلحة الكيميائية هما أكثر المهام إلحاحاً بالنسبة للمجتمع الدولي وعلى أنه ينبغي تحقيقهما في أسرع وقت

ممكن . وتصر اليابان على الاستمرار في الاسهام في تعزيز المفاوضات حول تلك البنود فسي
لجنة نزع السلاح .

بالاضافة الى ما سبق ، قامت اليابان بخطوات نحو تنفيذ الاقتراحات التي تقدم بها
رئيس الوزراء الى الدورة الاستثنائية ، وخاصة ذلك الاقتراح الذي يقضي بأن تعد الأمم المتحدة
وثائق ومواد أخرى تتعلق بمعاناة اليابان من القنبلة الذرية ، وتوسيع نطاق التعاون في ظل
برامج زالة نزع السلاح للأمم المتحدة ، وذلك لتمكين المشتركين من زيارة هيروشيما وناجازاكي .
متابعة للاقتراح المتعلق بالجهود الدولية لضمان الأمن والمنشآت النووية للأغراض السلمية ، قدمت
اليابان في الدورة الصيفية للجنة نزع السلاح ، موجزا لمشروع بروتوكول بشأن حظر الهجوم ضد
المنشآت النووية . اننا مصممون على المثابرة في هذه الجهود الدائبة لتعزيز نزع السلاح .
ولا يفوتني القول بأن التقدم في نزع السلاح النووي يعتمد على تلك الدول التي لديها
المسؤولية الأساسية في هذا المجال ، وهي الدول الحائزة على الأسلحة النووية ، وخاصة الدولتين
العظميين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وينبغي أن نؤكد ، مرة أخرى ، على أن الجهود
الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، علاوة على الجهود المتعددة الأطراف ، ذات
أهمية قصوى في تعزيز نزع السلاح النووي . ان شعوب العالم بأسره ، خشية منها لخطر الحرب
النووية ورغبة في نزع السلاح النووي ، قد اتحدت في وضع آمالها على المفاوضات بشأن محادثات
خفض الأسلحة النووية متوسطة المدى ، والأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات
المتحدة . ان اليابان تدعو بشدة هاتين الدولتين للاستجابة لتلك الآمال ولأن تركزا جهودهما
على التعجيل باجراء هذه المفاوضات حتى تثمر نتائج ملموسة في أسرع وقت ممكن .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر بأن بيريز دي كوييار الأمين العام قد قام خلال زيارته
الرسمية لليابان بعد انتهاء الدورة الاستثنائية الثانية بزيارة هيروشيما ، حيث أكد مجددا اعترافه
بألم شعب اليابان الصادق في أن الكارثة النووية لن تتكرر ، وأعرب عن تصميمه المجدد على الكفاح
من أجل نزع السلاح النووي . وأود أن أقدم بأشادة قلبية للأمين العام ، وأؤكد له أنني أشاركه
تماما في تصميمه .

بالإضافة الى نزع السلاح والحفاظ على السلم ، هناك مجال ثالث ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة فيه ، ألا وهو التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان الاقتصاد العالمي يواجه أزمة خطيرة اليوم حيث يؤثر على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وليس هناك احتمال في أن المستقبل ، بطبيعة الحال ، سيكون أفضل . ان البلدان النامية ، على وجه الخصوص ، تعاني من خفض كبير في نموها الاقتصادي ، وترد في ميزان مدفوعاتها ، وتراكم لديونها الخارجية . ولقد ذكر في استقضاء الأمم المتحدة عن الاقتصاد العالمي في هذا العام ، أن الناتج المحلي الفردي لهذه البلدان كمجموعة قد سجل نموا سلبيا لأول مرة منذ الخمسينات .

يجب ألا نسمح لهذا الموقف بأن يبقى على ما هو عليه . ان بلدي ، اعترافا منه بأن إعادة الحيوية الى الاقتصاد العالمي بالنسبة لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هو أمر جوهري لتحقيق سلم ورفاه عالميين ، قد شارك بنشاط في الحوار بين الشمال والجنوب في محافل مختلفة ، بما فيها الأمم المتحدة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ولقد أسهم ذلك في اقامة علاقات أفضل بين الشمال والجنوب . وسوف تستمر سياسة حكومة بلادي في الحفاظ على الحوار البناء وتعزيزه مع البلدان النامية ، وفي بذل المزيد لتعزيز التعاون من أجل تدعيم تنميته الاقتصادية والاجتماعية . ان هذه السياسة تتجسد في الهدف الجديد المتوسط المدى الذي وضع في العام الماضي والذي تحاول حكومة بلادي أن توسع من خلاله مساعدتها الانمائية الرسمية . ان حكومة بلادي تقوم بهذه الجهود رغم حالة الأزمة البالغة في الميزانية ، وتتوقع أن تكثف البلدان النامية ، من جانبها ، جهودها الانمائية بحيث يمكن للمساعدة الانمائية الرسمية أن تستخدم بشكل أكثر فعالية .

ان المفاوضات العالمية الشاملة بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية يمكن أن تلعب دورا عظيما في النهوض بالحوار بين الشمال والجنوب في الثمانينات . ان اليابان تدرك المفزى السياسي للمفاوضات العالمية ، وتأمل بصدق في أن كل ترتيب لبدء سوف يستكمل في أسرع وقت ممكن . ان بلدي تحدد الآمال القوية في هذا الصدد بأن الجمعية العامة في دورتها الحالية وروح التعاون ، سوف تحقق نتائج محددة . وتحقيقا لهذه الغاية ، فان اليابان تعترم الاشتراك بشكل فعال في التشاور مع البلدان الأخرى .

والإضافة الى الجهود لبدء المفاوضات الشاملة، فان اليابان تعتقد أننا جميعا مسؤولون عن نجاح الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي ستعقد في حزيران / يونيو القادم . لقد عالج المؤتمر بشكل طموح مشاكل التعزيز وذلك على المستوى العالمي للتعاون الاقتصادي الدولي في مجالي التجارة والتنمية ، وحقق نتائج محددة منذ دورته الأولى في ١٩٦٤ . ان اليابان تأمل بقوة في أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، بما أحرزه من تاريخ وخبرة ، سوف يحقق في دورته السادسة عملا واقعيًا ، وحلولا عملية للمشاكل الخاصة بالتجارة والتنمية التي تعتبر من أكثر الموضوعات التي تواجه العالم اليوم أهمية . واني أود أن أؤكد لكم اعتزام اليابان على الاشتراك بشكل فعال في هذه الجهود .

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أناشد بقوة كل الدول أن تصدق في أسرع وقت ممكن على الاتفاق الذي تم التوصل اليه لاقامة الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، وهو أعظم انجاز للحوار بين الشمال والجنوب في السبعينات، بحيث يمكن لهذا الاتفاق أن يدخل الى حيز النفاذ في التاريخ المستهدف وهو نهاية أيلول / سبتمبر القادم .

ان الأمم المتحدة، ان تعمل على حماية وتعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية، وان تبذل جهودها لتحقيق حلول للمشاكل الاجتماعية مثل تلك المتصلة باللاجئين، والنساء، والأطفال، والمعوقين، والمسنين، والسكان والبيئة، انما تلعب دورا هاما في العالم اليوم. وتشعر اليابان بارتياح كبير، وعلى الأخص في السنوات الأخيرة، لأن التعاون الدولي في تلك الميادين كان مشرا باستمرار، وأسهم في النهوض بتنمية الانسانية ورفاهيتها. وسوف نساهم بشكل فعال في مثل هذه الجهود التعاونية كما فعلنا في الماضي.

وفي هذا الصدد، أود الاشارة بشكل خاص بأنشطة أجهزة الأمم المتحدة المختلفة لإغاثة اللاجئين. وفي الوقت الحالي، يواجه المجتمع الدولي مشاكل متعددة فيما يتعلق باللاجئين لا يبدو أن هناك حلا لها في أماكن مثل الهند الصينية، وأفغانستان، والشرق الأوسط، وولندا، وأفريقيا، وأمريكا الوسطى. وقد سنحت لي الفرصة مؤخرا لزيارة مخيم للاجئين الأفغان في باكستان. ويتعين علي أن أذكر أنني عندما شاهدت كيف يضطرون هؤلاء إلى العيش في حالة من العوز، بعيدا عن ديارهم، أحسست بالتعاطف الحقيقي معهم. وانني أحث الأمم المتحدة بقوة لكي تبذل المزيد من الجهود للتخفيف عن أولئك اللاجئين. وفي الوقت نفسه، فانني أدرك كلية أنه لكي نتوصل إلى حل حقيقي لمشاكل اللاجئين، فمن الجوهري أن نعالج جذور أسبابها. واليابان، من جانبها، قد تقدمت بمساعدات مالية كبيرة لأنشطة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وستواصل تقديم أكبر قدر ممكن من التعاون لهذا الغرض. وأود أيضا أن أؤكد مجددا استمرار تصميم اليابان على تقديم المعونة الاقتصادية لدول مثل تايلاند، التي ترحب تحت عبء تدفق أعداد هائلة من اللاجئين إليها، ونحن ننوي الاستمرار في قبول اللاجئين من الهند الصينية في اليابان.

ولكي تقوم الأمم المتحدة بالاضطلاع، بالدقة المطلوبة، بمهامها التي ذكرتها، فمن الجوهري بحكم تعزيز القاعدة المالية، ولذلك فانني أتقدم بمناشدة قوية لكل الدول الأعضاء لكي تفي بدفع ما يترتب عليها وأن تزيد من اسهاماتها الطوعية.

وفي الوقت ذاته، فانني أعتقد أنه من الضروري أن تسعى الأمم المتحدة لجعل أنشطتها أكثر فعالية وكفاءة. ولكي تقوم الأمم المتحدة بمهامها على نحو فعال، وذلك في إطار المسوار

المتاحة لها ، وحتى تحتفظ بثقة الدول الأعضاء ، لا بد للأمانة العامة من بذل كل جهد ممكن لتحقيق فعالية أعظم ، وعلى سبيل المثال باستعراض هيكلها الإداري وأنشطتها ، علاوة على إعادة توزيع الموارد وتحويلها من أنشطة لأطويات بسيطة إلى أنشطة لأطويات عالية . ومن نافذة القول ، اننا نحن ، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، لا بد لنا وبساطة من التعاون لتحقيق هذه الغايات .

وفي مجتمعنا الدولي اليوم ، نجد أن الاختلافات في العرق ، والثقافة ، والعقيدة ، غالبا ما تنحو إلى توليد عدم الثقة المتبادلة مما يشير عائقا في سبيل عملية السلم والاستقرار بين الأمم . ومع ذلك ، فانه بسبب تزايد التكافل بين شعوب العالم اليوم ، ليس بوسع أي بلد أن يتتبع بسلمه ورخائه الا اذا تم تأمين سلم واستقرار المجتمع الدولي بأسره . ان مصالح كل دولة ترتبط ارتباطا وثيقا بمصالح العالم أجمع . وبهذا المعنى ، فان المجتمع الدولي اليوم يمكن وصفه بأنه مجتمع يشاطر نفس المصير .

لا بد لنا جميعا أن ندرك أن كلا منا ينتهي إلى هذا المجتمع ، ويتعين عليه أن يتعاون من أجل التنمية للمجتمع بأسره ، وأن نحجم عن السعي لتحقيق مصالح بلدنا فقط . ان الأمم المتحدة تمثل المنظمة العالمية الحقّة الوحيدة الآن . وللتغلب على القيود والمصاعب العديدة ، فان الانسان قد توصل من خلال ممارسته لحكمته وجهوده العظيمة إلى الأمم المتحدة بغية تحقيق التعاون بين الأمم . ونحن كأعضاء فيها لدينا التزام بدعم هذه المنظمة والاستفادة الكاملة من أنشطتها كمركز للتعاون الدولي .

انني أناشد كل الدول الأعضاء لاقامة علاقات على أساس الثقة مع بعضها البعض ، ومع الأمم المتحدة كمركز أساس لذلك ، وأن تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق السلم والرفاهية الدائمين للإنسانية . وأود أن أختتم ملاحظاتي بأن أعلن أن اليابان ، وهي بلد يعد التزامه بدعم الأمم المتحدة والتعاون معها ركيزة أساسية لسياسته الخارجية ، عازمة على بذل كل الجهود لتحقيق هذا الهدف .

السيد دانابيلان (سنغافوره) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في ستهل

كلمتي أن أقدم تهاني وفد بلادى للسيد هولاي لا انتخابه لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة .

لقد خدم عدة سنوات في هذه المنظمة ، وان سمعته بين أقرانه تتسم بالكفاءة والخبرة ، والدقة وحسن النية . وأود أيضا أن أشيد بسلفه ، السيد عصمت كثاني ، للعمل الرائع الذي قام به . لقد قرأت تقرير الأمين العام بشأن عمل المنظمة لعام ١٩٨٢ وذلك باعجاب شديد . فهو صريح بشكل كبير ويتسم بالتقييم الذاتي . وأتفق معه على أن هدفا الأكثر إلحاحا هو إعادة هيكلة نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة . وغير نظام كهذا ، أولا ، سوف تشعر الحكومات بأنه من الضروري أن تسلح نفسها بشكل يفوق ما هو متوفر لديها من وسائل من أجل تحقيق أمنها ؛ وثانيا ، سيصبح للمجتمع الدولي عاجزا عن التعامل مع مفاعلات عسكرية مثل غزو إسرائيل للبنان ، أو غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان ، وغزو فيتنام لكمبودشيا ؛ ثالثا ، سوف تهدد المنازعات المحلية بالاتساع والتصاعد ؛ رابعا ، لن يكون هناك دافع يمكن الاعتماد عليه للدول الصغيرة والضعيفة ؛ وأخيرا ، فان جميع جهودنا فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية سوف تتردى . ولقد تقدم الأمين العام بمجموعة من التوصيات المحددة بشأن كيفية تعزيز النظام الجماعي للأمم المتحدة . وهناك لجنة مستقلة معنية بالأمن ونزع السلاح ، برئاسة السيد أولوف بالسم من السويد ، قد تقدمت أيضا بعدد من التوصيات المثيرة للاهتمام بشأن الموضوع ذاته . وانني أحث مجلس الأمن على أن يبحث هذه التوصيات بأسرع وقت ممكن .

انني ان أنتقل الآن الى النزاعات المحددة والمواقف التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، فانني أرى أن الأمين العام قد تحلّى بالتفاؤل الذي يشوهه الحذر بشأن ناميبيا . وقد أفاد بأنه بعد عدة نكسات ، فاننا نرى بعض العلامات التي تدل على امكانية الوصول الى الحل . وجانجب الاستثناء الخاص فيما يتعلق بناميبيا ، لم يشهد العام الماضي أي تقدم يذكر بالنسبة للجهود الرامية الى تعزيز تسويات عن طريق التفاوض فيما يتعلق بالنزاع في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى . وفيما يتعلق بالنزاع في كمبودشيا ، فان قراراتنا المختلفة لم تؤد الى انسحاب القسوات الفيتنامية ، ولكن الموقف الذي لا لبس فيه لدى الغالبية العظمى من الدول ، كما ينعكس ذلك في قرارات الأمم المتحدة ، والاعلان عن المؤتمر الدولي الخاص بكمبودشيا ، قد رفض اعطاء صبغة الشرعية للمعتدى ، وزاد في المقاومة الوطنية للاحتلال الأجنبي ، وشجّع على توحيد جهود جهات المقاومة المختلفة تحت لواء الأمير نورودوم سيهانوك . وهكذا ، نجد أنه لم يسمح للمعتدى بأن يتمتع بشمار أعماله .

وسوف يوضح وفد بلادى موقته بشأن المشكلات الأخرى المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة عند بحث هذه البنود في الجمعية العامة .

لا تزال جميع النزاعات التي واجهناها منذ أن اجتمعنا آخر مرة قائمة حتى الآن . وقد بينت لنا الحروب الجديدة في كل من جنوب الأطلنطي ولبنان سرعة استشراف العنف والاضطراب غير المتوقعين . وفي كل يوم نجد أن العناوين الرئيسية للصحف وشاشات التلفزيون حافلة بالأخبار الدسوية الرهيبة .

وبينما نجد أن هذه الأحداث قد استحوذت على انتباه العالم ، فإن هناك أزمة اقتصادية لا تقل خطورة وتدميرا في آثارها على البشر قد خيبت على العالم .

ويتمثل أحد أعراض هذه الأزمة في مشكلة الديون . ففي الشهر الأخيرة جذبت العناوين الرئيسية في العالم الاهتمام الى مشكلة ديون العالم الثالث . ويقدر اجمالي ديون العالم الثالث بأكثر من ٥٠٠ بليون دولار أمريكي ، ولم تتراكم هذه الديون بين عشية وضحاها ، ان عناصر المشكلة قد استغرقت بعض الوقت حتى ظهرت ، وهي تجمع ما بين مشكلة بلدان العالم الثالث غير المصدرة للنفط التي تحاول التكيف مع تغير أسعار الطاقة والبلدان المنتجة للنفط في العالم الثالث التي تقوم بمشروعات انماية ضخمة تحسبا لدخل النفط في المستقبل .

وكانت بلدان العالم الثالث غير المصدرة للنفط قد تلقت الصدمة الأولى نتيجة أسعار الطاقة المرتفعة ، ثم تعرضت بعد ذلك الى صدمة من اتجاه آخر عندما رفعت البلدان الصناعية أسعار منتجاتها لمواجهة نفقات الطاقة المتزايدة . وبالإضافة الى هذه الصعوبات أدى الانكماش الاقتصادي في البلدان الصناعية الى خفض أسعار السلع الأولية الرئيسية لبلدان العالم الثالث . ان البلدان الفقيرة ان تعترضها التكلفة المرتفعة من ناحية وانخفاض دخولها من ناحية أخرى تعين عليها أن تلجأ الى عمليات اقتراض هائلة لأغراض استهلاكية لا استثمارية . ولا يمكن تخيل السبيل الذي يمكن من خلاله سداد هذه الديون أو حتى خدمة الفوائد المترتبة عليها .

ويمكن أن يسبب عدم سداد حتى جزء من الديون الضخمة المتراكمة انهيارا شاملا للنظام المالي العالمي يؤدي بدوره الى انكماش عالمي أعمق .

ان الاحساس بالفزع المعتدل الذى تملك الدوائر المالية في الغرب عندما استوعبت آثار الموقف الذى جلبوه لأنفسهم يبدو أنه قد حل محله حالة من الثقة السطحية، ربما نظرا لأنه ليس هناك من يجرؤ على الاعتقاد بغير ذلك . فليس هناك من يجرؤ على القول بأن الامبراطور لا يستر عريه ثوب .

وشمة مشكلة أخرى ذات أبعاد خطيرة تتمثل في المجاعة ، ان يعاني ٤٠ في المائة من سكان العالم من شكل من أشكال نقص التغذية . ومصر الملايين هو المجاعة الفعلية . وعندما يستمر السكان في الزيادة في أكثر أقاليم العالم فقرا يضطر المزيد من البشر الى العيش دون مستوى الكفاف في غذائهم . وليس نقص التغذية والمجاعة نتيجة للقدر بل انهما من صنع الانسان ويمكن الحيلولة دون حد وشهما .

ويرجع جزء كبير من زيادة المجاعة الى اخفاق السياسات الوطنية . غير أننا لسنا هنا لاصدار أحكام على السياسات الوطنية، فنحن هنا لنتبين كيف يتسنى لنا كأعضاء في المجتمع الدولي أن نساعد هذه الأمم في محنتها . وتزايد المشكلة حدة في افريقيا بوجه خاص حيث يقل استهلاك الطعام للفرد بنسبة ١٠ في المائة عما كان عليه منذ عشر سنوات خلت .

ان مشكلة الديون والمجاعة التي أشرت اليها كأزمة لمشاكل لا تحتل العناوين الرئيسية بين مشاكل المجتمع الدولي هي في حد ذاتها مجرّد أعراض لمرض أكثر خطورة في الاقتصاد الدولي .

ومينا تظل مشكلة الانصاف بالعالم خطيرة ، فان ما نواجهه اليوم ليس ببساطة اخفاق الشمال في الاستجابة الى دعوة الجنوب من أجل علاقات اقتصادية أكثر انصافا ، بل بداية التحلل المطرد للنظام الاقتصادي برمته الذى قام عليه الشمال والجنوب طيلة الأربعين عاما الماضية . وسوف تفوق عواقب هذا الانهيار الشامل أوجه الظلم الحالي لهذا النظام . وقد ذكر مرة أستاذ مشهور بكلية الاقتصاد بجامعة لندن ، وهو متعاطف بعض الشيء مع العالم الثالث : " ان البؤس الناجم عن الاستغلال من جانب الرأسماليين لا يقارن ببؤس عدم الاستغلال على الاطلاق " .

لقد تبين وضوح عدم قدرة النظام التجارى الحر الذى أقيم في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، والذى تأسس في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)

على مواجهة الضغوط المختلفة التي تولدت عن الظروف الجديدة . ولم تتمكن البلدان المتقدمة النمو من مواجهة الأثر الحساس المتزايد لاقتصاد وطني على الاقتصادات الأخرى في ظل ظروف التكافل ، كما لم تتمكن من إعادة هيكلة اقتصاداتها الداخلية لمعالجة أنماط جديدة من التجارة الدولية والانتاج والاستهلاك .

وكانت النتيجة زيادة الحماية في شكل نظام معقد من " ترتيبات التسويق المنظم " و " القيود المفروضة طوعا على الصادرات " ومجموعة أخرى من الكلمات الوجيهة لتسمية حواجز غير تعريفية ترمي الى التملص من الغات . وقد نشأت هذه الممارسات بشكل كبير حتى أن استثناءات الغات تمثل خطرا حيث تزيد عن أمثلة الامثال لها .

لقد نجم عن هذه النزعة الحمايةية تجميد التوزيع الحالي للقدرة الصناعية والثروة ، وبنيت دراسة حديثة أن ^٣ التدابير التي تستهدف تقييد الواردات بموجب أحكام التأمين والرقابة وعدم الافراق تناولت نقط ٣ مجموعات من الانتاج هي الصلب والمنسوجات والملابس . وانتقلت الفوائد المحلية لهذا الانتاج سريعا ، ونجد أن المنتجين بأقل تكلفة الى حد كبيرهم الآن بلدان في العالم الثالث تعاقب لنجاحها .

ان مشاكل الديون والمجاعة الحمايةية مترابطة ، فالاجراءات الحمايةية تجمد الأنماط الحالية للتجارة الدولية التي تمتعت في ظلها البلدان المتقدمة النمو بشكل مطرد بفائض تجاري هائل ازاء البلدان النامية . وتتطلب هذه الاختلالات التمويل ، وذلك تتطلب استدامة ضخمة ونمو عبء الديون .

وتحدد الحمايةية أيضا مستويات انتاج الطعام . ففي اليابان وأمريكا الشمالية وأوروبا نجد أن الأنظمة الزراعية الحمايةية قد تضمنت تدابير لتقييد الانتاج بالنسبة الى الفائض الرئيسي للغلال وبيع أولية أخرى . وقام المجتمع الاقتصادي الأوروبي لمدة عقدين من الزمان بدعم انتاج المسزاع بينما قاوم الواردات الأقل ثمنا . وهكذا نجد أن المخزونات الحتمية الفائضة لا يستفاد بها بينما يتضور أكثر العالم جوعا .

ان الدرس واضح ، فنظام التجارة الحر رغم كل عيوبه يهيئ أفضل اطار لنظام اقتصادي دولي أكثر انصافا . ويتضح بجلال أن هناك عددا متزايدا من البلدان النامية قد أصبح يقوم بنشاط تنافسي في السوق الدولية . كما يتضح أن جادئ الامتياز النسبي اذا ما سمح له بالعمل دون تعويق ، ينبغي أن ينتج عنه تصحيح للاستهلاك غير المتناسب بشكل كبير لموارد العالم من جانب البلدان المتقدمة النمو . ولا يمكن للمرء أن يأمل في توزيع أكثر انصافا للدخل العالمي اذا ما استمر النظام التجاري الحر يجرى تقويضه .

انني أرى أن السبب الرئيسي للحماية هو اخفاق البلدان المتقدمة النمو في ادارة برامج الرعاية الاجتماعية في اطار قدراتها الوطنية، وتوجيه نمو اقتصادي يتماشى مع التغيرات التقنية . لقد نتج عن زيادة الانفاق على الرعاية الاجتماعية هياكل سياسية داخلية غير مرنة . لقد حرمت حكومات العالم المتقدم من المرونة السياسية اللازمة لادخال تعديلات على الأنماط الدولية للتجارة والانتاج دون اللجوء الى الحماية .

ان الضغط من أجل الحماية يأتي من عدة مصادر ، فهو يأتي من صناعات بالبلدان المتقدمة النولم تقم بتحديد عطيات انتاجها ؛ وهكذا تجد نفسها غير قادرة على التنافس مع مانع أكثر فعالية وأقل تكلفة في البلدان النامية . لكن الضغوط السياسية من أجيال الاجراءات الحماية تأتي أيضا من حركات الاتحادات العمالية في البلدان المتقدمة التي تنصرف من منطلق رغبة قصيرة النظر لحماية العمال في الصناعات التي اعتراها التدهور ، وذلك تحت الحكومات على التدابير الحماية بل وتفرضها عليها .

لقد سعى الى تنظيم مقاطعات لمنتجات العالم الثالث وخدماته بحجة الاهتمام بصحة العمال في البلدان النامية أو لمنع استغلالهم في هذه البلدان . لذا ، فان الاتهام القائل بأن صادرات البلدان النامية تقوم على استغلال الأيدي العاملة بأجر قليل ، يتسم بالانحراف في التبسيط . حقا ان أجور عمال العالم الثالث أقل من الأجور التي يتقاضاها عمال البلدان المتقدمة ؛ الا ان الخيار المطروح أمام العمال في العالم الثالث هو : اما تناول وجبة واحدة أو الموت جوعا . لانه ما من بلد بالعالم الثالث ، وكل أوجه القصور المتأصلة في وضعه الإنشائي المنخفض ، يمكنه أن يحقق مستوى تنافس مناسب اذا ما حصل عماله على أجور توازي أجور العمال في البلدان المتقدمة . وهكذا ، عندما يصر قادة الاتحادات العمالية في بعض البلدان المتقدمة على أن الأجور وظروف العمل التي يتمتعون بها ، لابد وأن تمنح لعمال بلدان العالم الثالث ، فانهم انما يقطون لهؤلاء العمال اهلكوا جوعا . ان لا توجد مزايا رعاية اجتماعية أو تأمينات بطالة في معظم بلدان العالم الثالث . ومن المفارقة ان الواردات المنخفضة التكلفة من العالم الثالث سوف تفيد قطاعا المستهلك في البلدان المتقدمة النمو بتخفيض نفقات معيشته .

لقد حدث تغيير كبير في موقف البلدان المتقدمة النمو تجاه تنمية العالم الثالث . ففي الفترة التي تلت سنين الحرب الأخيرة مباشرة اتسمت نظرة البلدان المتقدمة النمو بالاجابية الشديدة ازاء التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، فمنذ أواخر الأربعينات وحتى الستينات ،

اعتقدوا ان من مصلحتهم أن يساعدوا في التنمية الاقتصادية لبلدان العالم الأكثر فقرا . وكانت هذه العقود عقود مساعدات تقنية ومالية سخية لمساعدة هذه البلدان على الاستفادة من مزايا نظام التجارة الحرة .

لكن اليوم يتسم موقف الأمم الغنية ازاء التنمية الاقتصادية في العالم الثالث بمنهج من التخوف وخيبة الأمل ولأكن صريحا ، أقول ان أغلب اللوم على خيبة الأمل انما يقع على البلدان النامية ذاتها . فان اقامة مشروعات ذات هيبة مغال فيها وطموح مفرط لم يشجع هؤلاء المتعاطفين مع برامج المساعدة . الا انه لمسا له أهمية أكثر ، ان النفقات الرهيبة للتسلح من أجل نزاعات قديمة وعداوات ضد الجيران هي التي شلت النمو الاقتصادي في بعض البلدان النامية . ولقد تم مؤخرا التركيز بدرجة كبيرة على التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية . ان أكثر الأشكال حيوية للتعاون بين البلدان النامية هو التعاون للحفاظ على السلم والاستقرار بين الجيران . وفي هذا الصدد أود أن أشير الى التجمع الاقليمي لرابطة بلدان جنوب شرقي آسيا ، التي خلقت منطقة للسلم والود والتفاهم والتعاون بين أعضائها الخمسة . لذلك ، تمكن أعضاؤها من أن يستفيدوا استفادة قصوى من سياساتهم الاقتصادية الانشطة الوطنية .

وفي حين يتعين علينا ألا نتجاهل أوجه القصور في العالم الثالث ، الا انه من الصحيح حقا ان عددا من بلدان العالم الثالث - استجابة لنداءات الغرب ؛ بان يقوموا بالتجارة بدلا من الاعتماد على المساعدة - قد أظهر قدرة على التنافس مع الغرب في المجالات الصناعية ذات التقنيات المنخفضة .

وبدلا من أن تظهر الاستجابة في العالم المتقدم النمولى هذا النجاح المتواضع في التنمية على شكل اطراء أو تشجيع . صدرت عن الوسطاء التجاريين والنقابات العمالية في البلدان المتقدمة نداءات متسمة بالانزعاج تدعو الى الحماية .

وهكذا ، وجدت البلدان النامية بالعالم الثالث نفسها في موقف خاسر ، فاذا لم تنجح في جهود التنمية الخاصة بها ، فانها سوف تدان وتتهم بعدم الكفاءة والفساد وكرهها للأجانب ، وحشد زاهر من شرور أخرى . أما اذا نجحت فانها سوف تعاقب على هذا النجاح .

ان الخنق البطيء لنظام التجارة الحر سوف يزيد من التوتر الدولي . وقد لا تلاحظ عدسات التلفزيون هذه العملية ، لكنني أخشى اذا ما استعرونا في تجاهل هذه المشكلة أن تنجم عنها نتائج مأساوية كثيرة .

ان البلدان المتقدمة الكبرى تزداد انقساما على نفسها . فالهوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعا ، وسوف يولد اليأس عدم المسؤولية . وسوف تعود آثار ذلك كله بالنفع على تلك القوى التي تستفيد من عدم الاستقرار ومن الانقسامات بل وتستغلها ، وستكون نتيجة ذلك زيادة في عدم الاستقرار الدولي . وهذا تهديد أساسي لاستقرار النظام الدولي ، وفي عالم متكامل ، لم يعد الاكتفاء الذاتي خيارا قادرا على البقاء لأية أمة . فالسألة التي يتعين علينا جميعا مواجهتها ، هي ما اذا كنا نستطيع أن نستخدم الإرادة السياسية للحفاظ على سلامة النظام قبل أن نصل الى نقطة اللاعودة .

السيد اغويري لاناري (الارجنتيني) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : أود أن

أبدأ حديثي بتهنئة السيد الرئيس على انتخابه للمنصب الرفيع الذي دعى الى شغله في هذه الدورة للجمعية العامة . ان اسهامه كرئيس لهذا المحفل سيكون بلاشك شيئا له قيمته بالنسبة للنجاح الذي نأمل في تحقيقه بالنسبة للمهام التي عهد بها اليها ، وبصورة خاصة في الوفاء بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وتود بلادي أيضا أن تحي — من خلاله — أمة هنغاريا الشقيقة ، التي تربطنا بها علاقات مشرة ووطيدة جدا .

ولا يفوتني أن أنتهز هذه الفرصة لأذكر بالأداء البارز للسفير عصمت كئاني ممثل العراق ، وأن أؤكد من جديد تقديرنا للكفاءة والفعالية اللتين أدار بهما عمله في دورة من دورات الجمعية العامة ذات الصعوبة الخاصة .

وأخيرا ، وقبل أن أصل الى جوهر بياني ، فانني أود - كوزير للشؤون الخارجية - لبلد من بلدان أمريكا اللاتينية ، أن أحيي صحراة أول أمين عام لهذه المنظمة من أمريكا اللاتينية وهو السيد خافيير بيريز دى كويار ، الذى تدين له بلادى بالشكر العميق على جهود الدفوة التى بذلها أثناء أزمة جنوب الأطلسي في محاولة للتوصل الى حل لهذا النزاع .

وفي هذا العام ، كان على بلادى أن تواجه أزمة دولية خطيرة ، تكمن جذورها في حقيقة انه حتى هذا اليوم - ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين - لاتزال توجد أشكال للسيطرة الاستعمارية في العالم ، رغم الجهود التى بذلها هذه المنظمة والغالبية الساحقة من دولها الأعضاء للقضاء على هذه السيطرة . ان الأزمة التى أشير اليها وأسفرت عن مواجهة عسكرية بين الأرجنتين والسلطة المتحدة لم تكن لتقع لو كان قد تم استئصال الاستعمار وأعوانه بالكامل من على وجه الأرض .

ان النزاع الذى حدث في جنوب الاطلنطي وشمل جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وسائد وتشال الجنوبية يدلل على أن المملكة المتحدة لم تضع بعد حدا لجهودها الرامية الى التثبيت بمستعمراتها ، والابقاء على امتيازاتها ، وهو أمر مستطاع في ظل وضع دولي يقوم على علاقات غير متكافئة تساند لها سيطرة القوة الجامعة .

لقد حاولت حكومة المملكة المتحدة أن تعكر وضوح الحجج البينة التي تؤيد حقوق جمهورية الارجنطين في المطالبة بالأراضي التي طردت منها بالقوة ، ولكن هذه الجمعية العامة تعلم جيدا الخلفية التاريخية لهذه السألة ولم تجد المحاولات البريطانية العتيدة لتشويهها .

تبين الوثائق الستندة الى الخرافات المتاحة في ذلك الوقت ان جزر مالفيناس اكتشفها ملاحون اسبانينون في النصف الأول من القرن السادس عشر . بعد ذلك منذ بداية القرن السابع عشر ، اكتشفها ملاحون فرنسيون حتى ١٧٦٤ عند ما أنشأ ليهس دى بوغانقىل مستوطنة بورت ليهس وهندئذ نشأ عن جزر سوليداد وضعا أثار احتجاج اسبانيا تبعه اعتراف فرنسا بسيادة اسبانيا على هذه الأراضي . وفي ١٧٦٦ انشئ ميناء بورت اغمونت في جزيرة ترنيداد الصغيرة ، وهي الأرض الوحيدة التي كان يحتلها البريطانيون في جزر مالفيناس ، وقد طردتهم منها أيضا حكومة بيونس ايريس في ١٠ تموز/ يولييه ١٧٧٠ .

بعد هذا أدت مفاوضات دبلوماسية سرية الى اعادة هذه المستوطنة الى البريطانيين مؤقتا شريطة أن يتم انسحابهم نهائيا منها في تاريخ لاحق ، وهذا التزام أوفت به المملكة المتحدة في ١٧٧٤ .

منذ ذلك التاريخ نسبت المملكة المتحدة كل شيء عن هذه الجزر حتى استولت عليها بالقوة في ١٨٣٣ .

وخلال الفترة فيما بين ١٧٦٢ و ١٨١٠ ، وهو العام الذى بدأت فيه الارجنتين طريقها في الاستقلال ، حكم جزر ماليفيناس ٢٠ حاكما عنهم التاج الاسباني . ولما كانت جمهورية الارجنتين قد أصبحت مستقلة عن اسبانيا فقد خلفتها في كل حقوقها بما فيها حقوق السيادة على الجزر التابعة لاسبانيا . وهذا الصدد حكم الطيفيناس حتى ١٨٣٣ ستة حكام ارجنتينيين ساد في عهدهم احتلال بلادى للارخبيل احتلالا سلميا ولم يشترك فيه أى طرف آخر ، ولم يثر أى نقاش من جانب الدول الأوروبية على مطالباتنا وحقوقنا ووثائق اثباتها وعلينا أن نؤكد ان المملكة المتحدة في ١٨٢٥ اعترفت بأن جمهورية الارجنتين كانت الدولة ذات السيادة ، وأبرمت معها معاهدة صداقة وتجارة وملاحية ولم تبد وتخذ أى تحفظ لها بشأن الحقوق التي تدعيها على جزر ماليفيناس أو على أية أراضي أخرى متاخمة . ونحن نلح على هذه النقطة لانها حاسمة . وبيان ذلك على أوضح وجه ان المملكة المتحدة كانت تدرك انه لم يكن لها أى حق على جزر وأرخبيل الماليفيناس التي تشكل في سيادتها اليوم .

في ٣ كانون الثاني /يناير ١٨٣٣ بعد ثماني سنوات من الاعتراف بالارجنتين كدولة ذات سيادة والتوقيع معها على معاهدة الصداقة والتجارة والملاحية ، قامت قوات بريطانية باحتلال الجزر بالقوة ، وأنزلت العلم الارجنتيني وطردت السلطات الارجنتينية والسكان الارجنتينيين الذين كانوا يقيمون هناك ودفعت بهم بالقوة الى مونتفيديو . لقد حل محل السكان الارجنتينيين فيلق عسكري بريطاني .

وفي ١٥ و ٢٢ كانون الثاني من نفس العام ، قامت حكومة الارجنتين بالاحتجاج لدى القائم بالأعمال البريطاني في بيونس ايرس ، وفي ١٧ حزيران /يونيه قام الوزير الارجنتيني دون مانويل مورينو بتقديم أشد الاحتجاجات عنفا الى لندن .

ولقد كانت هذه بداية لسلسلة متواصلة من الاحتجاجات الارجنتينية على الاحتلال البريطاني ، وقد قابلتها في جميع الاحوال حكومة المملكة المتحدة بالرفض التعسفي . ويوضح هذا ان حكومة جمهورية الارجنتين لم توافق ابدا على الاحتلال البريطاني ، كما أنها لم تتنازل ابدا عن حقوقها السيادية على الأراضي التي طردت منها بالقوة . ان هذا كله كاف بل اكثر لظهار جو اية مطالب بالاملاك تثيرها المملكة المتحدة .

فلتقارن هذه الجمعية بين الموقف التاريخي المستقيم لبلدى وبين صمت المملكة المتحدة في ١٨٢٥ وعدوانها في ١٨٢٣ .

دعونا نعود الى عصرنا هذا : في أعقاب انشاء الأمم المتحدة استتبع تناول هذه المنظمة بند تصفية الاستعمار اعطاء قرار الجمعية العامة المعروف ١٥١٤ (د - ١٥) الذى عالج تصفية الاستعمار وأيضا القرارين ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) والقرار ٤٩/٣١ التي تنطبق بصفة خاصة على حالة ماليفيناس .

وهكذا تقرر أولا ، الاعتراف بوجود نزاع متعلق بالسيادة بين جمهورية الارجنتين وبريطانيا العظمى . ثانيا ، دعوة للحكومتين لمواصلة المفاوضات دون ابطاء لبلوغ حل سلمي للنزاع مع مراعاة احكام وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، وأيضا مصالح سكان الجزر ، وأقول مصالحهم وليس رغباتهم . ثالثا ، الاعتراف بالجهود التي بذلتها جمهورية الارجنتين لتيسير عطية تصفية الاستعمار ولتعزيز رفاهية سكان الجزر .

وابتداءً من ١٩٦٦ بدأت المفاوضات بين الحكومتين ولكنها لم تؤد الى أية نتيجة بسبب الاساليب التسوفية وغير المبالية التي انتهجها الجانب البريطاني .

ان قبول المملكة المتحدة الدعوة للتفاوض في مسألة السيادة المنصوص عليها في القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) وردت في البيان المشترك الذى اصدره وزير الخارجية زفلا أورتيز وستيوارت نتيجة لزيارة هذا الاخير الى بيونس ايرس في ١٩٦٦ .

ومن الواضح أن هذه الموافقة كانت مشجعة لأنها عكست ، على ما يبدو ، بداية تغيير في الموقف البريطاني ، الذى كان حتى ذلك التاريخ قد رفض كل المفاوضات بشأن موضوع السيادة على الأرخبيل .

بعد ذلك فإن النصوص التي أشارت الى التفاوض قد حددت رسميا في بيان مشترك صدر في ٢٦ نيسان /ابريل ١٩٧٧ ، حيث ذكرت بالتحديد أن المفاوضات يجب أن تشمل مسألة السيادة على جزر مالغيناس ، وجورجيا الجنوبية ، وجزر ساندويتش الجنوبية . وقد اعترف بهذا الاتفاق بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بالتحديد في مذكرات متماثلة وجهها الممثل الدائم لكل من بلدى والمملكة المتحدة في حزيران /يونيه ١٩٧٩ الى الأمين العام للأمم المتحدة ، يخطرانه بأنه خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ آذار /مارس ١٩٧٩ عقد ممثلو الحكومتين جولة رابعة من المفاوضات بشأن جزر مالغيناس ، وجورجيا الجنوبية ، وجزر ساندويتش الجنوبية ، في الاطار المشار اليه سابقا في بيان ٢٦ نيسان /ابريل ١٩٧٧ .

والرغم من كل ذلك ، فإن الالتزامات التي ارتبطت بها المملكة المتحدة في هذه الوثائق ، وبعد ١٧ عاما من التفاوض ، لم تدفع حكومة المملكة المتحدة لمعالجة مسألة السيادة بالكامل وحسن نية ، وأن هذا يعتبر سلكا لا مبرر له ، ولا يمكن تعليقه في ضوء وضوح الالتزامات التي تم التوصل اليها . وعلى العكس من هذا ، فقد أبدى بلدى دائما استعدادا التام لحل هذا النزاع . والدليل الآخر على هذا هو الاعلان المشترك للأرجنتين وبريطانيا العظمى في ١٩٧١ ، لبدء الاتصالات بين اقليم الأرجنتين القارى والأرخبيل ، لأن هذا الاعلان قد أوضح بالحقائق أن النية المعلنة للأرجنتين هي بوضوح أن ترعى مصالح السكان في جزر المالغيناس ، ومن ثم ، فإن الامداد بالوقود وتأدية الخدمات البحرية والجوية ، والرعاية الطبية المجانية في المستشفيات على القارة ، ومنح المنح الدراسية في المؤسسات العلمية والامداد بالغذاء ، كل هذا كان جزءا من المؤشرات التي تعكس الرغبة المخلصة للأرجنتين في الاسهام في تحسين مستوى الحياة بدرجة كبيرة لسكان الجزر الذين كانوا حتى ذلك التاريخ منعزلين أو قد عانوا من الفقر والحاجة ، مما جعل الأرجنتين ، لا المملكة المتحدة ، هي التي حاولت أن تبذل ما في استطاعتها لصالح سكان المالغيناس .

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا أننا نضيف الى هذا ، انه منذ بداية المفاوضات ، عرض بلدى مرارا وتكرارا أن يقدم ضمانات تحت حماية هذه المنظمة من أجل الحفاظ على نمط حياة سكان المالغيناس ،

بالإضافة الى تقاليدهم وعاداتهم ، في إطار فكرة رعاية مصالحهم ، تلك الفكرة الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠٦ (د - ٢٠) .

ومع ذلك ، ورغم كل جهود الوفود الأرجنتينية المتتالية في جولات المفاوضات ، التي استؤنفت مرة أخرى في دورتها الأخيرة في شباط/فبراير ١٩٨٢ ، كان من المستحيل أن نحصل من الوفد البريطاني، الذى كان يضم أيضا بعض سكان الجزر ، على قائمة بالضمانات والكفالات التي يطلبونها لحماية مصالحهم . ان الموقف الايجابي الذى اتخذته الأرجنتين بتقديمها للمملكة المتحدة اقتراحا جديدا في شباط/فبراير من هذا العام لحل هذا النزاع بين البلدين ، لم يقابل الا بالصمت التام من جانب الحكومة البريطانية . وقد نص هذا الاقتراح على ايجاد جهاز للاسراع بالمفاوضات بشأن السيادة ، والتوصل الى نتائج محددة ، ووضع نظام للاجتماعات الشهرية ، وذلك في جدول أعمال سبق اعداده ، وفي مكان لعقد تلك الاجتماعات محدد مسبقا ، ورئاسة مسؤولين على أعلى مستوى . ولكن ، كما قيل من قبل ، وفقا للممارسة المعتادة لبريطانيا بالنسبة للمفاوضات مع بلدنا ، لم تتمكن من الحصول على رد منطقي على هذه المبادرة الأرجنتينية رغم مطالبات حكومتنا بهذا .

نأتي الآن الى الوضع الذى أسفر عن الأزمة الحالية . لقد تلقت الأرجنتين التهديد البريطاني بسحب مجموعة من العمال المدنيين الذين نزلوا بقاربهم في جزر جورجيا الجنوبية تنفيذا لعقد خاص كان معروفا للسلطات البريطانية ، وذلك تحت تهديد استخدام القوة اذا لم يستجب لمطلبهم . وقد واكب هذا النوع من الارهاب تحرك عدد من الوحدات البحرية صوب هذه المنطقة ، بما فيها غواصات نووية . ومن ثم كان احتلال الأرجنتين لجزر المالفيناس ، دون اراقة دماء ، رد فعل له ما يبرره في مواجهة القرار البريطاني بدعم السيطرة الاستعمارية على اقليم ينتمي الى بلدى قانونا وفي تناقض صارخ مع أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ .

أود أن أؤكد أنه قد تمت إعادة الجزر دون تحميل البريطانيين أية خسائر من القتلى أو الجرحى وذلك نتيجة لنوايا الأرجنتين ، وهي بلد فضل أن يضحي بالعديد من جنوده من أجل عدم تحميل القوات البريطانية المحتلة أو السكان أية ضحايا .

وعلاوة على ذلك ، أود أن أذكر بأن جمهورية الأرجنتين سحبت فوراً ودون أية شروط مسبقة قواتها العسكرية ، وأعادت كل العسكريين البريطانيين ، وهم يحطون أعلامهم ، من أجل تفادى مزيد من المشاكل في محاولة للتوصل الى حل سلمي .

لقد كان واضحاً تمام الوضوح اعتراف الأرجنتين بسلطة مجلس الأمن في هذا النزاع في العديد من البيانات التي أصدرتها حكومتى تأييداً للتنفيذ الفعال الكامل للقرار ٥٠٢ (١٩٨٢) .
في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها في هذه الدورة رئيس البرازيل ، وفي تركيزه على أهمية أن تدرس الجمعية العامة مشكلة المالفيناس ، ذكر أنه كخطوة أولى نحو الحل ، لابد من التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) ، كما أضاف :

" وقد حان الوقت لهؤلاء الذين أدانوا بكل قوة استخدام القوة في حل الخلافات

أن يدللوا على اتساق خططهم وصدقها " . (A/37/PV.5, p.11)

لم تدخر حكومتى وسعاً من أجل ايجاد حل تفاوضي فوري للأزمة ، بقبولها في جميع الأوقات بعثة المساعي الحميدة التي ترسل اليها ، ولكننا لم نتكمن من التوصل الى اتفاق قانوني ، ان وجدنا أن المملكة المتحدة لا تسعى الا الى تحقيق نصر عسكري ، والحفاظ على الوضع الاستعماري في جنوب الأطلسي ، مستندة بطريقة غير مشروعة الى المادة ٥١ من الميثاق ، كما أنها أخذت على عاتقها حق العمل منفردة ، بصرف النظر عن النتائج ، باتخاذ كل أنواع التدابير العدوانية .

ان العرض الكريم الذي قدمه الأمين العام في ٢ أيار/مايو من هذا العام ، من أجل أن تدرسه كل من الحكومتين ، لم يحقق الحل المنشود للأزمة الخطيرة .

لقد وثقت حكومة الأرجنتين منذ البداية بالدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمة ، وصفة خاصة الأمين العام ، في هذه الظروف الخطيرة للمساعدة في صيانة السلم والأمن الدوليين وللقضاء على كل آثار الاستعمار في العالم ؛ إلا أن المملكة المتحدة اعتمدت موقفاً بالغ التشدد فيما يتعلق بالأفكار المطروحة للمناقشة وكان لهذا علاقة وثيقة بزيادة قوتها العسكرية في المنطقة . وبعد القرار ٥٠٥ (١٩٨٢) استخدمت بريطانيا حق النقض بالنسبة الى مشروع قرار لمجلس الأمن كان من الممكن - لو كان اعتمد - أن يحقق وقفاً فورياً لاطلاق النار ، متفادياً بذلك للخسارة في الأرواح لكلا الطرفين . وقد كان هذا أوضح دليل على الافتقار الى الإرادة السياسية للمملكة المتحدة للتوصل الى حل سلمي تفاوضي . والشئ الوحيد الذى كان يهم الحكومة البريطانية لم يكن سوى الحصول على نصر لا سطو لها التأييدي ، وتعزيز وجودها الاستعماري في جنوب الأطلسي وتحسين مركزها السياسي الداخلي المتعرض للضعف . وتبرز الحقائق أن العمل العسكري كان البديل الوحيد الذى فكرت فيه الحكومة المحافظة للمملكة المتحدة منذ البداية .

ولا أفشي سرا عندما أقول أن الامبراطورية البريطانية لم تتخل عن مستعمراتها الا مكرهة . والكثير من الدول المثلة هنا كانت في وقت ما من تاريخها مستعمرات للمملكة المتحدة وتعرف أن وضعها الحالي بصفتها دولا ذات سيادة ليس راجعا الى تنازل كريم من جانب تلك الدولة التي منحتها الاستقلال بمجرد ايماءة كريهة . بل على العكس ، كانت كل حالة تحرر نتيجة لكفاح صعب جدا للشعوب المقهورة أو للعجز النهائي للمملكة المتحدة عن الحفاظ على السيطرة على هذه الشعوب أمام القوة التي لا يمكن مقاومتها والتي انطوت عليها حركة التاريخ الكبيرة ، مما أدى الى تصفية الاستعمار التي حركته الأمم المتحدة بصورة أساسية .

ان المملكة المتحدة التي تريد اليوم أن تظهر بصفتها نصيرا لتقرير المصير ، هي على وجه الدقة الدولة الاستعمارية التي ، في حالات عديدة ، وضعت كافة العراقيل في طريق الأمم المتحدة عندما حاولت هذه المنظمة أن تعاون في العملية العادلة التي جعلت من الممكن تصفية جزء كبير من هذه الامبراطورية .

وهكذا ، في حالة جزر ماليناس ، فان المملكة المتحدة تصرف بهذا الأسلوب دائما ؛ فبينما كانت المملكة المتحدة تتظاهر بتنفيذ المطالب الواردة في قرارات الجمعية العامة ، التي تطلب منها التفاوض حول النزاع المتعلق بالسيادة . فان ما كانت تفعله هو القضاء على أى محاولة جادة لاحراز التقدم فيما يتعلق بهذه المشكلة الهامة . لقد فعلت ذلك كله وهي تسعى بشعور بعدم وجود مدعاة للعجلة محاولة فقط حماية مصالحها ومنازاتها الخاصة ، والاستغلال الاحتكارى لمستعمراتها .

لقد أعلنت المملكة المتحدة أن الأرجنتين قد لجأت الى اجرائها في الوقت الذى كانت تجرى فيه المفاوضات بشأن هذه الجزر . وليس هناك زيف أكثر من ذلك . ان هذه العملية كانت قد أجهضت نتيجة للتشيكات المعوقة والتسويق الذى لجأت اليه الحكومة البريطانية مرارا ، فضلا عن عدم ردها على الاقتراح الأخير الذى تقدمت به الأرجنتين في شباط /فبراير ١٩٨٢ .

بالاضافة الى ذلك فاني أؤكد بشدة أنه خلال السبعة عشر عاما من المفاوضات غير المجدية التي فرضت على المملكة المتحدة في ١٩٦٥ ، بارادة هذه الجمعية العامة ، فان الدولة الاستعمارية القائمة بالادارة في جزرنا ، جزر ماليناس ، وجزر جورجيا الجنوبية ، وساندوتش الجنوبية لم تبد أية محاولة لظهار حسن النية للوصول الى حل للنزاع الخاص بالسيادة القائم بينها وبين بلادى ، رافضة الموضوع الوحيد الذى يبرر عقد هذه المفاوضات ويجعلها ضرورية وهو على وجه التحديد مسألة السيادة .

ان ميثاق الأمم المتحدة ، ضمن المبادئ الأساسية التي يتضمنها تحقيقا لأهدافه ينص على انه ؛ "لكي يكل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق " . (الفقرة ٢ من المادة ٢)

الا ان المملكة المتحدة بموقفها تنتهك انتهاكا صارخا هذا الالتزام الذى ارتبطت به عندما وقعت دستور هذه المنظمة . ان اجراءاتها والامبالاة التي أظهرتها تؤكد أنها لا تعلق سوى أهمية قليلة جدا على القرارات التي صدرت عن أحد الأعمدة الرئيسية للعلاقات في المجتمع الدولي .

وبالاضافة الى ذلك ، فان موقف الحكومة الحالية للمملكة المتحدة - اذا كان هناك شك - يشكل تأكيدا تاما لأهدافها الثابتة ، وهو الابقاء على اغتصابها للجزر وعدم قبولها سوى التغييـرات الشكلية التي تخفي الطبيعة الاستعمارية لسيطرتها على هذه الجزر .

وإذا كان وجود المستعمرات يشكل تحدياً لكرامة الشعوب ووصمة شائنة في جبين المجتمع الدولي الذي يدعي أنه متحضر ، فإن ذلك يصدق بالأحرى على أولئك الذين يستخدمون مبادئ تصفية الاستعمار لتحقيق مواصلة شيء ينبغي ألا يكون ، بعد ، له وجود .

إن حكومة المملكة المتحدة تحاول أن تبرر ذنبها في احتلالها غير القانوني بحد يثها عن حق تقرير المصير لسكان الجزر .

وهكذا تحاول أن تبرر سرقتها ، مستخدمة مبادئ الأمم المتحدة ، أملاً في أن تنسى هذه المنظمة المرات التي دأبت فيها المملكة المتحدة نفسها باقدامها هذه المبادئ التي يستشهد بها هذا البلد الآن .

فإذا كانت المملكة المتحدة تعلن أنها دولة تحترم حق تقرير المصير ، كما نواجه حقاً تناقضاً تاريخياً حقيقياً .

كيف يمكننا أن نفسر النضال الذي خاضته الهند من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية تحت قيادة غاندي ، الرمز الانساني لمناهضة الاستعمار ، وللسلم والعدل في هذا القرن ؟

كيف يمكننا أن ننسى حروب التحرير في افريقيا ضد الامبريالية البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ؟

كيف يمكننا أن نفسر الاستعباد والسيطرة اللذين عانتهم شعوب آسيا زمن التوسع الامبريالي الكبير للمملكة المتحدة ؟

هل يمكننا بالمصادفة أن ننسى أن المملكة المتحدة لم تنتهك تقرير المصير الحقيقي للشعوب فحسب بل استخدمت القوة بطريقة غير مشروعة ، متجاهلة القواعد والمبادئ الأساسية للأخلاق الدولية وللقانون الدولي ؟

لماذا قامت المملكة المتحدة ، التي تدعي الغيرة دفاعاً عن تقرير مصير الشعوب ، بطرد سكان جزيرة ديجو غارسيا بالقوة ، حتى تستخدم تلك الأراضي في انشاء قاعدة عسكرية في المحيط الهندي ؟ هل هذا ربما لأنهم لم يكونوا من البيض ، بل من المخلطين والسود ؟

من الجلي انها ليست مجرد مصادفة تاريخية أن نجد بعض القادة الكبار في العالم النامي ، وأبطال التحرر والاستقلال المعاصرين ، مثل نهرو ، وناصر ، وكنيانا ، ونيريـرى ، والمطران مكاريوس ، من بين قادة آخرين ، قد ناضلوا في أوقات مختلفة ضد السيطرة الاستعمارية والاستعمار الجديد للامبريالية البريطانية .

تشير هذه الحقائق الى ادعاء المملكة المتحدة اليوم ، بأنها انما تدافع عن حق تقرير المصير للشعوب ، ليس سوى طريقة لاخفاء حقيقة حيازتها الاستعمارية غير المشروعة لجزر ماليناس ، وجورجيا الجنوبية ، وساندويتش الجنوبية ، وهو كذلك محاولة وقحة لتكييف موقفها مع أوضاع العالم اليوم . ولكي تدوم آخر بقايا سيطرتها السياسية والاقتصادية ، أى أن نيتها أن تبدو كأنها تغير الأمور بقصد ابقائها في الحقيقة على ما هي عليه .

ان حق تقرير المصير يعتبر في الدرجة الأولى حقاً جماعياً ومعتزاً به لجميع الشعوب والأمم والدول . ان هذا الحق يفترض وجود علاقة مشروعة بين المستفيدين والاقليم الذى سيتم تصفية الاستعمار فيه ولكن الصلة الاقليمية لا يمكن أن تكون صلة من أى نوع كان . اذ لا يمكن لحق تقرير المصير أن يتخذ أداة لتقسيم الأقاليم .

وعلى سبيل المثال ، فان المستوطنات التي أقامتها اسرائيل على الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة — ضد حقوق البلدان والسكان المتأثرين من جراء ذلك ، وانتهاكاً للاتفاقات الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، والقرارات التي اعتمدها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ، انما تعكس بوضوح سياسة مناهضة لحق وحدة الأراضي . وقد أدان المجتمع الدولي مثل هذه السياسات ، وان استمرار هذه الأوضاع غير المشروعة ، التي تشكل ضرراً على سوريا والأردن ولبنان والشعب الفلسطيني قد تواصلت العام تلو الآخر ، اصبح مصدراً دائماً للتوتر والعنف ، ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط ، انما أيضاً فيما يتصل بالسلم والأمن الدوليين .

لهذا فان حق تقرير المصير لشعب وطدت أقدامه بالقوة ، وبعد اقضاء من كانوا يعيشون في المنطقة في وقت سابق بطريقة شرعية ، انما يشكل سخرية بجهود هذه المنظمة للقضاء على الاستعمار . ويمكن أن يؤدي الى تجديد الاستعمار في شكل استيطان مقبول

بحرية . وان العلاقة بين هؤلاء الذين يدعون ممارسة حق تقرير المصير بحرية وبالأراضي التي يعيشون فيها يجب أن تأتي من وضع مشروع كان قائما قبل الاحتلال .
ان الحقيقة المجردة التي لا جدال فيها ، هي أن المملكة المتحدة قد أنشأت مستعمرة في جزء من الأراضي الارجنطينية . ولا يمكن أن يكون الحل النهائي سوى اعادة هذه الأراضي الى صاحبها الشرعي ، وفقا لحقوق سلامة ووحدة الأراضي التي تنطبق على هذه الحالة ، وبما يتمشى والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) والا توجب عليّ أن أحذر هذه الجمعية من أن اسباغ الشرعية على المنشأ غير المشروع للحيازة البريطانية سيكون ارساء لسابقة خطيرة لتبرير اغتصاب الأراضي في المستقبل عن طريق القوة ، وسيكتسب هذا الاغتصاب طابع الشرعية بمرور الزمن .

ان الأزمة الأخيرة التي وقعت في جنوب الأطلسي ، لم تدفع حكومة المملكة المتحدة الى السعي الى دعم سيطرتها الاستعمارية ، وبشكل صارخ هذه المرة ، على جزر مالفيناس والجزر الأخرى الملحقة فحسب ، ولكنها دفعتها أيضا ، في خرق لقرارات الجمعية العامة ، الى اقامة قاعدة عسكرية على الجزر خارج القارة ، بالاضافة الى الغواصات النووية والأسلحة في المنطقة . وان هذا الموقف المثير ليمثل بوضوح بؤرة دائمة للتوتر في منطقة جنوب الأطلسي ، وهو أمر لا تقبله جمهورية الأرجنتين وأمريكا اللاتينية . لهذا ، فمن الضروري وضع حد لهذا التصرف .

وكما يعلم الجميع ، فان الأعمال العدائية في المنطقة قد توقفت من الوجهة الفعلية وليس في نية حكومتي أن تأخذ زمام المبادرة لتغيير هذه الحالة . ولكن ، بعد وقف إطلاق النار ، قامت المملكة المتحدة بهجوم مسلح على المحطة العلمية الارجنطينية " كوربتا اوروغواي " التي انشئت منذ ٦ سنوات في جزر ساند ويتش الجنوبية محتجزة العاملين فيها الذين كانوا يقومون بأعمال سلمية بحتة . ان هذا العمل العدواني الذي لم يكن له ما يبرره قد أدانته مؤخرا المؤتمر العالمي الثاني للسياسة الثقافية الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في المكسيك .

وعلاوة على ذلك ، فقد لفت بلدى انتباه هذه المنظمة مرات عديدة الى الاعمال المناوئة التي قامت بها السفن البريطانية ضد صائدى الاسماك الارجننتين ، حتى خارج منطقة الحصار الذى ضربته المملكة المتحدة حول هذه الجزر على السفن والطائرات المدنية والعسكرية الارجننتينية . وعلى الرغم من انه من الناحية الفنية حدد الحصار بـ ١٥٠ ميلا بحريا ، ففي الواقع ان هذا التدبير غير القانوني والتعسفي مدته الحكومة البريطانية الى مياه خارج المنطقة حيث يجرى دائما اخضاع سفن الصيد الارجننتينية للترهيب .

ان هذه حقيقة خطيرة يجب ان نهتم بها بدرجة كبيرة خاصة واننا نذكر جميعا ، كيف انه خلال هذا النزاع ، لم تتردد غواصة نووية بريطانية في اغراق السفينة جنرال بيلغراد التابعة لسلاح البحرية الارجننتيني والتي كانت تبخر خارج منطقة الحصار التي اقامتها وحددتها حكومة المملكة المتحدة ، وقد كان هذا عملا غير مشروع ووحشيا تماما ولم يبعث على الفخر لدى الراى العام البريطاني اولى الراى العام لحلفاء بريطانيا .

ان الحقائق التي بينتها لتوى ، فضلا عن الموقف الذى تتمسك به الحكومة البريطانية حتى الان ، بما يتنافى مع التفاوض الحقيقي ، انما تبرز بوضوح ضرورة قيام المجتمع الدولى ، من خلال قرار تتخذه الجمعية العامة ، بتأييد مبادرة امريكا اللاتينية لايجاد حل للحالة الراهنة ، والنزاع على السيادة بين الارجننتين والمملكة المتحدة عن طريق المفاوضات الاساسية التي تتم بنية حسنة .

تمر امريكا اللاتينية اليوم بفترة تاريخية تتسم بوحدة الروح ودها البطولي الذى تاكد مجددا بالامس في مسالة قناة بنما ، واليوم في مشكلة مالفيناس . ان هذه الوحدة ستظهر في الاجتماعات المقبلة لرؤساء دول امريكا اللاتينية التي اقترحتها كل من اوراغواى وبنما وكولومبيا والتي ستشارك بلدى فيها جميعا . وستظهر في العام القادم في اجتماع دعت فنزويلا الى عقده في كراكاس لرؤساء الدول ولممثلين اخرين عن شعوبهم للاحتفال بذكرى مرور مائتي عام على المحرر سيمون بوليفار ، الذى تصور قارتنا كاتحاد من الامم يناضل من خلال القوة النابعة من اهدافه وتصميمه لتحقيق عالم من العدالة والحرية . ان هذا الحلم الذى اسهم فيه مساهمة رائعة حررنا خو سيه دى سان مارتين ، والذى شارك فيه جميع الأبطال

من أمريكا اللاتينية تحت شعار اننا لم ولن ننسى ان نطالب المجتمع الدولي باحترام مطالبنا اليوم والى الابد .

ان أمريكا اللاتينية الجديدة الموحدة ، اليوم بسبب قضية مالفيناس ، وغدا بسبب أية قضية عادلة أخرى قد تمس أى بلد من بلدانها تطالب باستجابة تفي بمطالبها المشروعة .

ان أمريكا اللاتينية لن تكون أرضا خصبة للمغامرات الاستعمارية . ان البلدان في نصف الكرة الجنوبي كانت بشدة من أجل نيل الاستقلال ، ولذلك لها تقليد طويل في رفض الاستعمار . ان المثل العليا للأبطال الذين أسسوا وطن أمريكا اللاتينية تعتبر نبزاسا لأعمال الحكومات في المنطقة ؛ ولقد كان لمساعدة هذه الحكومات وتأييدها فضل ازدهار مبادرات تصفية الاستعمار الأولى التي ازدهرت في الأمم المتحدة .

وبهذه الروح ، ان أمريكا اللاتينية ، ان في تضامن واضح مع الجادة الأخوية من المكسيك طلبت النظر في مسألة جزر ماليفيناس خلال الدورة الحالية للجمعية .
وأؤكد بفخر وتقدير أن قضية جزر ماليفيناس لم تعد في إطار هذه المنظمة قضية خاصة ببلادي بل أصبحت قضية تخص أمريكا اللاتينية كلها ، كما كان الحال في قضية بنما .
ان أمم أمريكا اللاتينية قد أعربت في رسالتها الى الأمين العام عن النقاط التالية ضمن أمور أخرى :

" ان استمرار هذه الحالة الاستعمارية في أمريكا والنزاع بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق بالسيادة على هذه الجزر ، الذي أعربت بشأنه الجمعية العامة عن رأيها في القرارات ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨) و ٤٩/٣١ ، قد أدى الى وقوع نزاع مسلح في جنوب الأطلسي ويشكلان حالة تؤثر على منطقة أمريكا اللاتينية بوجه خاص .

" وترى بلدان أمريكا ، وهي بلدان محبة للسلم وتوافة الى تحقيق تسوية سلمية للنزاع ، أن المفاوضات بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ينبغي اجرائها تحت رعاية الأمم المتحدة . " (A/37/193 ، ص ١)
ان هذه المبادرة قولت بامتنان كل الشعب الأرجنتيني لأن قضية جزر ماليفيناس تعتبر هدفا وطنيا تتضافر أمامه كل الاختلافات الموجودة بين مختلف القطاعات .
اننا نوجه نفس الامتنان الى بلدان حركة عدم الانحياز التي أعربت في بياناتها المتعاقبة عن تأييدها القاطع لمطالب الأرجنتين .
وأود أن أعرب عن امتنان مماثل لكل البلدان التي أيدتنا واعترفت بشرعية مطالبنا .

ان أحداث جنوب الأطلسي قد أعطتنا دروسا قاسية ولكنها مفيدة وسيكون لها أثرها على مستقبلنا كمنطقة ومن ثم على علاقاتنا الدولية . لقد شعرنا بحرارة التضامن وحرارة الاحباط تبعها لردود الفعل تجاه المطالب المشروعة لشعبنا .

اننا لن ننسى أبدا هؤلاء الذين تصرفوا معنا كأصدقاء . أما الذين لم يقوموا بذلك فاننا سنعيد النظر مستقبلا في مواقفهم الماضية ، آخذين في الاعتبار الظروف التي لم تتضح للكثير منهم أو شوّهت ، والنسبة للمواقف التي يتخذونها اليوم ، فسوف تكون موضع بحث دقيق من الشعب الأرجنتيني ، ومن كل هؤلاء الذين يتفقون على مبادئ واضحة التزم المجتمع الدولي بالدفاع عنها .

ان هذا السلوك لن تحكم عليه الحكومات ، وهي غير دائمة ، وانما الشعوب وهي خالدة . ان التاريخ الذى لا يحابى سيكون المحكمة التي لا استثناء لحكمها . ان الأرجنتين وجميع سكان أمريكا اللاتينية مقتنعون بأن التاريخ سوف يكون حليفنا ولن يغرى بأداء شهادة كاذبة .

اننا نعتقد تماما أن المفاوضات التي تتسم بحسن النية بين الأطراف ستكون الطريقة الوحيدة الممكنة للتوصل الى السلم . وبالتالي فنحن على استعداد لقبول دعوة هذه الجمعية للشروع في مفاوضات بهدف الوصول الى حل سلمي لهذا النزاع المتعلق بالسيادة - حل يأخذ في الاعتبار القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن - بمساعدة الأمين العام الذى يثق ببلدى ثقة خالصة بجهوده .

ان الأرجنتين لم توسع أبدا أراضيها بواسطة استخدام القوة ؛ بل على العكس من ذلك فقد لجأت الى أساليب سلمية والى التفاوض للوصول الى حل للمنازعات المتعلقة بالأراضي .

وبهذه الروح ، يلتزم بلدى بالتسوية السلمية في النزاع على الأراضي في الجزء الجنوبي منه مع جمهورية شيلي عن طريق المشاركة القيمة لقيادة البابا جون بول الثاني باعتباره وسيطا .

ان شعب وحكومة الأرجنتين يؤدان أن يعربا عن عميق امتنانهما لقيادة البابا على وساطته وقيادته للمفاوضات التي تدور الآن مع جمهورية شيلي ؛ وقد أولى قداسته اهتمامه بهذه الأنشطة التي أدت الى اتفاق تم توقيعه بمدينة الفاتيكان في ١٥ أيلول / سبتمبر الماضي .

ان هذا الاتفاق يعتبر تأكيدا قاطعا للثقة الكاملة التي يوليها البلدان لقيادة البابا وللأسلوب الذى يعتبره أفضل أسلوب لحل النزاع . ومن جانبنا فاننا نؤكد من جديد اقتناعنا بأنه

من خلال الوساطة سنتوصل الى اتفاق نهائي مقبول من الطرفين يضع نهاية أخيرة للنزاع ويعزز أواصر الصداقة بين الشعبين .

ان الوضع العالمي خطير للغاية، كما أن موقف هذه المنظمة فيما يتعلق بقدرتها على الوفاء بأهدافها في الحفاظ على السلم والعمل بصفة محفل مفيد في المفاوضات بين الدول الأعضاء فيها أصبح من الصعوبة بحيث وجد الأمين العام نفسه مضطرا في كتابة تقريره الفريد الى التخلي عن العرف المتبع في استعراض جميع البنود التي شملها عمل الأمم المتحدة، والتركيز على المشاكل الرئيسية والحيوية التي تتعلق بإمكانية القدرة على التوصل الى الأهداف التي حددت منذ ٣٧ عاما الى انشاء الأمم المتحدة عقب ست سنوات من المعاناة والدمار خلال الحرب العالمية الثانية .

ان السنة التي انقضت منذ دورة الجمعية العامة الماضية أكدت اتجاه التدهور في العلاقات الدولية .

ان التوترات التي نجمت عن الجمود التقليدي في العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين قد زادت خطورتها نتيجة للقتال الناجم عن الصراعات الطويلة الأمد التي ظلت دون حل بسبب الافتقار الى الإرادة السياسية، أو بسبب الرفض المتصلب لمواجهتها بالحكمة ومنظرة الى المستقبل .

وبذلك فان الافتقار الدولي للثقة المتبادلة بين الكتل أو الدول المتصارعة على الصعيد الدولي يؤدي الى اتاحة الفرصة السياسية للأزمات الاقليمية الخطيرة؛ كما أن المواقف العسكرية القائمة بين الدول العظمى لتأييد حلفائها - سواء كانت على حق أو غير حق - في المواجهات المغالى فيها أو في عمليات عقابية كما كان يحدث في القرن التاسع عشر، رغم استخدامها للترسانات البالغة التعقيد في أواخر القرن العشرين .

وفضلا عن ذلك، ان الأمم المتقدمة النموتضع نفسها في مراكز متميزة، وعندما توافق على اجراء الحوار مع دول أخرى ليست على سنها، فانها لا تقوم بذلك الا بشروط تحددها هي بنفسها . ان خشية التغيير تجعلها أكثر تشددا، ومناخ التوترات الدولية بدلا من أن يجعلها تفتح على العالم يجعلها تنغلق على نفسها . ان هذا هروب عقيم من المسؤوليات الجماعية التي ينبغي عليها أن تضطلع بها .

وهكذا ، ان تلك الأمم تنضم الى بعضها البعض دفاعا عن المزايا التي اكتسبتها في الماضي رغم أن الظلم الواقع عليها واضح . ان هذا دليل واضح على أن عطية التواطؤ في السياسة الدولية تنذر بالشرب بالنسبة الى المستقبل .

ونحن نؤكد بحزم من هذا المكان أنه اذا بقيت أية فرصة لسيادة العدالة والحق فلن يكون ذلك الا في اطار هذه المنظمة التي تملك الأساليب والوسائل الضرورية التي يمكن استخدامها لمعاونة الأمم المتصارعة ، ولكن لا يمكن أن يتم ذلك الا اذا كانت هذه الأمم مستعدة حقا للحوار والتفاوض للتغلب على منازعاتها .

ومن هنا فان المجتمع الدولي لابد وأن يتوجه الى الأمم المتحدة بحثاً عن اجابة وعن مواقف تشجع الحفاظ على السلم العالمي .

ولكننا نعرف أن ثمة طريقة تقليدية هي نزع السلاح ولكن ، ولسوء الحظ ، فان الدورة الحالية تجتمع تحت سحابة فشل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة التي كرس لنزع السلاح منذ أشهر قليلة . وان المجتمع الدولي كان يحدوه أمل كبير في هذه الدورة التي انتظر منها أن تعزز وتنمسي المنجزات التي تمت خلال الأربع سنوات التي تلت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة والتي كرس لتلك المسألة . ولكن اقترب الآن الوقت الذي ستصبح فيه كل الدول ، والدول الكبرى في المقام الأول ، غير قادرة على تأجيل المعضلة الأساسية أكثر من ذلك . فاما أن تقوم ببذل جهود مخصصة وجادة للسيطرة على الزيادة الهائلة في الأسلحة ، وخاصة الأسلحة النووية أو أننا سوف نقبل على تصعيد لا يمكن السيطرة عليه يجعلنا سجناء وربما ضحايا أنفسنا .

ان الأحداث الأخيرة في لبنان قد تشكل شاهداً مأساوياً جديداً على التهديد الدائم الذي ينبع من ترسيخ أوضاع غير عادلة وخطيرة لم يحسمها النظام الدولي ، الذي فشل مرة أخرى في مهمته الأساسية التي تقررت بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

لقد مرت سنوات طوال كان على سكان لبنان أن يعانون خلالها نتيجة انتهاكات متعددة لوحدة أراضيهم واستقلالهم وسيادتهم . وقد اقترن هذا الموقف غير العادل في الأسابيع القليلة الماضية بالأعمال البربرية التي ارتكبت في مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا . وقد أثار هذا ادانة المجتمع الدولي الاجماعية التي شاركت حكومتي فيها ، أولاً باصدار بيان في بونينس أيرس ثم بالتصويت في الدورة الاستثنائية الطارئة بشأن فلسطين . وليس هناك شك في مسؤولية الحكومة الاسرائيلية عن غزو مدينة بيروت منتهكة بذلك الاتفاق الذي تم التوصل اليه ومتدرة بمنع الفوضى .

ان حكومة وشعب الأرجنتين على اقتناع بأن الحل الدائم والعادل لمشكلة الشرق الأوسط يمكن تحقيقه فقط ، كما أوضحت بلادى مرارا خلال السنوات الأخيرة ، عن طريق الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والاستقلال الوطني واقامة دولة ذات سيادة خاصة به ، واحترام هذه الحقوق ، وعن طريق قبول حق اسرائيل والدول الأخرى في المنطقة في العيش في سلم

داخل حدود معترف بها دوليا ؛ والانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، وعلاوة على ذلك ، بالاعتراف بنظام حكم خاص لمدينة القدس المقدسة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة .

وهناك مواقف أخرى كثيرة تعلقنا بشدة . فاستمرار وتمادى نظام الفصل العنصرى المكثروه في جنوب افريقيا والتأجيل الذى لا مبرر له لعملية استقلال ناميبيا المتعذرة لتصفية الاستعمار فيها ، ليسا أكثر من مجرد مثلين .

ان جنوب افريقيا لا يمكنها أن تواصل اللجوء الى أعذار جديدة وستبدة لكي تحتفظ موضع راهن مشين وغير عادل هدفه منع شعب ناميبيا من ممارسة حقيقية لحقه في تقرير المصير والاستقلال الوطنى وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ومع الاحترام الكامل لسلامته الإقليمية . ان المجتمع الدولى يجب أن يستخدم أقصى جهوده لوضع نهاية لهذا الوضع الاستعمارى الذى يتميز بالاستغلال الاقتصادى والتمييز العنصرى . ويجب مساعدة شعب ناميبيا في كفاحه العادل لانها سيطرة جنوب افريقيا تماما ، التي تتحدى المبادئ الأولية للعدل والمساواة والتي قبلتها الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة .

وهناك وضع خطير آخر يقلقنا بعمق لأسباب تتعلق بالأخوة الإقليمية وهو عدم الاستقرار والعنف اللذان يسودان في أمريكا الوسطى ، الأمر الذى دعا رئيس المكسيك وفنزويلا الى القيام بمبادرة مشجعة بعرض مساعيها الحميدة لتخفيف التوتر وضوء السلم . وبالطبع أبدت حكومتى تأييدها التام لهذه الجهود .

انني أعلم أنه ليس بالشئ الجديد أن نتحدث هنا عن الأزمة التي تمر بها العلاقات الاقتصادية الدولية ولتأكيد أن التكاليف الباهظة تتحملها البلدان النامية . ولكن ، وعلى الرغم من المحاولات التي قامت بها هذه البلدان لتحقيق ارساء أساس للعلاقات الاقتصادية والسياسية أكثر انصافا تضمن وضعاً مناسباً ومشاركة متكافئة في المجال الدولى للبلدان النامية ، فان بعض البلدان المتقدمة النمو تحاول أن تعرقل هذا من خلال سياسات اقتصادية تدمر علاقات التعاون المتعددة الأطراف بصفة عامة والتعاون من أجل التنمية بشكل خاص .

لقد بعث من جديد الاتجاه الحمائي في دوائر صنع القرارات ، مبرزا مزيدا من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة المجاورة . وقد وضعت سياسات انتقائية وتمييزية ترمي الى ايجاد مفاهيم للتدرج وتضع فوارق تحكمية وضارة تمس البلدان النامية . وازداد التركيز على العلاقات الثنائية فسي العلاقات الاقتصادية الدولية حدث تآكل في الاطار المتعدد الأطراف للتعاون الدولي . وكما لـو أن كل هذا لا يشكل صورة غير مشجعة بدرجة كافية ، فان المرء يرى الآن اتجاه بعض الدول المتقدمة النمو الى استخدام وسائل اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية ، في محاولة للضغط على البلدان النامية كي تكون تابعة لها في ممارسة حقوقها السيادية . وقد أدانت حركة عدم الانحياز بشدة مثل هذا السلوك ، ويتركز على هذه النقطة أيضا ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٧٦ .

وفي اطار أمريكا اللاتينية ، وعلى المستوى الاقليمي قد فهم منذ البداية ، كما أكد القراران ١١٢ و ١١٣ للاجتماع الثامن للمجلس الدائم للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، أنه يتعين على أمريكا اللاتينية أن تقلل من تأثيرها بالضغط المدبرة من العالم النامي .

ومصرف النظر عن ذلك ، فانه في اطار هذه الصورة التي تدعو للقلق ، يظهر في الأفق بعض حقائق ايجابية ، مثل تلك التي قامت بها مجموعة ال ٧٧ والتصريحات الأخيرة التي صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من قبل بعض البلدان المصنعة والتي تعطي الأمل بأن المفاوضات العالمية الشاملة يمكن أن تبدأ عما قريب في محاولة لتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب .

وفيما يتعلق بالتعاون بين البلدان النامية فان الاجتماع الأخير الذي عقد في مانيل قد أظهر الحقائق والا مكنيات الكامنة في هذا الحقل الكبير للتعاون والتضامن .

ولا يمكنني أن أختتم بياني دون أن أذكر أن بلدي يقبل وجود هذا الوضع السياسي العالمي الحقيقي المؤسف ، لأن ذلك تدعمه الحقائق المجردة . ولكننا نؤمن أيضا بالحاجة المطلقة لتجاوز هذا المنعطف الخطير ، لأننا على ثقة من أن غريزة الحفاظ على البقاء نفسها ستفرض على كل شعوب الأرض واجب توحيد جهودهم لتغيير صورة الصراعات الواقعة والمحتملة .

ولكننا نعتقد أيضا بأن ذلك الهدف الأساسي لا يمكن أن يتحقق من خلال البيانات الغامضة والكلمات الطيبة ولكن من خلال الخطوات المحددة والارادة السياسية السليمة ، التي عن طريق قيام حسن النية في العلاقات الدولية وتعزيز التقدم والشراء ، سوف تجعل من الممكن بزوغ أنصار جسد للقضية على المسرح العالمي . ولا بد أن يكون هناك تواجـدات جديدة تستطيع أن تعيد التوازن الذى تهدده اليوم التنمية الكبرى لبعض الأمم على حساب ركود أو ببطء تنمية البعض الآخر .

أود أن أختتم بياني بأن أعود من جديد الى مشكلة مالغيناس ، التي تؤثر تأثيرا كبيرا على بلادى . ويعلم العالم تفاني الأرجنتين من أجل السلم ، واننا عشنا لأكثر من قرن من الزمان دون أية حروب . وإذا كان شعب مسالم قد شعر بالحاجة الى الالتجاء الى السلاح دفاعا عن قضيته في معركة غير متكافئة فما كان ذلك الا بدافع من عدالة قضيته .

وقد كانت قواتنا تتألف كلية من أرجنتينيين يؤدون واجبهم الوطني . وفي نضالنا فاننا لم نتوجه الى أجناب يتباهون بتعطشهم الشرس الى الدماء المرتبط ارتباطا وثيقا بالحصول المشين ، مقابل ذلك ، على المال . ان شهداءنا الذين ضحوا بأنفسهم في الأراضي الجرداء والمياه القارسة البرودة في جنوب الأطلسي يعتبرون شهودا دائمين على سيادة الأرجنتين التي لا تتزعزع على جسر مالغيناس وهي قضية لا يحتمل الدفاع عنها تنازلات أو تردد .

ولكن ساعات التضحية التي بذلها مقاتلونا وكل الدماء التي أريقَت ، وكل الأرواح التي أزهرت لم تذهب سدى فان الصرخة التي أطلقناها وقتئذ والتي ستقودنا بتصميم الى هدفنا لن نحصى من ضمير البشرية .

السيد فانيوليه (لييريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في وقت نجد فيه أن

الانسانية تسعى بصورة محمومة لايجاد حلول لمشاكل الحروب والكوارث والجوع والفقر والعنف والعنصرية ، من المشجع أن نجد أن هذا الجهاز الموقر يمكنه أن يجتمع بعزم جماعي للمشاركة في الحملة من أجل مصير أكثر نبلا وكرامة للجنس البشرى . ان مهمة انقاذ الانسانية من الحروب والدمار انما هي المسؤولية الجماعية لشعوب العالم ؛ لكننا لا ينبغي أن نفعل دور الأفراد في التعجيل بهذه العملية .

وفي هذا الصدد اسمحوا لي ، باسم حكومة وشعب لييريا ، أن أتقدم الى السيد رئيس الجمعية العامة ، بأحر التهاني على انتخابه لهذا المنصب الرفيع . وتحدونا الثقة أن خبرته الدبلوماسية التي تمتد لأعوام طويلة سوف تمكنه من الاضطلاع بأكبر قدر من الأمانة — بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه . أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر الى سلفكم الدينامي القدير صاحب السعادة السيد عصمت كحاني الذي ترأس الجمعية العامة أثناء الدورة العادية السادسة والثلاثين ، والسندورة الاستثنائية الثانية المعكوسة لنزع السلاح بأكبر قدر من التفاني والكفاءة .

ونود في هذه المرحلة أن نشير ، بشكل خاص ، الى الأداء الممتاز للأمين العام خافييسو بيريز ندي كوييار الذي بعد تسعة شهور فقط قد أقنعنا دونما أى شك بأن اختيارنا كان اختيارا طيبا . ونحن نطلب منه أن يواصل الاضطلاع بواجبه بالشجاعة والجداء التي يملئها عليه ضميره . ان تقريره السنوى الأول يبين المشاكل ونقاط الضعف الرئيسية التي تواجهها منظمتنا . ونحن نؤيد التوصيات الواردة في تقريره ونثق في أنها ، لو نفذت ، يمكن أن تعزز هذه المنظمة وتستعيد لها دورها الذي تصوره لها الميثاق .

ولا بد أن نشيد ، أخيرا ، الى سياسي عظيم يتحلى بالتسامح والنزاهة والتفاني ، هو الأمين العام السابق كورت فالد هايم . ان اسهامه في تقدم الانسانية سوف يترك أثره في عقول جميع المناضلين من أجل السلم والعدالة والكرامة الانسانية . لقد جاء الينا كابين لأوروبا وتركنا كابين للانسانية وهو موضع للاحترام والاعجاب والثقة ، هذه أوسمة جميلة يتحلى بها رجل سلام .

ان التحدى الذى يواجهه الانسانية هو تهذيب الفرائز السلبية للانسان ، تلك الفرائز التي تبيح السيطرة على الآخرين وتمتد مير ثقافات وقيم الشعوب الأخرى وترسيخ الانحرافات العقلية ، مثل التفوق العنصرى والنزعات القومية العدوانية الضيقة والرغبة الفردية أو الوطنية المفرطة في الاستحواذ وما يستتبع ذلك من استغلال وفاقه وركود من جانب ، ورخاء ولا مبالاة بالمعاناة الانسانية من جانب آخر . ان تهذيب الفرائز البدائية السلبية للانسان سوف يهيئ تفهما مشتركا للمشاكل الانسانية ويكسب السعي لتحقيق علاقات أخوية بين الشعوب مغزى أكبر .

ان مهمة التهذيب الانساني ينبغي أن تبدأ على الصعيد القومى لأن آثار الفرائز السلبية تتجلى بشكل عميق على هذا المستوى . ان الطبقات والمجموعات التي لا تحترم حقوق شعبها لن تحترم حقوق الشعوب الأخرى . وهكذا يصبح من الضروري للكيان الوطنى أن يظهر نفسه من الصفات غير المقبولة كعدم انسانية الانسان لأخيه الانسان وذلك بغية المشاركة في السعي نحو تحقيق الانسجام الدولى وأخلاقياته .

ان بلدى استجابة منه للتحديات التاريخية التي تواجهه قد سلك طريق الثورة لحسم التناقضات في مجتمعنا والعمل على عودة الوعي لشعبنا لشن هجوم على القلاع العرقية للامتيازات والخطورة وحكم

الصفوة . ومن دواعي فخرنا أن نعلن للعالم ولكل ذوى الضمير والجديرين بالاحترام أنه خلال كفاح شعبنا ودم شهدائنا تمكنا من الاطاحة بحكم القلة المستغلة الذى اتسم بالوحشية والصلف والتحجر ازاء احتياجات ومطامح الغالبية العظمى لشعبنا ، كما هو العهد دائما بحكم القلة المستغلة . ان من الحقوق التي أعطانا الله اياها الحق في تحطيم أغلال العبودية وتمكين شعبنا من البدء بعملية صنع تاريخه . وهنا في هذا المحفل العظيم نود أن نشيد بذكرى شهدائنا - خصوصا العثات الذين قتلوا في ١٤ من نيسان / ابريل ١٩٧٩ حينما شن النظام السابق حملة وحشية رهيبة على المواطنين العزل الذين رفعوا أصواتهم للتشكيك في حق هذه النخبة الحاكمة المستغلة في زيادة أسعار الأغذية الأساسية لزيادة أرباحها . المجد الدائم لشهدائنا .

عندما يقوم الناس بالثورة ويتقدمون بالمجتمع خطوة الى الأمام تكون عليهم مسؤولية معنوية لاظهار أنهم أكثر تهذبا ولباقة واحتراما عن هؤلاء الذين أطاحوا بهم . وتمشيا مع التزامنا ببناء مجتمع يعيش فيه الجميع كأخوة ويلتزمون برفاهية بعضهم البعض قررنا إعادة تأهيل هؤلاء الذين قاموا في الماضي بأساسة معاملة الشعب أو سكتوا على أوجه الظلم في المجتمع . وفي هذا الاطار أفرجت حكومتى عن جميع السجناء السياسيين حيث أصبحت ليريا أحد البلدان القليلة في العالم التي لا يوجد بها سجين سياسي واحد . ولتخفيف عبء التكيف في المجتمع الجديد أعدنا الممتلكات المصادرة الى السجناء السياسيين السابقين .

وكشاهد آخر على التزام حكومتي باحترام طموحات الشعب ، أعلن رئيس دولتنا القائد الأعلى للقوات المسلحة صامويل دو ، يوم ١٢ نيسان / ابريل ١٩٨٥ - الذكرى السنوية الخامسة لثورتنا - تاريخا لعودة بلدنا الى وضع تتولى فيه حكومة مدنية منتخبة بطريقة ديمقراطية مقاليد الحكم . وتمشيا مع هذا الالتزام ، أوشكت اللجنة الدستورية ، التي عينت في الذكرى الأولى للثورة ، على اكمال المشروع النهائي لدستور جديد ، والخطوات الاجرائية للانتخابات . هذا هو واقع الحال في بلدي - بعد مضي ٢٩ شهرا على الثورة .

وسأبدى الآن بعض الملاحظات على الوضع الدولي . انها فعلا صورة محزنة لحالة الشؤون الدولية ، ان تفتتح الدورة السابعة والثلاثون للجمعية العامة ، ويحتفل بالذكرى الأولى لليوم الدولي للسلم يوم ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، في ظل مشاهد بشعة لمذبحة بيروت والحرب المستمرة بين ايران والعراق . وفي أماكن أخرى لا يزال الموقف الدولي مثقلا بالتوتر . ويبدو أن هناك ترددا تدريجيا في استخدام المؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية ، وفي فعاليتها . فالتحالفات والمنظمات الحكومية الدولية التي بعثت الأمل في ايجاد نظام عالمي ستقر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تتعرض لخطر التفسخ في صميمها .

كما أن حركة عدم الانحياز التي انبثقت لكي تزيل نظام الاستغلال الاستعماري وهيأت بالفعل بدلا عن سياسات المجابهة بين الشرق والغرب للبلدان النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، في فترة ما بعد الحرب مباشرة ، فشلت في عقد مؤتمر قمتها في موعده للمرة الأولى في تاريخها الممتد عبر ٢١ سنة بسبب النزاع في منطقة الخليج .

وبالمثل ، ان منظمة الوحدة الافريقية ، التي عمت بصفتها قوة دفع في الاسراع بعجلة كفاح التحرر الافريقي وفي البحث عن حلول افريقية للمشاكل الافريقية ، أخفقت في عقد اجتماع القمة السنوي هذا العام نظرا لقبول الجمهورية الديمقراطية الصحراوية عضوا في المنظمة . ورغم هذا يسعدنا أن نلاحظ أن الجهود تبذل لحسم هذه المسألة . وقد اتخذت حكومتي مسؤولية التشاور مع حكومات افريقية أخرى بشأن الوسائل الكفيلة بانهاء الفرقة في داخل منظماتنا . فقد

أوفد رئيس دولتنا مؤخراً فريقاً من المبعوثين ليسلموا رسائل إلى سبع دول في غرب إفريقيا تتعلق بالمشكلة الحالية داخل منظمة الوحدة الإفريقية . واننا واثقون من أنه لا بد أن يسود النضج الإفريقي في نهاية الأمر ، وأن تنجح منظمة الوحدة الإفريقية في البقاء - معززة بمبادئها ومكرسة نفسها من جديد للتحرر والوحدة الكاملين للقارة الإفريقية .

وفيما يتعلق بالنظام الدولي ، نجد ، في نفس الوقت ، الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يلجأ بصورة متزايدة إلى القيام بأعمال انفرادية ، متجاهلاً في كثير من الأحيان منظمة الأمم المتحدة ، دونما اعتبار لالتزاماته بموجب الميثاق . إن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المعتمدة من خلال جهود شاقة وأحياناً بتوافق الآراء تتجاهلها الدول الأعضاء بحجة الحفاظ على الهوية والأمن الوطنيين .

وفيما يتعلق بالموقف الاقتصادي العالمي ، تشير البوادر إلى أن الاقتصاد العالمي يعاني من عدم استقرار لم يبلغه في أي وقت مضى منذ الكساد الكبير . وتتميز اقتصادات السوق المتقدمة النمو بنمو بطيء ، وتضخم مستمر ، ومعدلات بطالة عالية ، وعدم استقرار نقدي مطول ، وضغوط حمائية مكثفة ، وعدم تكيف هيكلي ، وتوقعات نمو مقلقة على المدى الطويل . ومن ناحية العديد من البلدان النامية فقد استمرت في معاناتها من معدلات واطئة ، وأحياناً سلبية ، في نمو الدخل الفردي ، ومن تقييدات شديدة تفرض على جهودها الانمائية بسبب عدم مؤاتاة العلاقات الاقتصادية الدولية ، والظروف الطبيعية والنفقات العالية للطاقة . كما أضعف انخفاض أسعار السلع الأساسية ، التي تشكل المصادر الرئيسية للدخل لديها ، قدرتها على القيام بدفع الفوائد على قروضها ، ناهيك عن تسديد تلك القروض . وعلاوة على ذلك ، فإن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الجديدة ، وصعوبة الوصول إلى القروض الخارجية ، قد أسهمت كلها في الصعوبات الاقتصادية للبلدان النامية - مزيدة بذلك فقر وحرمان شعوبها .

وحتى التفاؤل الذي نجم عن مؤتمر كانكون ، المعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ ، لم ينتج عنه أي تقدم نحو التحرك في جولة عالمية من المفاوضات حول السائل الاقتصادي الدولية . وتشير هذه الاتجاهات إلى حالة مقلقة في النظام الدولي . إذ أن ضعف أو انهيار

المؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية ، والحلقة المفرغة للفقر - وما يترتب عليه من تبعية وتأخر - سيؤديان إلى إزالة الوسائل الفعالة حتى الآن التي استخدمتها البلدان النامية الصغيرة بقوة وشجاعة أدبيتين من أجل المساواة الجماعية والأمن .

يتعين على المجتمع الدولي أن يمنع الشرور والمعاناة من أن يحيق بالبشرية ببذله جهودا مصممة ومخلصة لعكس مسار الاتجاه الحالي نحو الكارثة الاقتصادية والسياسية . لذلك تدعو حكومتي كل الدول الأعضاء في هذه المنظمة العالمية إلى أن تعيد تكريس جهودها لمبادئ وروح الميثاق . ان الواقع الذي يبعث على اليأس للموضع الدولي يتطلب حسم التناقضات الواضحة بين تطلعات الامم المتحدة المعترف بها ، ورفض الدول الاعضاء دعم هذه التطلعات .

ما نحتاجه الآن هو مبادرة عالمية جديدة لتعزيز مبدأ التسوية السلمية للمنازعات من أجل تجنب العالم أهوال الحرب ، ومنع المشاهد المريعة للموت والدمار ، التي شهدتها العالم مؤخرا ، من الوقوع في المستقبل . وانتقل الآن إلى موضوع الجنوب الافريقي .

في عالم يفيض بالنزاعات وعدم الثقة ، من المطمئن أن نلاحظ الرغبة التي أعلنت عنها الأطراف المعنية في قضية ناميبيا في المضي قدما في المفاوضات . وفي هذا الصدد أود أن أبين مؤكدا أن حكومتي تستمر في موقفها باعتبار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) أساسا لحل الخلاف بشأن ناميبيا . واننا نرحب بمبادرة فريق الاتصال الغربي للدول الخمس ، وبلدان المواجهة الافريقية ، ونيجييريا للتغلب على العقبات التي تقف في طريق تنفيذ القرار الذي يقضي باستقلال ناميبيا . ونود أن نضيف أن استقلال هذه الأرض الافريقية لا يمكن ارجاؤه إلى ما لا نهاية . ونود أيضا أن نحذر ضد ربط أية تسوية لقضية ناميبيا بوجود القوات الكوية في انغولا . وأية محاولة للقيام بهذا انط هي خاطئة خلقيا ، وخطيرة ، لأن حرية شعب لا يمكن أن تكون رهينة لتغييرات في قرارات تمس السيادة لشعب آخر .

واليوم نجد الملايين من الافريقيين يستمرون في المعاناة في ظل نظام بغيفض للفصل المنصري في جنوب افريقيا . وتعتبر حكومتي ادامة هذا النظام القمعي وصمة عار لا تحتمل لكرامة الجنس الأسود . لذا نحث المجتمع الدولي وأصحاب الضمير في كل مكان على أن يمدوا كل

معاني الدعم للقضاء التام على الفصل العنصرى في كل أشكاله اللاانسانية . وفي هذا الصدد نرحب بتكريس عام ١٩٨٢ بصفته العام الدولي لحشد العقوبات ضد جنوب افريقيا ، لجعل الرأي العالمي أكثر ادراكا للموقف الخطير في ذلك الجزء من افريقيا ؛ وللحصول كذلك على أقصى درجة من دعم المجتمع الدولي للعقوبات الشاملة والالزامية التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ضد الجمهورية العنصرية .

وفي موضوع الشرق الأوسط نرى أن المشاهد المريعة للذبح في بيروت يجب أن تذكّر المجتمع الدولي بالأّ يسمح أبدا للتعاطفات التاريخية بأن تجعلنا عاجزين عن مجابهة عدوان معاصر . ان الغضب والاشمزاز الدوليين اللذين نجمتا عن المذبحة يجب أن يقنعنا هؤلاء الذين هم مضمون على الاستمرار والتماهى في ارتكاب هذه الفظائع بأن يتخلوا عن المفهوم الخاطئ بأن القوة الغاشمة هي الطريقة الوحيدة لإحراز السلم والأمن . ان هذه المذبحة الحمقاء لا يمكن أن تؤدي إلا الى توسيع دائرة العنف والشك والمرارة .

وحكومتى مقتنعة بأن تشريد الفلسطينيين أو اللجوء الى ابادتهم لا يمكن أن يفضي الى حل مشاكل الشرق الأوسط . بل الاعتراف بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في دولة خاصة به ، وحده ، هو الذى يمكن أن يؤدي الى سلم دائم في المنطقة . علاوة على ذلك ، لابد من العودة الى حدود ما قبل ١٩٦٧ ، ومن توفر الاستعداد لدى كل دولة في المنطقة للاعتراف بحق جميع الدول في العيش في سلم داخل حدود آمنة . وفي هذا الصدد تدعم حكومتى المبادرات التي تستهدف استعادة سيادة لبنان وتدعو الى اعادة إعمار ذلك البلد الذى مزقته الحرب .

وبالنسبة الى قضية كمبوتشيا ، تعتقد حكومتى أنه لن يكون بالامكان التوصل الى حل فعال للمشاكل في ذلك البلد المضطرب بدون تسوية سياسية عادلة ودائمة ويتعين على تسوية سياسية كهذه أن تدعو الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وأن تضمن احترام سيادة هذا البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية ووضعه غير المنحاز .

بعض المشاكل التي تلبد الأفق الدولي ترجع جذورها الى الماضي . ان قضية كوريا التي بقيت طوال عدة سنوات محل اهتمام هذه المنظمة ، تظل بدون جسم ، وتحل في ثناياها وضعا متفجرا ، ويمكن أن يفضي تأخير حلها الى تجديد للمعداوات في شبه جزيرة كوريا وتهديد السلم والأمن الدوليين . ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبلاغ الشطال والجنوب لعام ١٩٧٢ الذي أصدره الطرفان الكوريان ، تحت حكومتي كليهما على اظهار استعدادهما لتسوية قضية كوريا بوسائل سلمية .

ان الختام الناجح للمفاوضات ، واعتماد المشروع النهائي للاتفاقية بشأن قانون البحار ، تشكلان خطوة كبرى الى الامام نحو محاولاتنا لاقامة النظام في البحار . تقوم الاتفاقية على مفهوم ان موارد قاع البحار هي تراث مشترك للانسانية وابرز نتيجة للمفاوضات هي وضع معاهدة تتضمن احكاما لتعاون الدول اقليميا وعالميا لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ويتمشى هذا القسم من الاتفاقية مع اعلان ستوكهولم بشأن البيئة .

ونحن نعرب عن شكرنا لجميع الذين عملوا دون كلل للوصول بهذه المفاوضات الى هذه النتيجة الناجحة ، ولذلك فان حكومتي تدعو جميع الدول الى توقيع هذه الاتفاقية والتصديق عليها ، وسيفتح باب التوقيع عليها اعتبارا من ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ في جامايكا . والآن سأبدى بعض الملاحظات على مسألة نزع السلاح ، لقد شهدت فترة ما بعد الحرب ازديادا في سرعة سباق التسلح . ولقد استهلك هذا السباق نسبة متزايدة من الموارد العالمية ، كما استهلك نسبة اكبر من سلع التجارة الدولية والخدمات ولقد اسهم هذا الموقف في تحويل الموارد الدولية بشكل ملحوظ من القطاعات الانتاجية الى القطاعات غير الانتاجية ، وتوضح الاحصاءات انه في عالم يبلغ فيه الانفاق على التسلح حوالي ٧٠٠ بليون دولار سنويا ، هناك ٨٧٠ مليون من البالغين لا يستطيعون القراءة او الكتابة ؛ و ٥٠٠ مليون من الاشخاص لا يعملون ، أو يعملون بعض الوقت ؛ و ١٣٠ مليون من الاطفال لا يستطيعون الالتحاق بالمدرسة الابتدائية ؛ و ٤٥٠ مليون من الاشخاص يعانون من الجوع أو سوء التغذية ؛ و ١٢ مليون طفل يموتون كل عام قبل ان تبلغ أعمارهم السنة ؛ و ٢ بليون من الاشخاص ليس لديهم ماء صالح للشرب ؛ و ٢٥٠ مليون يقيمون في الاكواخ او الاحياء المتداعية ، ان الجبهود الجادة ، والاجراءات الملحوسة لنزع السلاح يمكن ان تطلق موارد كبيرة من أجل الهدف المنشأ وهو تنمية الانسان واقامة نظام اقتصادي عالي اكثر انصافا .

وفي ضوء هذه الخلفية ، فان حكومتي تأسف للنتائج المخيبة للآمال للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وناشد المجتمع العالمي الا يتوانى عن متابعة الاهداف من اجل التوصل الى نزع السلاح العام والكامل ، لأن بقاء الجنس البشري يتوقف على ذلك .

وفي موضوع التعاون الاقتصادي الدولي ، توضح التقارير ، ان المشكلة الاساسية التي تواجه المجتمع العالمي هي استعادة نمو الدفعة في الاقتصاد العالمي ، وتحقيق اهداف التنمية في البلدان النامية كما تحدت في الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث . ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب ان نعطي اهتماما عاجلا وفوريا للمشاكل الخطيرة التي تواجه البلدان النامية ، كعدم المساواة في التبادل في الاسواق الدولية للسلع ، والتمويل والاعذية والطاقة .

وهناك حاجة الى ازدياد التعاون بين الجنوب والجنوب ، في اطار برنامج كازاكاس للعمل من أجل كسر دائرة التبعية ، والفقر ، والتخلف . يجب على البلدان النامية ان تقوم بجهود منسقة في اطار الاعتماد الجماعي على النفس ، لوقف بؤس شعوبها حيث أثبتت التجربة ان بقاء الشعوب يجب ان يبدأ انطلاقا من جهودها .

وختاما فاننا مقتنعون بأنه في عالم تتنامى فيه التوقعات ، وتزايد فيه سبل الاتصال بين الأمم والمجموعات الاجتماعية ، فان الافتقار الى الاستجابة للمطلب الملح بوجود تفهم اكثر ، وتسامح وانكار للذات ، قد أصبح مصدرا حقيقيا للزراع على المستويين الوطني والدولي . اننا نعيش في عالم متكافل ، ويجب ان نواجه التحدي كمجموعة لابعاد الناس عن حافة الهاوية وازالة الكارثة .

ان موقف العالم اليوم يتطلب التسامح البالغ ، والتفهم بين الناس . اننا نتحمل المسؤولية الاخلاقية لانقاذ عالمنا من التعاسة والتدمير ، الأمر الذي أوصل المجتمعات الانسانية مرتين في الماضي الى حافة الفناء . ولهذا نعلن من فوق هذه المنصة ، امام العالم بأسره ، ان اطفال الغد يستحقون نظاما عالميا أفضل ، يتحررون فيه من الشك والعنف والبغضاء . الموجودين اليوم . يجب ان يعيشوا في عالم يستجيب فيه الانسان لحاجات الانسان الآخر ، وحيث يدخل الوعي المستنير للناس في رابطة الأخوة بين الجنس البشري . وبهذا ، وهذا وحده يمكن انقاذ الانسانية من أهوال الحرب .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥